المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

الطراز في شرح ضبط الخراز

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي
(ت ٨٩٩ هـ)

دراسة وتحقيق
د. أحمد بن أحمد شرشال

ⓒ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

التنسي، محمد بن عبد الله

الطراز في شرح ضبط الخراز / تحقيق أحمد بن أحمد شرشال. - المدينة المنورة.

٧٩٢ ص، ١٦X٢٣ سم

ردمك : X-١١-٨٤٧-٩٩٦٠

١- المصاحف - رسم ٢- القرآن - القراءات - التجويد

أ- شرشال، أحمد بن أحمد (محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٢٢,٦ ٢٠/٣٢٣٩

رقم الإيداع : ٢٠/٣٢٣٩

ردمك :X-١١-٨٤٧-٩٩٦٠

مقدمة

بقلم معالي الشيخ : صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
المشرف العام على المجمع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- في إيصال الخير إلى عموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها . بدءاً بالعناية بكتاب الله ، والعمل على تيسير نشره ، وترجمة معانيه ، وتوزيعه بين المسلمين ، والراغبين في دراسته من غيرهم ، ثم نشر ما يتعلق بعلوم القرآن الكريم ، وكل ما ينفع المسلمين في جميع شؤون حياتهم الدينية والدنيوية .

وعناية من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلة في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ، فإنه يسرها أن تقدم إلى أهل القرآن وحفظته وإلى الباحثين المعنيين بالدراسات القرآنية هذا السفر الجليل «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» للإمام أبي عبدالله التنسي المتوفى سنة ٨٩٩هـ الذي قام بتحقيقه والتعليق عليه أحد المتخصصين في القرآن وعلومه الدكتور أحمد بن أحمد شرشال ولا ريب أن الوزارة وهي تعنى بنشر التراث الإسلامي وتحقيقه على أسس علمية ومنهجية ، تسعى في تبصير الأجيال المسلمة بالوقوف على ما بذله السلف الصالح -رحمهم الله تعالى- في سبيل النهوض بخدمة القرآن الكريم ، والعناية برسمه وضبطه .

كما أن هذا النشر يحفزهم على بذل المزيد من الجهود الحثيثة ، ليتصل الخلف بالسلف في استكمال الحلقات المباركة التي تحيط كتاب الله بالرعاية الدائمة ،

وفي ذلك مظهر من مظاهر ما تكفّل به الله عز وجل لحفظ كتابه كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

وبهذه المناسبة يسرني أن أشكر الأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وإدارة الشؤون العلمية ، على ما يبذلونه من جهد حثيث للوصول بأعمالهم العلمية إلى منزلة طيبة .

وأدعو الله أن يحفظ لهذه البلاد أمنها واستقرارها في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو النائب الثاني حفظهم الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

○ ○ ○ ○ ○

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة يحرص على إعداد كل ما يتصل بخدمة كتاب الله عز وجل ونشره ، ومن ذلك علوم القرآن الكريم المتنوعة تأليفاً وتحقيقاً مما يعده الباحثون في إدارة الشؤون العلمية أو الأعمال العلمية المعدة ممن لهم اهتمام وعناية بالقرآن الكريم وعلومه .

وقد قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بطبع كتاب «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» للإمام أبي عبدالله التنسي ، الذي قام بتحقيقه والتعليق عليه الدكتور أحمد بن أحمد شرشال ، وذلك بعد دراسته وتقويمه من قبل الشؤون العلمية ، إذ الكتاب يعد من أجل الكتب في علم أصول الضبط لكتاب الله الكريم ، وهو عمدة النساخ في نقط المصاحف وضبطها بالشكل ، وكان أساساً لكل المصنفات التي ألفت بعده في هذا الباب ، وقد جاء نص تقرير اللجنة العلمية التي أشرفت على إعداد مصحف المدينة النبوية على أنها «أخذت طريقة ضبطه مما قرره علماء الضبط على حسب ما ورد في كتاب الطراز على ضبط الخراز للإمام التنسي» .

إن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف قد هيأ في سبيل ذلك فريق عمل متخصصاً في القرآن الكريم وعلومه ، ويسره أن يتعاون لتنفيذ مهامه المنوطة به مع العلماء الجادين الذين تهيأت لهم إمكانات علمية وقدرات بحثية للنهوض بالواجبات التي ندبوا أنفسهم للقيام بها .

وفي هذا العمل الجليل الذي تمت طباعته في مطابع المجمع وتحت إشرافه المباشر ، يلمس القارئ هذه العناية العظيمة التي بذلها السلف الصالح في سبيل كتابة القرآن الكريم وضبطه ، وكتاب الطراز في شرح ضبط الخراز حلقة مهمة من هذه الحلقات .

ومما يزيد من أهمية هذا السفر الجليل هذه الدراسة العلمية المتقنة التي عني بها المحقق لإجلاء غوامض هذا الفن وما يلزمه من التحرير والبحث في بعض مسائله ومشكلاته ، ثم يأتي النص محققاً على طائفة من النسخ المخطوطة المعتمدة وفق أسلوب العمل المنهجي في تحقيق التراث الإسلامي ونشره .

وندعو الله عز وجل أن يحفظ لهذه البلاد أمنها واستقرارها في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو النائب الثاني حفظهم الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الأمانة العامة
لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

○ ○ ○ ○ ○

شـــكر وتـقـديـــر

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

أما بعد :

فعملا بقول الله تعالى : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾(١) أحمده وأشكره على أن وفقني وجمع لي بين شرفين عظيمين : شرف طلب العلم في القرآن وعلومه ، وشرف المكان في مدينة النبي ﷺ ، ما أعظمها من نعمة! يجب أن نستشعرها .

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القائمين على الجامعة الإسلامية -بعامة- التي تقدم لطلابها العلوم النافعة على منهج السلف الصالح من الكتاب والسنة ، وإلى المسؤولين بكلية القرآن الكريم -بخاصة- على رعايتهم لي في دراسة القرآن الكريم وعلومه وما هيؤوه لي من سبل الراحة والتفرغ للتحصيل .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة المشرف على الرسالة وللجنة المناقشة لما بذلوه من جهد مشكور في تقويمها وتوجيهاتهم السديدة التي افدت منها .

أسأل الله العظيم أن يوفق الجميع ويسدد خطاهم ، وأن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المحقق / المدينة المنورة

في ٢ رجب ١٤٠٨هـ

---

(١) من الآية ٧ سورة إبراهيم

المقدمة

مقدمة
في بعض مظاهر العناية بالقرآن

سلسلة من العناية والتوثيق والرعاية للقرآن الكريم ، ومصحفه الشريف ، في كل الأمصار والأعصار ، بما جد ويجد من وسائل الحفظ والتوثيق في كل زمن على حسب ما تيسر . فتتابعت جهود المسلمين وأئمتهم على العناية برسم المصحف ونقطه وشكله وحفظه وكتابته .

ولم يعرف التاريخ في عمره الطويل كتاباً سماوياً أو بشرياً ، أحيط بعناية وحفظ ، بمثل ما أحيط به القرآن الكريم ومصحفه الشريف . وإذا استعرضنا بعض مظاهر العناية في تاريخه الطويل نجد :

في عهد النبوة : أن الرسول ﷺ نزل عليه القرآن منجما على مدى فترة من الزمن ، ليكون أقرب إلى الحفظ ، وأسهل على الضبط وأمكن في التثبت ، وليكون القلب أوعى له .

قال تعالى : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾(١) .

وقال جل جلاله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾(٢) .

ولقد بلغ من حرص النبي ﷺ على حفظه أنه كان يتعجل بتلاوته ، مخافة أن ينسى شيئاً منه ، فطمأنه ربه بقوله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾(٣) .

---

(١) الآية ١٠٦ الإسراء .

(٢) الآية ٣٢ الفرقان .

(٣) الآيات ١٦-١٩ القيامة .

وكان يبادر جبريلَ حرصاً على الحفظ ، فعلَّمه ربه كيف يتلقى القرآن فقال : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾(١) .

فهذا هو الأصل الأول ، وهو التلقي والمشافهة ، والحفظ في الصدور بالإسناد وهو من خصائص هذه الأمة ، به تلقت القرآن الكريم والسنة النبوية ، ولولا ذلك لقال من شاء ما شاء ، والقرآن لا يُتلقى إلا مشافهة ، ولا يثبت إلا بالتواتر .

وفي الحديث الصحيح عن ابن عباس : «**كان ﷺ أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن**»(٢) .

وقالت عائشة وفاطمة -رضي الله عنهما- : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : «**إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة وإنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي**»(٣) .

إذن الطريق الموثوق الذي وصل إلينا منه القرآن هو الإسناد والرواية والمشافهة ، والحفظ في الصدور ، وهذا أمر ملاحظ من أول آية نزلت على المعلم الأول لهذه الأمة ﷺ ، فجبريل ينفث في روعه ويلقنه القرآن بالتلقي والسماع والعرض .

وهو ﷺ ، كان يعلم أصحابه بالطريقة نفسها ، وهكذا حتى وصل إلينا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

الطريق الثاني : طريقة الكتابة في السطور ، لتعاضد الحفظ في الصدور ، فاتخذ ﷺ كُتَّابا ، فإذا نزل عليه الوحي ، دعا بعض من يكتب ، فقال لمن عنده : «**ادع لي زيداً وليجئ باللوح والدواة ، أو الكتف والدواة**» ثم يقول له : «اكتب»

---

(١) الآية ١١٤ طه .

(٢) فتح الباري ٤٣/٩ ، ١١٦/٤ .

(٣) فتح الباري ٤٣/٩ .

ويملي عليه[1] . وقال أيضاً : «**لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ، ومن كتب عني شيئاً سوى القرآن فليمحه**»[2] . **ويقول : «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا . . .**»[3] .

فالقرآن كله كتب على عهد رسول الله ﷺ في الصُّحف والعُسُب واللِّخاف والرِّقاع[4] وعظام الأكتاف والأضلاع ، ولم يجمع في مصحف لما كان يترقبه من النزول وورود بعض الناسخ ، ولم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن كتِب القرآن كله بين يديه على ما تيسر من وسائل الكتابة .

فالقرآن جمِع في عهد النبي ﷺ حفظاً في الصدور وحفظاً في السطور .

ولم تتوقف عناية المسلمين والخلفاء الراشدين بالقرآن عند ذلك الحد بل عظمت رعايتهم للقرآن ، وازدادت بقدر ما جد من أمور ، وما توفر من وسائل الحفظ .

فتولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ وواجهته أحداث ، منها ارتداد بعض القبائل ، ومانعو الزكاة ، ومنهم من اتبع مسيلمة الكذاب ، ودارت الحرب بين المسلمين وهؤلاء المرتدين في موقعة اليمامة سنة ١٢هـ ، واستشهد فيها كثير من قراء الصحابة وحفظتهم للقرآن ، فشق الأمر على المسلمين ، فدخل عمر بن الخطاب على أبي بكر ، وأخبره الخبر ، وأشار عليه بجمع القرآن قبل أن يشتد القتل بباقي القراء والحفاظ ، وفي ذلك يروي البخاري في صحيحه : أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : «أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل

---

(١) فتح الباري ٩/٢٢ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزهد ٤/٢٢٩٨ .

(٣) فتح الباري ٩/٢٢ . سنن أبي داود كتاب الصلاة ١/٢٠٩ .

(٤) العُسُب : جمع عسيب وهو جريدة مستقيمة دقيقة من النخل لا خوص عليها أو كشِط عنها ، واللِّخاف :جمع لَخْفة وهي الحجارة الرقيقة ، والرقاع : جمع رقعة قد تكون من جلد أو ورق . انظر : القاموس المحيط : كل كلمة في مادتها .

اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبوبكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال : إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء بالمواطن ، فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ، قلت لعمر : كيف نفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ قال عمر : هذا -والله- خير ، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر ، قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن فاجمعه .

فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ، ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن ، قلت : كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ قال : «هو -والله- خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر ، فتتبعت القرآن أجمعه ، من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة -التوبة- مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ . . . ﴾[1] ، حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف محفوظة عند أبي بكر حتى توفاه الله ، فانتقلت إلى عمر بن الخطاب ، ثم عند حفصة بنت عمر»[2] .

وبذلك يكون هذا أول مصحف جمع القرآن بين دفتيه وحظي بإجماع الصحابة (رضي الله عنهم) .

وهكذا استمرت العناية بالقرآن بحفظه وكتابته .

ولما اتسعت الفتوحات في زمن عثمان بن عفان ، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار ، وطال عهد الناس بالرسول والوحي . . .

كان أهل كل مصر يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرؤون بقراءة أبيّ بن كعب ، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبدالله بن مسعود ، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري ، فكان بينهم اختلاف في وجوه القراءة ، وخطّأ

(١) الآية ١٢٨ التوبة .

(٢) انظر : فتح الباري ٩/١٠ .

بعضهم بعضا ، وهو أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف ، بل كان أشد فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون ، ويقولون قراءتي خير من قراءتك ، ولم يقف هذا الخلاف عند من كان في الأمصار البعيدة ، بل شمل حتى المدينة بين متعلمي القرآن ومعلميه ، فتعاظم ذلك في نفس عثمان بن عفان ، فخطب الناس وقال : «أنتم عندي تختلفون وتلحنون؟! فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحنا . . . ، ثم قال : اجتمعوا يا أصحاب محمد ، فاكتبوا للناس إماما»(١) .

وروى البخاري لما حدث من اختلاف الألسنة عن أنس : أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح «أرمينية» ، و«أذربيجان» مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، وقال لعثمان : «أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى» ، فأرسل عثمان إلى حفصة : «أن أرسلي إلينا الصحف ننسخ منها المصاحف ، ثم نردها إليك» ، فأرسلت بها إليه ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبدالله بن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبدالرحمن بن الحارث ابن هشام فنسخوها في المصاحف . . .

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرّق»(٢) .

ومن أهم الأمور التي عني بها في جمع عثمان :

الاقتصار على ما ثبت بالتواتر -دون ما كانت روايته آحاداً- وثبت في العرضة الأخيرة ، وإهمال ما نسخت تلاوته ، ولم يستقر في العرضة الأخيرة ، وكتابتها بطريقة تجمع الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، وتجريدها من كل ما ليس قرآنا ،

(١) جامع البيان للطبري ٢١/١ . الإتقان للسيوطي ٥٩/١ .

(٢) فتح الباري ١٠/٩ .

كالذي كان يكتبه الصحابة ، كالتفسير والبيان ، مع تجريدها من النقط والشكل ليحتمل رسمها القراءات المتواترة .

فمجموع هذه المصاحف تشتمل على الأحرف السبعة . فقراءة : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾(١) ، لم توجد في المصحف المدني ، والشامي ، ولكن وجدت في سائر المصاحف ، وأما الكلمات التي رسمها يحتمل جميع الأحرف ، فكان يكتب برسم واحد في جميع المصاحف . كقوله تعالى : ﴿ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾(٢) ، لخلوها من النقط والشكل .

وبما أن الاعتماد في نقل القرآن على التلقي والأخذ بالمشافهة والرواية -كما أسلفت- أرسل عثمان مع كل مصحف إماماً قارئا تكون قراءته موافقة لما في هذا المصحف غالباً ، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمصحف المدني ، وبعث عبدالله بن السائب مع المصحف المكي ، والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبدالرحمن السلمي مع الكوفي ، وعامر بن قيس مع البصري .

وهكذا تواصلت الطريقتان على مدى العصور والدهور : الحفظ في الصدور والحفظ في السطور ، وهو الجمع الذي بين أيدينا الآن .

ولبث الناس على ذلك ، يتلقون القرآن بالمشافهة والحفظ والسماع إلى زمن التابعين ، ومن تأخر موته من الصحابة الباقين . وظلت مصاحف عثمان حقبة من الزمن يحفظون منها بعد الرواية والمشافهة من المقرئ ، ونسخوا على غرارها مصاحف كثيرة خالية من النقط والشكل حتى كثرت الفتوحات الإسلامية ، ودخل في الإسلام كثير من الأعاجم ، فاختلط اللسان العربي باللسان الأعجمي ، وفشا اللحن على الألسنة ، وشاع بين الناس ، وكان هؤلاء الأعاجم لا يميزون بين حروف الكلمة وإعرابها ، فخشي أمراء المؤمنين وولاتهم أن يفضي ذلك إلى القرآن الكريم ، فعملوا على

(١) الآية ١٣٢ البقرة .

(٢) الآية ٦ الحجرات .

تلافيه ، وأحدثوا النقط والشكل لئلا يقع قارئ المصحف الشريف في اللحن والخطأ أو التصحيف والتحريف .

ولقد أحسن الداني في توضيح الأسباب التي دعت السلف إلى نقط المصحف وإعرابه بالنقط . فقال :

«إن الذي دعا السلف رضي الله عنهم إلى نقط المصاحف بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار ، ما شاهدوه من أهل عصرهم ، مع قربهم من زمن الفصاحة ، ومشاهدة أهلها ، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم وتغيّر طباعهم ، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم ، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان من تزيُّد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد ، ممن هو -لا شك- في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه ممن عرض له الفساد ، ودخل عليه اللحن ، لكي يرجع إلى نقطها ، ويصار إلى شكلها عند دخول الشّكول ، وعدم المعرفة ، ويتحقق بذلك إعراب الكلم ، وتدرك كيفية الألفاظ . . .»

ولقد سمع أبو الأسود الدؤلي لحنا في آية التوبة ، فأسرع إلى زياد بعد أن أبى ، وقال : «يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن فابعث إليّ بثلاثين رجلا . . .»

ما أشبه اليوم بالبارحة ، امتناع أبي الأسود ، هو امتناع أبي بكر لعمر ، وزيد بن ثابت لهما كما تقدم .

فأحضر زياد ثلاثين رجلاً ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس ، وأعرب المصحف كله بالنقط بصبغ يخالف لون الرسم ، حتى لا يُدخِل شيئاً على رسم الصحابة .

وهذه الرسالة التي بين أيدينا ، هي في موضوع النقط والشكل وإعراب المصحف وضبطه ، وكيفية ذلك على تقييد كتاب رب العالمين .

فلما اتسعت رقعة الإسلام طولا وعرضا ، واختلط العرب بالعجم ، وتآخوا في الإسلام ، فضعفت السليقة العربية ، وفشا اللحن في ألسنة القوم لبعدهم من زمن الفصاحة . . .

لم يعد نقط أبي الأسود كافياً لحماية الألسن من اللحن والخطأ ، لأنه يتعلق بإعراب الكلمة وضبطها .

فهب المسلمون وولاة الأمور لتلافي هذا اللحن والتصحيف ، فأحدثوا نقط الإعجام ، وفي ذلك يقول أبو أحمد العسكري ، وحمزة الأصفهاني :

«فإن المصاحف التي استكتبها عثمان رضي الله عنه وفرقها على الأمصار ، غبر الناس يقرؤون فيها أربعين سنة ونيفاً ، وذلك من زمن عثمان إلى أيام عبدالملك بن مروان ، فكثر التصحيف على ألسنتهم . . . ، فلما انتشر التصحيف بالعراق ، فزع الحجاج بن يوسف إلى كُتَّابِهِ وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجاً . . .»

وقام بذلك نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني ، وفي هذه الرسالة بيان لهذا الموضوع .

وهكذا تتوالى عناية المسلمين ورعايتهم للمصحف الشريف ، ولم تقف عند حد .

فاتبع الناس في زمن دولة بني أمية الإصلاح الأول الذي أدخله أبو الأسود الدؤلي ، والإصلاح الثاني الذي أدخله نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني .

وفي زمن دولة بني العباس ، مال الناس إلى أن يجعلوا الشكل من نفس مداد الرسم تسهيلاً للأمر ، لأنه لا يتيسر للكاتب في كل وقت أن يجد اللونين ، ويشق استعمال قلمين بمدادين ، فوقف في سبيلهم اختلاط الشكل بالإعجام ، لأن كلا منهما نقط مدوّر ، ورأوا أنه لابد من إصلاح ثالث ، إما بتغيير طريقة الشكل ، وإما بتغيير طريقة الإعجام .

وقد عني الخليل بن أحمد بهذا الأمر ، وكان أوسع الناس علماً بالعربية ، فطوّر نقط أبي الأسود الدؤلي بطريقة أخرى ، فجعل للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف ، وجعل للكسرة رأس ياء صغيرة تحته ، وجعل للضمة واواً صغيرة فوقه ، فإن كان الحرف المحرك منوناً ، كرّر الحرف الصّغير معه ، فكتب مرّتين ، وكلها حروف

صغيرة أو أبعاض حروف بينها وبين مدلولاتها مناسبة ظاهرة ، بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه ، فإنها مجرد اصطلاح لم يبن على مناسبة بين الدوالّ والمدلولات ، وبهذه الطريقة أمكن أن يجمع الناسخ للمصحف بين الرسم والإعجام والشكل بلون واحد ، واستعمل الخليل هذه الطريقة في كتب اللغة والأدب دون المصحف ، وسمي عمل الخليل شكل الشعر أو الشكل المطول ، ثم لم يلبث الناس أن مالوا إلى استعمال الشكل في المصحف ، وشاع بين المشارقة ، وتدرج المغاربة مع التحفظ في استعماله ، وبمرور الزمن لم يلبث أن شاع استعماله في المصاحف .

واستمر هذا الضبط والتوثيق في كل زمان وفي كل مكان ، بحيث لا يخلو زمن من وجود جمع كثير يحصل بهم التواتر ، يحفظون كتاب الله في صدورهم بالتلقي والمشافهة ، ولا يخلو زمن من وجود نساخ يكتبون بالرسم العثماني ونقطه وإعجامه وشكله بما جد ويجد في كل عصر من وسائل الحفظ والتوثيق والإحكام .

وهكذا نرى أن كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تقوم بمشروع وتتشرف بتسجيل القراءات المتواترة صوتياً ، فيمكن أن يعد هذا جمعاً رابعاً في تاريخ المصحف الشريف كما أشار إليه بعض الفضلاء .

ولعل هذا الأسلوب أصلح أساليب العصر ، وأكثرها تيسيراً وتناولاً للمسلمين في تلقي الكتاب وتصحيح الألفاظ ، وتحقيق المخارج بعد التلقي المباشر من المقرئ ؛ لأن في القراءة ما لا يمكن إحكامه إلا عن طريق السماع والمشافهة والتكرار .

فمشروع كلية القرآن هذا في تسجيل القراءات صوتيا بالأحرف السبعة وإذاعتها ونشرها ، جدير بالإكبار والإعجاب ، وله أهمية عظيمة في متابعة التطور ، وتأكيد لطريقة النقل الشفوي ، ومفيد للتعليم والإتقان .

ومن حسن الحظ أن تبرز هذه الرسالة : «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» -تحقيق ودراسة- بين جهتين قامتا لخدمة كتاب الله ورعايته :

الأولى : مطبعة مصحف المدينة النبوية ، الذي مصدر ضبطه ونقطه : «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» للإمام التنسي .

الثانية : مشروع كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية ، في تسجيل القرآن بأحرفه السبعة .

الأولى : تتعلق بطريقة كتابة المصحف ورسمه ونقطه وإعجامه .

والثانية : تتعلق بتحقيق المشافهة والسماع بعد التلقي والتوثيق من المقرئ .

وهما الطريقتان اللتان نوهت بهما سلفا في نقل القرآن . وهكذا تتضافر الجهود ، ويتحقق التواتر في خدمة كتاب الله تعالى ونشره بين الناس ، وهي سنة نبوية .

وتتابعت هذه العناية ، واتخذت أنماطاً مختلفة ، وجهات متنوعة ، فشملت رسمه ونقطه وضبطه وإعرابه ، وعد آيه وكلماته وحروفه ، وقراءاته وتفسيره ولغاته . . .

لم يترك علماء الإسلام جانبا من الجوانب في القرآن إلا ولجوه وبحثوه دراسة وحفظا ، فهو المعين الذي لا ينضب ، والسلسبيل الذي لا يغور ماؤه . فالقرآن ما زال غضا طرياً ، ولا يزال محل عناية المسلمين وعلمائهم ، في كل عصر ومصر ، فهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا يشبع منه العلماء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه . . . فكلما زدته تأملاً ودراسة أعطاك ومنحك ، سبحان من أنزل هذا الكتاب المعجز وضمن حفظه . وهذا تحقيق لوعد الله جلّت قدرته : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(١) .

وقوله جل جلاله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾(٢) .

وهذه الرسالة عالجت المراحل الثلاثة الأخيرة وهي :

نقط الإعراب ، ونقط الإعجام ، وشكل الخليل . وكيفية ذلك على تقييد كتاب ربّ العالمين .

والله الموفق المستعان ، والهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) الآية ٩ الحجر .

(٢) الآيات ١٦ -١٩ القيامة .

أسـبـاب اختيـاري لهـذا الموضـوع

وقد كان من جملة الحوافز التي دعتني لاختيار هذا الموضوع ، رغبتي وشغفي وولوعي بالقرآن وعلومه ، منذ مراحل الطفولة الأولى ، فقد حبب إلي والدي -حفظه الله- القرآن الكريم حفظا ودراسة ، وذلك بما لمسته في مكتبته التي تتوفر فيها جملة وفيرة من الكتب والمخطوطات الهامة ، مما زاد شغفي بعلوم القرآن ورسمه وضبطه .

ولما تقدمت في الدراسة بالجامعة ، كادت هذه الرغبة تتلاشى لما زاحمني من علوم أخرى بمناهجها ، وما تحمله من أساليب ، ومغريات ومؤثرات ، تصرف الإنسان -عن غير قصد- عن هذه العلوم الإسلامية ، لما لها من صولة وجولة في حياة الإنسان ، الذي لم يكتسب بعد الحصانة والمناعة بالعقيدة من الكتاب والسنة .

ولولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثم هجرتي إلى حيث منبع العلم الصافي والعقيدة السليمة ، لضاعت هذه الرغبة وتلاشت ، ولم يساورني أي هاجس في البقاء في كلية الآداب ، ولم أتردد في اختيار كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية ، فعادت الرغبة المدفونة في اللاشعور إلى ساحة الشعور ، ولا غرو في ذلك : ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾(١) .

ومن ثم كنت -والحمد لله- ولا أزال شغوفاً بالقرآن الكريم وعلومه ، فآثرت موضوعاً يتصل بالقرآن اتصالاً وثيقاً وتنازعتني عواطف كثيرة ، تجاه موضوعات مختلفة ، وتملكتني الحيرة ، وبعد استخارة الله سبحانه وتعالى ، ثم جلسات مع شيخنا الأستاذ/ عبدالفتاح المرصفي (رحمه الله) وشيخه الأستاذ/ أحمد عبدالعزيز الزيات (حفظه الله) وافقا فيها على تحقيق ودراسة : (الطراز في شرح ضبط الخراز)

(١) من الآية ٥٨ الأعراف .

للإمام أبي عبدالله التنسي ، سكن قلبي لهذا ، ورحب به الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري رئيس شعبة علوم القرآن والتفسير- حفظ الله الجميع .

الأمر الثاني : أن فروع علوم القرآن قد نالت -على قلة- بعض حظوظ العلماء والباحثين ، في حين أنني لم أر أي كتاب محقق أو رسالة علمية -فيما أعلم- في موضوع نقط المصحف وإعرابه بالشكل .

ولا تزال مصادر هذا الفن مخطوطة ، باستثناء : «المحكم لأبي عمرو» وفيه نقص[1] ، وخاصة إذا علمنا أن (الطراز في شرح ضبط الخراز) للتنسي ، هو عمدة نساخ المصاحف ونقطها بالشكل ، ومصدر للتصحيح والضبط ، وجرى العمل في نقط المصاحف وضبطها بما قرره في شرحه الطراز ، فنال بذلك حظوة العلماء ونساخ المصاحف .

الأمر الثالث : أن الإمام التنسي ، لا تزال مؤلفاته مخطوطة ، لم تلق العناية والتحقيق ، وإبرازها ، إلا لماماً من جانب المستشرق الفرنسي/ بارجيس ، فترجم باباً فقط إلى اللغة الفرنسية ، وحققه الدكتور/ بوعياد ، وهو حوالي أربعين ورقة من جملة كتابه الضخم «نظم الدر والعقيان» ، وجاءت هذه الدراسة تعكس أذواق أصحابها .

أما محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الناظم ، فالصمت المطبق ضرب عليه ، ومن ثم كانت هذه الرسالة تقدم -من باب التحدث بالنعمة- الجديد والمفيد في مقدمتها التي تناولت بعض مظاهر العناية بالقرآن الكريم ومصحفه الشريف ، وفي دراستها التي تناولت إبراز جوانب كثيرة لشخصية الناظم والشارح ، وفي تحقيقها لموضوع النقط والشكل في «الطراز» .

وبذلك أكون أردت بعض الإسهام في إحياء كتب التراث ، وإخراجها للانتفاع بها ، وإحياء بعض ما كاد يندثر ويندرس .

(١) اعتمد محققه على نسخة واحدة ، مبتور منها عشر ورقات مع أنه أشار بعض الباحثين إلى وجود نسخة ثانية كاملة من المحكم في مكتبة المدينة المنورة .
وأيضاً فإن أبا داود قد نقل فصولاً وأبحاثاً من المحكم في كتابه : «التنزيل» لو جمعت لكونت نسخة كاملة ، وسدت الفراغ ، ومحقق المحكم لم يطلع على التنزيل ، ولا على النسخة الكاملة ، ومن ثمّ كان في حاجة إلى عناية أكثر .
وأخيراً عثرت على ثلاث نسخ من «المحكم في علم نقط المصحف وكيفية ضبطه» في الخزانة الحسنية بالرباط رقم ١٥٩٢ مجموع ٧ ، ورقم ١٠٠٠ مجموع ١ ، ورقم ٤٥٥٧ مجموع ٢ .

بيـــان
الخطـة والمنهـج

وبعد النظر في مجموع المادة العلمية وجمعها ودراستها ، اقتضى ذلك تقسيم البحث إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : النص المحقق .

فجعلت الدراسة في بابين ومقدمة .

المقدمة : تناولت فيها بيان بعض مظاهر العناية بالقرآن الكريم ، ومصحفه الشريف ، وأسباب الاختيار ، وخطة البحث ، وعملي في التحقيق .

البـــاب الأول
في التعريف بموضوع الكتاب

وفيـه ســـتـة مبـاحـث :

١- تعريف النقط والشكل والإعجام .

٢- سبب النقط والإعجام .

٣- شكل الخليل وسببه .

٤- أهمية النقط والشكل .

٥- أول من نقط المصاحف .

٦- المؤلفات في النقط والشكل .

الباب الثاني
في حياة المؤلِّفَين وآثارهما

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في حياة الناظم ومصنفاته .

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه .

٢- شيوخه وتلاميذه .

٣- مؤلفاته .

٤- سبب نظم الرسم والغاية منه .

٥- مصادره وموارده .

٦- منهجه واصطلاحاته .

٧- قيمة نظمه .

٨- الشروح على مورد الظمآن .

٩- دراسة نظمه «عمدة البيان في رسم ما قد خط في القرآن» .

١٠- التعقيبات والشروح على «عمدة البيان» .

الفصل الثاني : حياة الشارح الإمام أبي عبدالله التنسي ومؤلفاته .

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه

٢- ولادته ووفاته .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- مؤلفاته .

٦- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

الفصل الثالث : دراسة الكتاب ووصف نسخه الخطية .

وفيه مباحث :

١- اسم الكتاب وتوثيقه .

٢- توثيق نسبته .

٣- موضوع الكتاب .

٤- منهجه وأسلوبه .

٥- مصادر الكتاب .

٦- منزلته بين شروح الضبط :

أ- قيمته العلمية .

ب- مقارنة بينه وبين أهم الشروح .

ج- أثره فيما بعده .

٧- ملاحظات على شرحه .

٨- وصف نسخه المخطوطة وأماكن وجودها .

بيـــان
منهجي في تحقيـق الكتـاب

يجب ألا يغيب عن البال أن الاشـتغال بالعلم ونشره وتعلمه وتعليمه عبادة ، وقربة إلى الله تبارك وتعالى ، ولكن جرى العمل في مثل هذا المقام أن يذكر الطالب عمله .

فأقول -مضطراً- إنني واجهت في أثناء تحقيقي لهذا الكتاب مصاعب جمّة ، وعقبات شتى ، لا أكاد أنفك من إحداهن حتى أفاجأ بالأخرى . . . لكثرة نسخ الكتاب المخطوطة ، وكثرة الشروح ، ولكون مصادر هذا الفن ومراجعه وشروحه لا تزال مخطوطة .

ولكن -الحمد لله - تجاوزت كل عسير بفضل الله ، ولم أجد نسخة تنقض عملي واختياري على كثرة نسخ الطراز التي أربت على الخمسين ، وحتى وأنا في المراحل الأخيرة من البحث كنت أحصل على النسخة والنسختين ، ولقد استقصيت ذلك حتى النسخ التي يملكها أصحابها ، ولم أجد نسخة أحسن مما اخترته ، وسلكت في ذلك مسلكا علميا إزاء هذا العدد الضخم ، بينته بالتفصيل في مبحث وصف النسخ .

ولقد قمت بوصف بعض النسخ في مقر المكتبات التي زرتها في المغرب وتونس ومصر ، وصورت أربعة من الأزهر ، وواحدة من تونس ، وثنتين من المغرب ، فضلا عن نسخ سيدنا عثمان ونسخة الحرم ونسخة الجامعة ، التي هي في متناول يدي ، ثم طرقت أبواب من لمست فيه معرفة هذا الفن من علماء الأزهر وغيره ، فقابلت بعض المشايخ في منازلهم ، وأهدوني بعض المراجع من تآليفهم ودلوني على بعض آخر ، جزاهم الله خيراً .

* أولا اخترت نسخة «هـ» لأمور ذكرتها في الوصف ، ونسختها ، ثم لما رجعت من الرحلة العلمية ، وجمعت نسخاً كثيرة ، ووصفت نسخا أخرى في عين المكتبات ، وحصلت على أقدم نسخة ، وجميع النسخ -على كثرتها- دونها في أمور مذكورة في الوصف ، أعدت النسخ مرة ثانية على نسخة «أ» وجعلتها أصلا ، وعدلت عن «هـ» وجعلتها تالية للأم .

* حاولت تقويم النص ، وإخراجه بصورة مرضية باعتمادي على مقابلة النسخ وإثبات الفروق ، ولم أدخل على النسخة الأم ، إلا ما لا بد منه ، وحينئذ أضعه بين قوسين معقوفين كالسقط ، وما لا يستقيم المعنى إلا به ، ولم أكتف بذلك ، بل راجعت كل فقرة ، وكل كلمة على المحكم لأبي عمرو ، ومختصر التبيين وذيله في أصول الضبط لأبي داود ، ولم أهمل النسخ المستبعدة ، بل رجعت إليها للتوثيق ، وكذلك شروح الضبط المتقدمة على شرح التنسي ، والمعاصرة له والمتأخرة عنه وقد وضعت العناوين المناسبة ، ولكني لم أقوس عليها .

* وقمت بجعل قوسين معقوفين للسقط من الأصل ، وكذلك من إحدى النسختين -إذا كان السقط كثيرا- لحصره ، وأكتفي بالإشارة بالرقم على موضعه إذا كان السقط قليلا .

* عزوت الآيات إلى سورها ، حسب عدد المدني الأخير غالباً .

* صوّرت الآيات القرآنية من المصاحف المطبوعة وفق قراءة نافع ، وغالبا على رواية ورش ، وبحسب السياق والمقام على رواية قالون أو رواية حفص .

* ذكرت في الحواشي قراءات الأئمة غير نافع ، وأشرت إلى أن كل من وافق قراءة نافع من إحدى الروايتين يوافقه في النقط والضبط ؛ لأن الإمامين الخراز والتنسي اقتصرا على قراءة نافع ، وفي ذكر القراءات ذكر للضبط والشكل .

* حاولت جاهداً التوفيق بين نقط المشارقة ونقط المغاربة ، إن كان هناك مجال ، وإلا فأختار أحيانا مذهب المشارقة ، وأحيانا مذهب المغاربة ؛ لعلة أذكرها في موضعها ، وبينت ما جرى به العمل .

* خرّجت القراءات من مصادرها المعتمدة ، ورددت القول بالشذوذ أو القول بعدم الشهرة عن بعض القراءات المتواترة .
* قمت بتخريج الأبيات الشعرية ، التي استشهد بها الإمام التنسي ، من مظانها في كتب اللغة ، وإسنادها لقائليها ، وإكمال صدرها أو عجزها .
* عزوت الأحاديث والآثار إلى مصادرها ، وهي قليلة جداً .
* ترجمت لبعض الأعلام التي وجدت تراجمهم ، وأعرضت عن المشاهير .
* وضعت عناوين الأبواب ، التي لم يترجم لها التنسي ، وجعلتها بين قوسين معقوفين ؛ لأن التنسي وصل الشرح بعضه ببعض .
* نسبت الأقوال الواردة في الكتاب إلى كتب أصحابها ، كالمحكم والتنزيل والشروح المتقدمة ، والدرة الجلية ، وأصول الضبط وغيرها ، ورجعت النصوص -التي نقلها التنسي- إلى أصحابها ما استطعت ، واستدعى ذلك الرجوع إلى عدة مخطوطات في هذا العلم وشروح مخطوطة للطراز .
* مناقشة آراء التنسي عند مخالفته لعلماء هذا الفن ، ومقابلة آرائه بأقوال الأئمة السابقين عليه ، والمعاصرين له ، والمتأخرين عنه .
* في المسائل التي تتعلق بالنقط والشكل ، مما يتعلق بصلب الموضوع ، اعتمدت المصادر الموثقة والقديمة ، كالمحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو ، وكتاب النقط له ، ومختصر التبيين وذيله في أصول الضبط ، وكتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين ، على تقييد كتاب رب العالمين وإعرابه بالنقط . . . لأبي داود ، وحلة الأعيان على عمدة البيان للحسن الرّجراجي ، وشرح المجاصي على الضبط ، والدرة الجلية لميمون الفخار ، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي ، والجميلة للجعبري .

  وإذا كانت المسائل في غير النقط والشكل ، رجعت إلى ما تيسر . . .
* وأخيراً ذيلت الكتاب بمجموعة من الفهارس ، لمساعدة القارئ في الحصول على

بغيته في سهولة ويسر ، فكتبت فهرساً مرتبا للآيات والسور ، على حسب ترتيب المصحف ، وفهرسا للأعلام الواردة في الطراز ، وفهرساً للأبيات الشعرية المستشهد بها ، وفهرساً للقبائل والجماعات ، وفهرساً للمصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة ، وختمت ذلك بفهرس للموضوعات .

○ ○ ○ ○ ○

قسم الدراسة

وفيه بابان :

١ - **الباب الأول :** في التعريف بموضوع الكتاب .

٢ - **الباب الثاني :** في حياة المؤلفَين وآثارهما .

البـــــاب الأول
في التعريف بموضوع الكتاب

وفيه ســـتة مبـــاحث :

١- تعريف النقط والشكل والإعجام .

٢- سبب النقط والإعجام .

٣- شكل الخليل وسببه .

٤- أهمية النقط والشكل .

٥- أول من نقط المصاحف .

٦- المؤلفات في النقط والشكل .

المبحث الأول
تعريف النقط والشكل والإعجام

قال ابن منظور : نقط الحرف ينقطه نقطاً : أعجمه ، والاسم النقطة ونقط المصاحف تنقيطاً فهو نقاط ، والنقطة فعلة واحدة[1] .

«نقط الحرف ، وعليه نقطاً وضع عليه نقطة أو أكثر لتمييزه . . .

والكتاب : شكله ، نقَّط الحروف : مبالغة في نقطها»[2] .

وجدنا أن كلمة النقط استعملت في معنيين متقاربين :

الأول : الدلالة على النقط الحمراء ، التي ينسب وضعها إلى أبي الأسود الدؤلي ، والتي تمثل الحركات القصيرة ، وتسمى نقط الإعراب أو النقط المدور ؛ تمييزاً له عن المعنى الثاني للنقط ، وهو إعجام الحروف في ذاتها لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة .

ويتحدد المقصود به بحسب ما يضاف له ، فيقال : نقط الإعراب ، ونقط الإعجام ، وهو مركب إضافي ، وتقدم معنى المضاف ، ونأتي إلى بيان معنى المضاف إليه من المعنى الأول .

أقول -وبالله التوفيق- : إن نقط الإعراب هو نقط الحركات ، إذ هو نقط الحروف للتفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ ، مثل جعل الفتحة نقطة فوق الحرف ، والكسرة نقطة تحت الحرف ، والضمة نقطة أمام الحرف ، يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون .

ويقال له : النقط المدور ؛ لكونه على صورة الإعجام الذي

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٤١٧/٧ ، القاموس المحيط للفيروزابادي ٣٨٩/٢ .

(٢) المعجم الوسيط ٩٤٧/٢ .

يُـرســـم نقطـاً مـدوَّرة ، واســـتـعـمـله النقـاط وأصـحـاب الـقـراءات لضـبـط الـمـصـاحف أول الأمـر ، وهـو مـن وضـع أبـي الأســـود الـدؤلـي[1] -كـمـا ســـيأتي- .

قـال حـفني ناصف : وكـانوا يسـمـون هذا النقط شكلاً ، لأنهـا تدل على شكل الحرف ، وصورته ، ولولا ذلك لكان الحرف مادة قابلة لأن تتشكل بأي شكل ، فوضع النقطة نص في قصر الحرف على شكل مخصوص ، وهذا هو السبب في تسمية هذه العلامات شكلاً[2] .

ومعنى الشكل لغة :

قال أبو حاتم : شكلت الكتاب أشكله ، فهو مشكول ، إذا قيدته بالإعراب[3] .

قـال ابن منظور : ويقـال أيضـاً : أشكلت الكتـاب بالألف ، كـأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس[4] .

والشكال : العقال ، والجمع شُكُل ، وشكلت الطائر ، وشكلت الفرس بالشكال .

قال الأصمعي : الشكال : حبل تشد به قوائم الدابة ، وهو الخيط والوثاق .

قال أبو عبيدة : وليس يكون الشكال إلا في الرِّجل ، ولا يكون في اليد ، والفرس مشكول ، وهو يُكره ، وفي الحديث :

«أن النبي ﷺ كرِه الشِّكال في الخيل»[5] .

وقد أعطى ابن منظور الشكل معنى الإعجام ، حيث قال : وأشكله : أعجمه[6] ولا غرابة في ذلك فهو يرجع إلى المعنى الأول ، وهو القيد ، وهو عام يشمل كل ما

---

(١) قصة النقط والشكل في المصحف الشريف للدكتور الفرماوي ١٩ .

(٢) حياة اللغة أو تاريخ الأدب لحفني ناصف ٨٥ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٢٥/١٠ .

(٤) لسان العرب ٣٥٨/١١ .

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ١٧٣٦/٥ .

(٦) لسان العرب ٣٥٨/١١ .

يعين على ضبط الكتابة وقصرها على المراد .

وفي الاصطلاح :

الشكل : هو ما يدل على عوارض الحرف من حركة وسكون ، وهو ما يميز الحرف من جهة كونه متحركاً مع بيان نوع حركته ، من ضمة أو فتحة أو كسرة ، أو من جهة كونه ساكناً ، يزيل إبهامه وإشكاله(١) .

وهي وضع علامات تدل على حركات الحروف ، وقد أطلق عليها القدماء :

«النقط» لما أنه كانت في بدايتها في صورة النقط(٢) .

فبين المعنى اللغوي والاصطلاحي مناسبة ظاهرة ، وقد صرح بهذه العلاقة ابن دريد ، حيث قال : «شكلت الكتاب أشكله شكلاً ، إذا قيدته بعلامات من الإعراب ، وإلى شكال الدابة يرجع»(٣) .

لأن تقييد الدابة بالشكال -وهو العقال- لئلا تند أو ترعى حمى الناس ، أي قصرها وحبسها في المرعى ، هو كشكل الحرف بعلامات الإعراب ، فوضع النقطة نص في قصر الحرف على شكل مخصوص ، وهذا هو السبب في تسمية هذه العلامات شكلا(٤) .

والعلاقة بينهما المشابهة ، تشبيه الحرف المقيد بالشكل وقصره على المراد ، بالدابة المقيدة بالشكال ؛ لئلا يحتمل ما لا نقصده ، ويلتبس الأمر .

ومعنى النقط المدور والشكل ، ومؤداهما واحد .

يقول أبو بكر بن مجاهد :

«والشكل والنقط شيء واحد ، غير أن فهم القارئ ، يسرع إلى الشكل أقرب مما

---

(١) منهج الفرقان في علوم القرآن : محمد علي سلامة ١٦٥ ، فصل الخطاب : د . الكومي ، د . محمد القاسم ٦٤ .

(٢) تاريخ القرآن : د .عبد الصبور شاهين ٦٩ ، المدخل لدراسة القرآن الكريم : د . محمد أبوشهبة ٣٨٧ .

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد ٦٨/٣ .

(٤) حياة اللغة أو تاريخ الأدب لحفني ناصف ص٨٥ ، تاريخ الخط العربي للكردي ص٧٧ .

يسرع إلى النقط ، لاختلاف صورة الشكل ، واتفاق صورة النقط ، إذ كان النقط كله مدوراً ، والشكل فيه الضم والكسر والفتح والهمز والتشديد بعلامات مختلفة»[١] .

لكنه خصص بالعلامات التي وضعها الخليل ، وعرفت باسم شكل الشعر واستعمل في كتابات أهل اللغة والنحو ، وقد يعبر عنه بالشكل المستطيل .

قال ابن المنادي : «وإن جعلت بعضه مدوراً ، وبعضه بشكل الشعر فغير ضائر»[٢] .

قال الدكتور الفرماوي : «ولم يتضح الفرق بين نقط الإعجام ، ونقط الإعراب ، إلا بعد أن تمت مراحل نقط المصحف وشكله»[٣] .

أقول : كانوا يميزون بالألوان ، فنقط الإعجام بمداد الكتابة بالأسود ، ونقط الإعراب بصبغ يخالف لون الرسم بالأحمر ، كما جاء ذلك في قصة أبي الأسود الدؤلي[٤] .

وإلى جانب النقط والشكل ، ظهر مصطلح آخر ، وهو علم الضبط ، كمقابل لعلم الرسم ، وقد استعمله الداني ، كمرادف للشكل . حيث قال :

«والشكل أصله التقييد والضبط . تقول : شكلت الكتاب شكلاً ، أي قيدته وضبطته»[٥] ، وتابعه تلميذه سليمان بن نجاح فقال : «ويحتاج الناسخ لكل مصحف يضبطه أن يترك لموضع الحذف»[٦] ، وفي موضع آخر سمي ناقط المصحف بالضابط[٧] .

وقد استعمله الخراز في منظومته فقال :

«هذا تمام نظم رسم الخط وها أنا أتبعه بالضبط»[٨]

---

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢ ، الدرة الجلية لميمون الفخار ورقة٤ .

(٣) قصة النقط والشكل : د .الفرماوي ص ٢٠ .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ٣٩/١-٤١ ، والمحكم لأبي عمرو ص٤ .

(٥) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٢٢ .

(٦) مختصر التبيين لأبي داود ورقة ٧ .

(٧) المرجع السابق ورقة ٨ .

(٨) ذيل مورد الظمآن للخراز ٤٢ .

وما لبث أن شاع علم الضبط ، أو فن الضبط .

قال ابن منظور : «الضبط لزوم الشيء وحبسه ، ضبط عليه ، وضبطه يضبط ضبطاً ، وقال الليث : لزوم شيء لا يفارقه ، وضبط الشيء حفظه بالحزم ، والرجل ضابط أي حازم»[1] .

ومعناه في اصطلاح أهل هذا الشأن : ما يرجع إلى بيان علامة الحركات والسكون والشد والمد والساقط والزائد[2] ، وهو علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف ، وهي العلامات الدالة على تلك العوارض ، من حيث وضعها وتركها ، وكيفيتها ومحلها ولونها[3] .

ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي : أن الضبط مراعى فيه إتقان الكلمة ، فيرتفع اللبس عنها ، والضبط مصدر سميت به الأشكال المحدثة ، يقال فيه : الضبط والشكل والنقط ، وهي ألفاظ مترادفة عند أهل هذا الشأن ، ولكن إطلاق الضبط والشكل على النقط حقيقة ، إذ الجميع شكل وضبط ، وأما إطلاق النقط على الشكل والضبط فمجاز ؛ لأن النقط في الحقيقة هو الشكل المدور الصغير الجرم[4] .

ويعلم مما تقدم : أن الضبط والشكل والنقط كلها تؤدي معنى واحداً ، وهو تقييد الكلمة بحيث لا تلتبس ، ويتحدد المقصود منها ، ولا يحتمل غير ذلك ، وهو ما أشار إليه بعض أهل اللغة : «أن الحروف تضبط بقيد فلا يلتبس إعرابها ، كما تضبط الدابة بالشكال فيمنعها من الهروب[5]» .

أما الإعجام فقال الجوهري : «العجم : النقط بالسواد ، مثل التاء عليه نقطتان ، يقال : أعجمت الحروف ، والتعجيم مثله ، ولا تقل عجمت»[6] .

---

(١) لسان العرب ٣٤٠/٧ .

(٢) الطراز للتنسي .

(٣) دليل الحيران للمارغني ٢١٥ ، سمير الطالبين للضباع ١١٩ .

(٤) حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي ورقة ١٧ ، وانظر : مقايس اللغة لابن فارس ٢٠٤/٣ .

(٥) صبح الأعشى للقلقشندي ١٦٠/٣ .

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية ٧١٠/٥ .

ومـادة الكلمة (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح ، وإذا قلت : أعجمت الكتاب ، فإنما معناه أوضحته وبينته ، وأزلت عنه استعجامه ، فجاءت صيغة «أفعلت» و«فعّلت» للنفي والسلب ، نحو : أشكلت الكتاب ، أي أزلت عنه إشكاله ، وأعجمت الكتاب ، أي أزلت عنه استعجامه(١) .

أمـا مـعناه في الاصطلاح : هو النقط الدال على ذات الحـرف ، وتمييـز الحـروف المتماثلة في الرسم من بعضها ، بوضع نقط يمنع العجمة واللبس(٢) .

ونقل القلقشندي عن بعض مشايخه قولهم : «الصورة والنقط مجموعهما دال على كل حرف»(٣) . وقال محمد طاهر : «بل إن الإعجام الآن صار من بنية الحرف فهي جزء منه»(٤) . وقد يراد بالشكل الإعجام -كما سبق- فهذا يدل على أن كلا منهما يطلق على الآخر ، غير أن الاصطلاح -أخيراً- خَص الشكلَ بالحركات ، والإعجامَ بالنقط ، للتمييز بين ما يدل على ذات الحرف ، وبين ما يدل على عوارضه(٥) .

ويعلم مما تقدم أن للنقط والشكل والإعجام والضبط معنى عاماً يشمل كل ما يساعد على ضبط الكتابة ، وقصرها على المعنى المراد ، إلا أنه ما لبث أن خصص فيما بعد ، ولم يمنع من بقائه على عمومه ، ويحدد ذلك المقام والقرائن ، لذلك سوف أستعمل جميع التعبيرات على حسب مقتضى المقام ، لأن اللفظ الواحد قد يوحي بدلالات لا ندركها نحن في زماننا هذا ، ولا يعطيها اللفظ المستحدث أو غير المستعمل عند السلف .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٦/١ ومابعدها ، ومقايس اللغة ٢٣٩/٤ .

(٢) حياة اللغة أو تاريخ الأدب ص٨٨ .

(٣) صبح الأعشى ١٥٤/٣ .

(٤) تاريخ الخط العربي وآدابه للكردي ص ٧٤ .

(٥) منهج الفرقان : محمد علي سلامة ص١٦٧ ، المدخل لدراسة القرآن : د . أبوشهبة ص ٣٨٨ ، فصل الخطاب في سلامة القرآن ص٦٤ .

المبحث الثاني

سبب النقط والإعجام

مضى الصدر الأول من عصر الصحابة -رضي الله عنهم- واللحن[1] لا يلامس عربيتهم ، ولا يقارب ساحة القرآن على ألسنتهم ، لأنهم كانوا عربا لا يلحنون والقرآن عربي ، والعربية لغتهم بالسليقة والطبع ، ولا يحتاجون إلى نقط ولا إلى شكل ، ولا إلى تفسير ، وقد كانوا يعتمدون في قراءة القرآن على حفظه في صدورهم بالتلقي والمشافهة ، لا على المصاحف ، فقد كانوا في منجاة من التحريف ، والتصحيف ، واللحن «فأناجيلهم في صدورهم» .

ولما اختلط العرب بالأعاجم ، وكثرت الفتوحات ، وحصل امتزاج بين هؤلاء وأولئك ، ظهر اللحن ، وفشا على ألسنة العوام من الموالي والمتعربين ، ولم ينج منه سراة الناس ووجوههم .

قال أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) :

«واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، فأحوج إلى التعلم الإعرابُ ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين ، من عهد النبي ﷺ فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته ، فقال : «**أرشدوا أخاكم فقد ضل**»[2] .

وقال أبو بكر رضي الله عنه : «لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن»[3] .

---

(١) اللحن له معان متعددة ، بيَّنها ابن منظور في اللسان ، ولكل معنى شاهد ، وهو من الأضداد . انظر : لسان العرب مادة لحن . تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٣٧/١ .

(٢) وهل كان قبل الإسلام أو بعده ؟ انظر : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : د . جواد ١٤/٩ ، واللغة والنحو : حسن عون ١٦٤ .

(٣) انظر التفاصيل : اللغة العربية : يوهان فك ٢٣٥ ، والمقصود به هنا المعنى الشائع في استعمال اللحن بمعنى الخطأ . مراتب النحويين ٢٣ .

قال أبو بكر الزبيدي : «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها ، وماضي جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها ، والموضح لمعانيها ، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين ، من دخلاء الأمم ، بغير المتعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم ، وفساد كلامهم ، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها ، لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه»(١) .

ولقد أحسن الداني في تصوير ذلك بأبلغ عبارة في أسباب نقط المصاحف ، فقال : «إن الذي دعا السلف -رضي الله عنهم- إلى نقط المصاحف ، بعد أن كانت خالية من ذلك ، وعارية منه وقت رسمها ، وحين توجيهها إلى الأمصار . . . ، ما شاهدوه من أهل عصرهم -مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها- من فساد ألسنتهم ، واختلاف ألفاظهم ، وتغير طباعهم ، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم ، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان ، من ازدياد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد ، ممن هو -لا شك- في العلم والفصاحة ، والفهم والدراية دون من شاهدوه ، ممن عرض له الفساد ، ودخل عليه اللحن ، لكي يرجع إلى نقطها ، ويصار إلى شكلها عند دخول الشكوك ، وعدم المعرفة ، ويتحقق بذلك إعراب الكلم وتدرك به كيفية الألفاظ»(٢) .

ويظهر من كلام الداني والزبيدي ، أن اللحن ظهرت بوادره في زمن التابعين ، أما قبل ذلك فقد يكون نادراً .

ويعلق الرافعي على حديث : «**أرشدوا أخاكم فقد ضلّ**» ، مستدلاً به على أن أولية اللحن كانت على عهد النبي ﷺ ، فيقول : «فلو كان اللحن معروفاً قبل ذلك

(١) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١ .

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني ص ١٨ ، ١٩ .

العهد ، مستقر الأسباب التي يكون عنها لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه ، لأن الضلال خطأ كبير ، والإرشاد صواب أكبر منه ، في معنى التضاد ، بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن ، كان أول لحن سمعه أفصح العرب»[1] .

ويرى ابن تيمية : «أن حدوث اللحن في زمن التابعين»[2] .

وتتجلى مظاهر اللحن وفساد الكلم في الإعراب ، أكثر منه في بنية الكلم ، وهو ما أشار إليه أبو الطيب في قوله : «إن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعرابُ»[3] .

والزبيدي في قوله : «ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب»[4] .

والأمثلة التي تقدمها المصادر على مواقع اللحن ، الأعم الأغلب فيها يظهر في الإعراب ، وبدرجة أقل في بنية الكلمة ، والأول أشد الأنواع على أذن العربي الخالص ، وأخطرها على اللغة الفصحى ، وهو الذي أفزع القوم ، وأنذرهم وحملهم على التفكير في حماية الألسن منه بنقط المصاحف ، ومن أمثلة وقوع اللحن في الإعراب : قصة الأعرابي الذي جاء في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليتعلم القرآن ، فأقرأه رجل سورة التوبة ، وأقرأه : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[5] بخفض اللام ، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله ، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمرَ

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ، ٢٤٢/١ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠٠/١٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، وفقه اللغة : د . صبحي صالح ص ١٢٧ ، اللغة العربية : يوهان فك ص٢٣٥ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب ص ٢٣ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١ .

(٥) من الآية ٣ التوبة .

مـقـالـة الأعـرابي ، فـأمـر عـمـر بن الخطاب أن لا يقـرئ القـرآن إلا عـالـم باللغـة[1] .

وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مرّ بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال : «ما أسوأ رميكم»! فقالوا : «نحن قوم متعلمين» فقال عـمـر : «لـحنكم أشـد عليّ من فساد رميكم»[2] .

وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر :«من أبو موسى» فكتب إليه عمر : «سلام عليك ، أما بعد فاضرب كاتبك سوطاً واحداً ، وأخِّر عطاءه سنة»[3] .

ويقص ابن قتيبـة أن رجلاً دخل على زياد ، فقال له : «إن أبينا هلك ، وأن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا» .

فقال زياد : «ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك»[4] .

ثم شاع اللحن في العصر الأموي ، حتى تطرق إلى البلغاء من الخلفاء والأمراء : كعبدالملك والحجاج ، والناس يومئذ تتعاير به ، وكان مما يسقط في المجتمع أن يلحن حتى قال عبدالملك -وقد قيل له : أسرع إليك الشيب- : «شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن»[5] .

ويعلم مما تقدم أن اللحن كـان يقع في الإعـراب ، وحينئذ فـيكون سـبباً في نشـأة الضبط ؛ لأن فساد الإعراب هو الذي حدا بأبي الأسود أن يعرب المصحف بالنقط ، وهذا واضح من كـلامـه : «ورأيت أن أبدأ بإعـراب القـرآن» وقـصـتـه مع الرجل من عبدالقيس[6] .

---

(١) الأخبار المروية في سبب وضع العربية للسيوطي ص١٦٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤/١ ، ونسبت الحكاية في الخصائص لابن جني ٨/٢ إلى عليّ رضي الله عنه .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢١/١ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب ص٢٣ .

(٤) نزهة الألباء ص٧ ، تهذيب ابن عساكر ١١١/٧ .

(٥) في أصول النحو : سعيد الأفغاني ص ٧ .

(٦) المحكم لأبي عـمـرو ص ٤ ، إيضـاح الوقف والابتـداء ٣٩/١ ، ٤٠ ، جـمـيلة أرباب المراصـد للجعبري ورقة ١٩

ويؤيد ذلك أن اللحون في الأمثلة المتقدمة ، تختص بضبط آخر حرف من الكلمة ، وهو الإعراب بنوعَيه ، حركات وحروف ، ولا يختص مثلاً ببنية الكلمة أو تصريفها ، أو تعريفها وتنكيرها ، أو تقديمها وتأخيرها .

وعليه فإن إعراب القرآن ، أو إعراب المصحف بعبارة أصح هو السبب في نشأة النحو بمفهوم القدماء . وقد ترتب على هذا أن العلامات الإعرابية صارت هي المحور الذي تدور حوله الدراسات النحوية ، فلم تحظ باقي العناصر النحوية الأخرى بما حظيت به العلامات الإعرابية من اهتمام وعناية ، بل إن الأمر قد وصل إلى أن كتب النحو قد بوبت على حسب الحركات الثلاثة ، وإن اختلفت المعاني ، فالمرفوع في قسم يتبعها المنصوبات ، ثم يليها المجرورات(١) .

إذن حوادث اللحن نبَّهت المسلمين إلى القيام بحفظ القرآن بعد ما اتسعت رقعة الإسلام ، واختلط العرب بالعجم .

ويمكن حصر أسباب تسرب اللحن إلى اللغة العربية ، في العرب الذين اختلطوا بالأعاجم ، ورغبة هؤلاء الموالي والأعاجم في تعلم العربية وتفهمها ، ليستغلوا مواهبهم في القراءة والكتابة ، وقراءة القرآن لأداء العبادة .

أما سبب الإعجام :

فكانت المصاحف الأولى في صدر الإسلام مجردة من نقط الإعجام ، ونقط الشكل ، وكانت لا ترسم إلا الحروف .

وقد كان هذا الوضع مقبولاً في العصر الأول لقرب الناس من زمن التلقي ، ومشافهة صاحب الوحي ﷺ ولم تكن الصحف التي قيد فيها الوحي بإملاء النبي ﷺ هي مرجع الضبط والحفظ لدى من تلقوا عن النبي ﷺ مشافهة ، بل كان جلّ اعتمادهم على التلقي والمشافهة ، وأيضاً فإن في تجريد المصاحف بقاء السعة والفسحة في الخط الواحد ، وتبقى صورة الكلمة الواحدة في الخط صالحة لكل ما صح وثبت من وجوه القراءات ، ولكن الأمر تطور بعد ذلك إلى أن أصبح بقاء

(١) انظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي : د . أحمد سليمان ص ١٨ .

المصحف مجرداً من النقط والإعجام مصدر خطأ وتصحيف كثير في قراءته ، واشتدت الحاجة إليه حينما اتسعت رقعة الإسلام ، واختلط العرب بالعجم ، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف حتى لشق على الكثير منهم أن يميزوا بين حروف القرآن وقراءته في مثل قوله تعالى : ﴿ننشرها﴾ و﴿ننشزها﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿فتبينوا﴾ و﴿فتثبتوا﴾ .

وإذا كان من شأن عمل أبي الأسود أن يحول دون اللحن في الإعراب ، فإنه ما كان ليحول دون تحريف الكلم ؛ نظراً لتشابه كثير من حروف العربية في رسمها ، فاهتم عبدالملك بن مروان بذلك ، وأمر الحجاج أن يعنى بهذا الأمر الجلل ، فاختار الحجاج -طاعة لأمير المؤمنين- رجلين من خيرة المسلمين هما ، نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني .

قال الزرقاني : «وكلاهما كفء قدير على ما ندب له ، إذ جمعا بين العلم والعمل والصلاح والورع والخبرة بأصول اللغة ، ووجوه قراءة القرآن ، وقد اشتركا أيضاً في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤلي»[1] .

والروايات التي تنير السبيل أمام الباحثين في هذا الموضوع قليلة ، ولا تخلو من غموض وإبهام ، وأقدم الروايات رواية أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) حكاها في كتابه التصحيف ، ونقلها ابن خلكان ، وجاءت هذه الرواية -مع اختلاف يسير- في كتاب التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ) .

وبيَّن حمزة الأصفهاني سبب وقوع التصحيف أن الذي أبدع صور الحروف لم يضعها على حكمة ، ولا احتاط لمن يجيء بعده ، حيث وضع لخمسة أحرف صورة واحدة ، وهي الباء ، والتاء ، والثاء ، والنون ، والياء ، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى ؛ حتى يؤمن عليه

(١) مناهل العرفان ٤٠٧/١ .

التبـديـل[1] ، ثم ذكر سبب إحداث النقط فقال :

«وأما سبب إحداث النقط ، فإن المصاحف الخمسة ، التي استكتبها عثمان - رضي الله عنه - وفرقها على الأمصار ، غبر الناس يقرؤون فيها نيّفا وأربعين سنة ، وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبدالملك ، فكثر التصحيف على ألسنتهم ، وذلك أنه لما جاءت الباء والتاء والثاء ، أشباها في الاتصال والانفصال ، وكانت الياء والنون ، يحكيانها في الاتصال ، تمكن التصحيف في الكتابة تمكناً تاما .

فلما انتشر التصحيف بالعراق فزع الحجاج إلى كتابه ، وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجاً ، وخالفوا في أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض الحروف ، وبعضها تحت الحروف .

فغبر الناس بعد حدوث النقط زمانا طويلا ، لا يكتبون دفتراً ولا كتاباً إلا منقوطاً ، فكان مع استعمالهم النقط يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام ، فكانوا يتبعون ما يكتبون بالنقط مع الإعجام ، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف الحقوق كلها ، من النقط والإعجام ، اعتراها التصحيف[2] .

والقسم الأخير من الرواية أشكل على كثير من الباحثين ، وهو قوله :

«فكان مع استعمال النقط أيضاً يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام فكانوا يتبعون النقط بالإعجام» ، وهذا مشكل استوقف انتباه الباحثين .

ومحل الإشكال جاء في قوله : «فأحدثوا الإعجام» ما هو هذا الإعجام؟! وتساءل كثير من الباحثين عن هذا الإشكال لإيجاد تفسير ، في حين توقف بعضهم أو تجاوزوها دون إشارة إليها رغم أهمية الرواية في تاريخ نقط الإعجام[3] .

---

(١) كتاب التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني ص٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، وقارن بما في شرح مايقع التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص١٣ ، ورواها ابن خلكان في وفيات الأعيان ١٢٥/١ .

(٣) تاريخ التمدن الإسلامي : جرجي زيدان ٣ / ٦١ ، ٦٢ ، وتاريخ آدب اللغة العربية له ١ /٢٢٤ ، والمعجم العربي : د . عدنان الخطيب ص ٢٢ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : د . عبدالعال ص ٣٧ .

وآخر من تناول ذلك غانم قدوري الحمد ، وأجاب عن هذا الإشكال بتوجيه فقال : إن المقصود بالإعجام هو الشكل ، أي علامات الحركات ، ثم دفع اعتراض كون الحركات استعملت قبل زمن الحجاج ؛ لأن العلامات التي وضعها أبو الأسود قبل زمن الحجاج لم تستعمل في كتابات الكتاب ، عكس ما جرى في المصحف(١) .

ويرد على هذا التوجيه أن الأمر يتعلق بالمصاحف ، ثم قال : ولعل المقصود بالخطوة الثانية التي تنص عليها الرواية هو عمل الخليل ، وربما دل على ذلك نص الأصفهاني : «فغبر الناس بعد حدوث النقط زمانا طويلاً ، لا يكتبون دفتراً ولا كتاباً إلا منقوطاً» ثم قد جاء في نهاية الرواية أنه إذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، ولم توف حقها ، اعتراها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا فيها إلا الأخذ من أفواه الرجال . فيها دليل على أن العمل الثاني هو الشكل الذي وضعه الخليل(٢) .

وأيد قوله بما ذكره ابن سيده في المخصص من قول الخليل : شكلت الكتاب أشكله شكله : أعجمته(٣) .

ثم قال : «وإذا كان الشكل يأتي بمعنى الإعجام ، فإن ذلك يسوغ القول بأن الإعجام كان يستعمل بمعنى الشكل أيضاً ، ثم اختص معنى الإعجام في فترة لاحقة بنقط الحروف في سمتها(٤) . إذاً ما صنع بعد نصر بن عاصم هو الشكل باتفاق .

وكيف يتفق مع ما جاء في الرواية : «فأحدثوا الإعجام»؟ ذلك ما بينه ابن سيده وابن منظور من أن الإعجام يكون بمعنى الشكل ، وأضيف إليه بينة أراها كافية ، وهي :

جاء في الرواية «فأحدثوا الإعجام» وجاء عقبها : «فإذا أغفل الاستقصاء . . .»

إذا تأملنا إحداث الإعجام وبعده الاستقصاء على الكلمة ، يتضح أن المراد به شكل الخليل ، ويؤكد ذلك ويبينه قوله : «فالتمسوا حيلة فلم يقدروا» ولو كان المراد به

---

(١) رسم المصحف : غانم قدوري الحمد ص ٥٤٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٤٢ .

(٣) المخصص لابن سيده ٥/١٣ ، ولسان العرب ٣٨١/١٣ .

(٤) رسم المصحف ص ٥٤٢ .

غير شكل الخليل لقدروا عليه ، ولجاءت عبارة الراوي على غير هذا ، واستقصاء الكلمة ضبطها بالإعجام والإعراب ، حينئذ لم يجدوا بداً من الأخذ من أفواه الرجال ، ولو كانت هناك مرحلة باقية لجاء بها ، وبهذا التفسير والتوجيه تستقيم الرواية ، ويرتفع اللبس ، وتنساق مع التسلسل التاريخي ، والله أعلم .

وبعد تحرير هذه المسألة رأيت الأستاذ مصطفى الرافعي يفسر الإعجام بالشكل مباشرة بدون مقدمات ، فيقول : «فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطا ، وكان أبو الأسود قد وضع النقط قبل نقط نصر بن عاصم لضبط الحروف -شكلها- فاشتبه الأمر ، واستمر يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام ، أي الشكل بالحركات على ما أرادوه في أول التعبير بذلك ، فكانوا يتبعون النقط بالإعجام»[1] .

والقول ما قال الرافعي .

وكان لأبي الأسود فضل السبق وشرف التقدم في نقط الإعراب ، ثم وصل ذلك بنقط الإعجام التالون له ، والآخذون عنه ، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومد من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل[2] .

وأصح الأقوال -فيمن قام بنقط الإعجام- هو أنه نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر بأمر الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق ، من قبل أمير المؤمنين عبدالملك بن مروان ، وقد جعلا هذا النقط بلون مداد المصحف ؛ ليتميز عن نقط أبي الأسود .

قال عبدالفتاح إسماعيل شلبي :

وربما كان يحيى بن يعمر يقوم بنقط المصاحف لمن أراد من الناس ، كما فعل لابن سيرين ، وأما نقط نصر بن عاصم ، فربما كان خاصا بجهة رسمية يمثلها الحجاج[3] .

---

(١) تاريخ آداب العرب ٣٠٧/١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١ ، ٢ بتصرف يسير .

(٣) أبوعلي الفارسي وأثره : شلبي ص ٤٤٩ ، معرفة القراء ١٢٢/١ ، البرهان في علوم القرآن ٢٥٠/١ .

وقد ذكر الدكتور الفرماوي أن لنصر بن عاصم دورين في النقط :

الأول : تعميم نقط أبي الأسود بمفرده على جميع حروف الكلمة .

الثاني : وضع نقط الإعجام مع اللجنة .

ولا تعارض بين ما ذكر هنا وما علم قبلا(١) .

ومن ذلك يعلم أن نقط الإعراب متقدم على نقط الإعجام ، لتقدم زمن زياد وأبي الأسود على زمن الحجاج ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، والشكل متأخر عن النقط بمعنييه لتأخر زمن الخليل على زمن أبي الأسود ونصر بن عاصم(٢) .

وكان أول ما فعله هؤلاء : نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر والحسن -في بعض الروايات- أن يفارقوا بين نقط الإعراب الذي فعله أبو الأسود ، وهذا النقط الذي هُم بصدده ، وهو نقط الإعجام ، فجعلوا مداد هذا النقط من نفس مداد كلمات القرآن الكريم حتى لا يتشابه النقطان ، ولأن نقط الحرف جزء عنه ، كما قال محمد طاهر الكردي(٣) .

وراعوا ألا تزيد النقط -التي تميز الحروف بعضها عن البعض- عن ثلاث نقط لتمييز الحروف المتشابهة .

وبعد أن نقطوا بعض الحروف ، وأهملوا بعضها الآخر ، اتفقوا على جمع الحروف المتشابهة بعضها بجانب بعض ، ولذلك اضطروا إلى مخالفة الترتيب القديم المألوف عند أكثر الأمم ، وهو ترتيب «أبجد هوز» ، والترتيب الحديث الذي روعي فيه ترتيب المخارج ، واتبعوا ترتيباً آخر وهو ترتيب أ ، ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ ، د ، ذ ، ر ، ز . . . . إلخ .

وأعجمت المصاحف بهذه الطريقة بدون حرج ، وإن خالفت مصحف عثمان ؛ لأن نقط الحرف جزء منه ، وليس له صورة ، فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنا ، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء ، فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها(٤) .

---

(١) قصة النقط والشكل في المصحف الشريف ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) تاريخ المصحف الشريف للشيخ القاضي ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) تاريخ الخط العربي وآدابه ص ٨٦ .

(٤) الإتقان للسيوطي ١/١٧١ .

وقد تم إعجام خمسة عشر حرفاً ، وبقيت الحروف غير المتشابهة -وعددها ثلاثة عشر حرفاً- بدون إعجام .

ومما يلاحظ أن الحديث عن ظاهرة إعجام الحروف لم تشغل بال المؤلفين في موضوع النقط والشكل بالدرجة التي تحدثوا فيها عن نقط الحركات ، فقد تحدث الداني عن إعجام الحروف بالسواد في فصل لم يستغرق أكثر من سبع صفحات ، وإن كان قد تحدث في فصل آخر عن حروف التهجي ، وترتيب رسمها في الكتابة . أما بقية الكتاب فقد استأثر به موضوع نقط الحركات ، وشكلها ، ومذاهب النقاط في ذلك ، واختلافهم فيه ، وما يتعلق بهذا الموضوع ، ويبدو أن المؤلفين في موضوع النقط أهملوا معالجة إعجام الحروف بعد الداني ، فلا يشير إليه الخراز (ت ٧١٨هـ) وميمون الفخار (ت٧١٦هـ) في أرجوزتيهما في ضبط المصحف .

والسبب في ذلك هو أن نظام إعجام الحروف في الكتابة العربية قد صار من الشيوع والاستقرار بحيث لا يحتاج إلى من يتكلم حوله ، فالناس يتعلمونه حين يتعلمون حروف الهجاء .

وإلى هذا الحد نطوي الكلام على سبب الإعجام ومباحثه ، ولقد تناوله كثير من العلماء ، منهم : أبو عمرو الداني[١] ، وأبو داود سليمان بن نجاح[٢] ، وحفني ناصف[٣] ، ومحمد طاهر الكردي[٤] ، والفرماوي[٥] وغيرهم .

والله أعلم .

---

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٣٥ .

(٢) انظر كتابه «أصول الضبط» .

(٣) تاريخ الأدب أو حياة اللغة ص ٩٠ .

(٤) تاريخ الخط العربي وآدابه ص ٨٥ .

(٥) قصة النقط والشكل في المصحف ص ٧٤ .

المبحث الثالث

شكل الخليل وسببه

بعد أن شاع استعمال نقط الإعراب ونقط الإعجام في المصاحف ، تفنن أتباع أبي الأسود في استعمال الألوان المختلفة ، حتى لا يحدث تغيير في الرسم العثماني ، وكان هذا النقط بنوعيه على هيئة واحدة وصفة واحدة ، ولا يميز إلا باللون ، وقد ملئت الصفحات بالألوان المتعددة من حيث إن النقط جميعه كان مدوراً .

وكان من الصعوبة بمكان -على نساخ المصاحف والكتب المصنفة في علوم العربية وما جد من علوم- استعمال النقط في ضبط الكلمات فيما يكتبون ؛ لأنها تحتاج إلى مدادين وقلمين : أحدهما لرسم الحروف ، والآخر لنقط الحركات ، ومن ثم كانت الحاجة إلى تغيير في نقط المصحف وشكله .

وهذا التغيير إما أن يكون في طريقة الشكل ، وإما أن يكون في طريقة الإعجام ، ولكن الأخير لكونه بالسواد كرسم الحرف ، ولا يغير من الرسم العثماني في شيء ، صار من بنية الحرف فهو جزء منه .

فحينئذ اهتدى تفكير الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) إلى أن يجد الحل الأمثل لمثل هذا الخلط في الألوان ، وكان عمله أن يخصص كلَّ حركة بعلامة تختص بها ، ولا ينصرف الذهن إلا لها ، لا كما في النقط المدور .

قال الفرماوي : تسهيلاً للأمر ، وتيسيراً للكاتب الذي قد لا يجد الألوان ميسرة ، فإن وجدها قد لا يجد اليسر في استعمالها ، وفي الوقت نفسه هو تسهيل على القارئ الذي يريد أن لا ينشغل ذهنه إلا بما يتلو ، لا بمصطحلات الكتابة وألوان

الشكل والـنقط[1] .

وتكاد تتفق الآراء أن واضع الشكل هو الخليل بن أحمد ، ولم ينسب لغيره ، ولم يشاركه أحد[2] .

والتـسـلسـل التـاريخي يرجح أيضاً أن الخليل هو واضع الحـركـات ، فـقـد وضعت نقط الإعجام أثناء ولاية الحجاج على العراق سـنة ٩٥هـ ، فتشـابهت هذه النقـط مع نقط الإعـراب التي وضـعـهـا أبـو الأسـود ، فـبحث النـاس عن رمـوز أخرى لحـركات الإعراب ، عنـد ذلك يجيء الخليل وقد ولد سـنة ١٠٠هـ وتـوفي سـنة ١٧٠هـ .

إذن فقد كـانت الفترة التي بحث فيهـا الناس عن رموز أخرى لحركات الإعراب توافق الفترة التي عاش فيها الخليل[3] .

قال أبو داود سليمان بن نجاح :

« ثم زيد في ضبط المصحف بعد ذلك علامة الممدود والثقيل والخفيف والإسكان والقطع والوصل ، والزيادة والنقص ، لما شاهدوه من أهل عصرهم ، حرصاً منهم على تعليم الجاهل ، وإعـراب رسم كـلام الله عـز وجل ، وإقـامـة وزنه وهجـائه ، ولا كـان الشكل أيضاً معروفا حتى اخترعه الخليل بن أحمد» .

ثم قـال : «فـجعل الخليل سـمـة الفـتح والنصب معـاً ألفـا مـبطوحـة فـوق الحـرف لدلالتها عليها ، إذا أشبعت الحركة ، ومطط اللفظ بها ، وجعل علامة الكسر والخفض ياء تحت الحـرف لذلك أيضـاً ، وعـلامة الضـمـة والرفع واواً فـوق الحـرف لذلك أيضـاً . ولئلا يشبه الواو المرسومة التي من نفس الكلمة» .

---

(١) قصة النقط والشكل ص ٩٤ ، تاريخ الأدب ، حفني ناصف ص ٩٦ .

(٢) إلاما جاء عن جـرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربيـة ٢١٩/١ ، ولايعتـد بقـوله ؛ لأنه خالف المؤرخين . وانظر : قبس من وحي اللغة : د .شعبان ص ٩٠ .

(٣) انظر : ظاهرة الإعراب : أحمد ياقوت ص ٥٦ ، ٥٧ .

إلا أن الذين جاءوا بعده اختصروا رأس الياء والواو فحذفوهما ، فبقيت مطة الكسرة والخفض تشبه سمة الفتحة الواقعة فوق الحرف ، وبقيت الضمة تشبه الراء[1] .

وزاد على ظالم الدؤليِّ في الضبط بأن جعل علامة التشديد شيناً مقطوعة التعريق والمط ، وجعل علامة التخفيف خاء ، أخذهما معا من أول الكلمتين على عادة العرب في منطقهم[2] .

وقد اختار أبو داود شكل الخليل في الأجزاء والألواح ، وقال : لا أمنعه أيضاً في الأمهات[3] .

وقال وهو يتحدث عن استعمال علامة الشد دالاً أو شيناً :

«فإن ضُبِط المصحف بالشكل الذي اخترعه الخليل بن أحمد رحمه الله ، أستحب أن يُجعل التشديد على صورة الشين ، واتباع الخليل وسيبويه في الشكل المأخوذ من الحروف الذي يضبط الناس اليوم به في الضروب والأخبار والشعر ، وجعل الشدة على صورة الشين حسن أيضاً غير ممنوع منه في المصحف لفشو ذلك أيضاً ، واستعماله قديماً ، وإقرار الناس ذلك ، ورضاهم به وتركهم إنكاره»[4] .

وما تقدم لنا مما عمله الخليل يدل على إدراك سليم للعلاقة بين هذه الحركات ، وحروف المد ، ولقد عبر عن هذه العلاقة ابن جني فقال : اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ،

(١) كما هو في مصاحف أهل المغرب ، أما مصاحف أهل المشرق فإنها لاتزال فيها واوا صغيرة لم يحذف رأسها ، بخلاف الياء فاتفق أهل المشرق والمغرب على حذف رأسها .

(٢) أصول الضبط ورقة ١٣٢ ، وانظر أيضاً ورقة ١٢٩ ، وانظر ورقة ٢٩٢ من نسخة أخرى رقمها : ٨٠٨ .

(٣) حلة الأعيان للرجراجي ١٩ ، أصول الضبط ورقة ٢٩٢ .

(٤) أصول الضبط لأبي داود ورقة ٣٠٠ .

فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة ، والكسرة ، والضمة : فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة(١) .

فعمل الخليل وما قاله ابن جني يصور لنا -إلى حد كبير- قرب نقط الخليل بن أحمد إلى ما كان عليه العرب قديما ، فقد كانت تصور الحركات حروفا ، وقد وقع شيء من ذلك في رسم القرآن .

قال أبو عمرو : لأن الإعراب قد يكون بها -الحركات- كما يكون بهن ، فتصور الفتحة ألفاً ، والكسرة ياء ، والضمة واواً ، فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاثة -من الفتح والكسر والضم(٢) - وهو رأي الكرماني في العجائب ، ونقله السيوطي(٣) .

ولقد عبر عن هذه العلاقة أدق تعبير الأستاذ حفني ناصف حيث قال -فيما وضعه الخليل- :

«وكلها حروف صغيرة أو أبعاض حروف ، بينها وبين مدلولاتها مناسبة ظاهرة بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه ، فإنها مجرد اصطلاح لم يبن على مناسبة بين الدوالّ والمدلولات»(٤) .

وكان عمل الخليل أن طور نقط أبي الأسود وما عممه نصر بن عاصم على كل حروف الكلمة ، فأبدل به هذه الحركات المختصرة من الحروف فكان على الوجه التالي :

جعل الفتحة ألفاً صغيرة ، توضع مبطوحة أي مبسوطة وممدودة من اليمين

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ١٧/١ .

(٢) المحكم لأبي عمرو ص ١٧٦ ، وانظر :حلة الاعيان : الرجراجي ورقة ٥ .

(٣) الإتقان للسيوطي ١٦٨/٢ .

(٤) تاريخ الأدب ص ٩٧ ، ونقله الكردي في تاريخ الخط العربي ص٨٢ .

إلى اليسار ، وجعلت مبطوحة وصغيرة ؛ ليكون الفرع دون الأصل ، إذ لا بد للأصل من المزية على الفرع[1] .

وجعل الضمة واواً صغيرة ، توضع فوق الحرف المتحرك بها أو أمامه أو وسطه .

وجعل الكسرة ياء صغيرة مردودة إلى خلف ، توضع تحت الحرف المتحرك بها ، وتجعل صغيرة لئلا تشتبه بصورة الياء التي أخذت منها .

قال ابن نجاح : إلا أن الذين جاءوا بعده -الخليل- اختصروا رأس الياء والواو فحذفوهما ، فبقيت مطة الكسرة والخفض تشبه سمة الفتحة الواقعة فوق الحرف ، وبقيت الضمة تشبه الراء[2] .

أقول : اتفق الجميع على حذف رأس الياء ، وبقيت تشبه الفتحة ، أما الضمة فذهب أهل المشرق إلى الإبقاء عليها دون حذف ، وذهب أهل المغرب بحذف رأسها وتبقى معوجة كالدال هكذا « د » .

ومما تابع الخليل فيه أبا الأسود علامة التنوين : فجعل أبو الأسود علامة التنوين نقطتين ، أي من علامة الحركة نفسها ، فكذلك فعل الخليل ، فجعل علامة التنوين من علامة الحركة نفسها . ومحل التنوين تابع لمحل الحركة من الحرف ، إلا إذا كانت الكلمة كنحو : ﴿عليما حكيما﴾ فإن مذهب الخليل وسيبويه وأصحابه أن يجعل التنوين على الحرف المتحرك ، وخالف في ذلك أبو محمد اليزيدي ونقاط أهل البصرة والكوفة ، ونقاط أهل المدينة[3] .

قال الخليل : كل ما استقبله من حروف الحلق حرف ، وهو منون نحو : ﴿عَفُوًّا غَفُورًا﴾[4] فالنقط على الطول ، وفي نحو ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[5] و ﴿حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾[6] النقط على العرض .

---

(١) حلة الأعيان ورقة ٢٣ ، شرح المجاصي ٦٦ ، الطراز ص ١٨ ، دليل الحيران ٣١٨ ، سمير الطالبين ص ١٢٣ ، السبيل لأبي زيت حار ص ٨ ، إرشاد الطالبين : د . محمد محيسن ص ٨ .

(٢) أصول الضبط ورقة ١٣٢ .

(٣) المحكم ص ٦٠ .

(٤) من الآية ٤٣ النساء .

(٥) من الآية ٢٠ سورة المزمل .

(٦) من الآية ٥ سورة المسد .

قـــال أبو عـــمـــرو : يريد بالطول : التـــراكب ، وبالعـــرض : التـــتـــابع[١] .

هذه العلامات التي كان الخليل تابعا فيها لأبي الأسود من حيث التسمية ، ومن حيث محلها ، ولكن مع تحوير ، وتطوير في صورة العلامات .

قال الفرماوي : ولا يخفى مع ذلك أنه متأثر في هذه الخطوة بما فعله أبو الأسود[٢] .

ومن العلامات التي أضافها على ما وضعه أبو الأسود ، أن جعل علامة السكون الشديد -وهو ما يصاحب الإدغام- رأس شين بغير نقط ولا تعريق ، يراد به الحرف الأول من كلمة : «شديد» ، فيدل بحرف واحد من الكلمة على ما يدل عليه بالكلمة كلها اختصارا وإيجازا ، ولا يعترض أن علامته سين مهملة ، مع التعبير بالشين المعجمة .

أجيب عن ذلك تنبيها على أن أصله الذي أخذ منه هو كلمة : «شديد» ، والعرب قد تستغني بالحرف الأول عن باقي الكلمة .

قال أبو عمرو : «وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة أصحابهما»[٣] .

وقد صرح الخليل نفسه بذلك أيضاً ، فقال : «إن التشديد علامة الإدغام»[٤] .

ومن العلامات التي أضافها الخليل بالوضع ، أن جعل للسكون الخفيف : رأس حرف «خاء» بلا نقط هكذا : «ح» فوق الحرف الساكن الذي يقرعه اللسان ، وأراد بذلك الحرف الأول من كلمة «خفيف» .

وقد صرح بذلك أبو داود[٥] ، وأشار إليه أبو عمرو[٦] ، وميمون الفخار[٧] .

ومما وضعه الخليل علامة الهمز ، ولم تكن قبل ذلك لها صورة مميزة ، بل كانت

(١) المحكم ص ٧٢ .

(٢) قصة النقط والشكل ص٩٥ .

(٣) المحكم ص٤٩ ، ٥٠ .

(٤) كتاب العين ٥٥/١ .

(٥) أصول الضبط ورقة ٢٩٨ .

(٦) المحكم ص ٥١ .

(٧) الدرة الجلية ورقة ٨ ، وانظر : حلة الأعيان ورقة ٦٧ ومابعدها .

ترسم لها صورة ألف ، وتكتب بما تؤول إليه عند التخفيف ، وقد كانت في أول الأمر نقطة حمراء أو صفراء ، ثم تغيرت عند الخليل فوضع لها رأس «عين» ؛ للمناسبة التي بينها وبين حرف العين ، وصار يمتحن موضعها بمواقع حرف العين[١] .

قال التنسي : لما كانت الهمزة في المصاحف القديمة غير موضوعة ، بل محلها خال ، أحدث من جاء بعد السلف لها هيئة إما نقطة أو عين[٢] .

فنقاط المصحف مجمعون على جعلها نقطة ، والكُتَّاب اختاروا كتبها بالعين[٣] .

وممن صرح بنسبة وضعها إلى الخليل ، ابن درستويه[٤] والسيوطي[٥] .

أما رمز الهمزة القديم فهو الألف ، وإنما كتبت الهمزة واوا مرة ، وياء أخرى ، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ، ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا[٦] .

ومما وضعه الخليل علامة ألف الوصل وهي رأس «صاد» هكذا «صـ» ، توضع فوق ألف الوصل دائماً مهما كانت حركة ما قبلها ، كما ذكره ابن درستويه[٧] والقلقشندي[٨] .

ونسب وضعها إليه حفني ناصف[٩] ، ونقله عنه الكردي[١٠] .

وتعرض الشيخان لذكر أحكام الصلة ولم يذكرا أن علامتها رأس «صاد»[١١] ،

---

(١) المحكم ص ١٤٦ ، الرعاية لمكي ص ١٦٢ ، حلة الأعيان ورقة ١٣٧ .

(٢) الطراز ص ١٨٣ .

(٣) ذيل عمدة البيان ص ٤٦ ، ٤٧ ، الطراز ص ١٨٧ .

(٤) كتاب الكتاب ص٩٩ ، انظر : تاريخ الأدب ٩٦ ، تاريخ الخط العربي ص ٨٢ .

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١٧١/٢ .

(٦) سر صناعة الإعراب باختصار .

(٧) كتاب الكتاب ص ٩٩ .

(٨) صبح الأعشى ١٧٠/٣ .

(٩) تاريخ الأدب ص ٨٧ .

(١٠) تاريخ الخط العربي ص ٨٢ .

(١١) المحكم ص ٨٤ ، أصول الضبط ورقة ١٣٩ .

وتبعهما على ذلك الخراز[1] وميمون الفخار[2] ، ومشى على ذلك شراح نظم الضبط[3] . ونسبها الشيخ الضباع إلى مذهب بعض المشارقة ، وتبعه على ذلك الدكتور محمد سالم والشيخ أبو زيت حار[4] .

ومن العلامات التي ابتكرها الخليل : علامة المد ، وهي «ميم» صغيرة مع جزء من «الدال» هكذا : « ~ » .

قال الرجراجي : ميم مغلقة الدائرة ، ودال مزالة الطرف الأعلى ؛ لئلا يلتبس الفرع بالأصل[5] . وقال الشيخان : إن موضعها فوق حروف المد الثلاثة ، إذا وليها سبب المد[6] .

ونسب وضعها إليه حفني ناصف[7] ، وأشار إلى ذلك الكردي[8] .

ولم يبين الخراز ولا ميمون الفخار علامة المد ، وذلك لأن علامته موافقة للفظه ، فحينئذ لا تحتاج إلى بيان[9] .

ومما ينسب وضعه إليه علامتا الإشمام والروم ، فقال سيبويه :

«ولهذا علامات : فللإشمام نقطة ، وللذي أجري مُجرى الجزم والإسكان الخاء ، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف ، وللتضعيف «شين»[10] .

---

(١) ذيل عمدة البيان ص ٤٨ .

(٢) الدرة الجلية ورقة ١٥ .

(٣) حلة الأعيان ورقة ١٨٣ ، شرح المجاصي ورقة ٧٦ ، الطراز ص ٢٣١ .

(٤) سمير الطالبين ص ١٦٢ ، إرشاد الطالبين ص ٣١ ، السبيل ص ٣٩ .

(٥) حلة الأعيان ورقة ٨١ .

(٦) المحكم ٥٥ ، أصول الضبط ورقة ٣١١ .

(٧) تاريخ الأدب ص ٩٦ .

(٨) تاريخ الخط العربي ص ٨٢ .

(٩) ذيل عمدة البيان ٤٥ ، الدرة الجلية ورقة ٨ .

(١٠) الكتاب ١٦٩/٤ ، ونقله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/٩ .

إن هذه العلامات التي ذكرها سيبويه هي التي وضعها أستاذه الخليل ، وقد صرح بذلك السيوطي[١] .

والمراد بالإشمام هنا هو إشمام الكسرة الضم ، كما في نحو «قيل» «وغيض» و«سيء» والشكل الدال عليه نقط مدور كنقط الإعجام عند من ضبطه أمام الحرف هكذا : «قـُـيل» .

قال الدكتور محمد سالم محيسن : ويحسن أن تكون مربعة خالية الوسط[٢] .

وأما الاختلاس فتوضع فوق الحرف ، إن كان مفتوحاً كنحو : «لا تعدوا» ، وتحته إن كان مكسوراً كنحو : «نعما» ، ونقطة الممال تحت الحرف الممال عوضاً عن الفتحة[٣] .

قال أبو عمرو الداني : ونقط الحركة المخفاة والمرامة كنقط المختلسة سواء ، يجعل في موضعها نقطة[٤] . وفي الإشمام يجعل نقطة حمراء أمام الحرف المراد إشمامه[٥] .

وكل هذا ظاهر على شكل الخليل ، ولو كان على نقط أبي الأسود لم يظهر الفرق بين الحركة المشبعة والحركة المشوبة .

والحاصل أن مجموع ما ابتكره الخليل من علامات سواء بالتجديد أو بالوضع عشر علامات ، وبهذه الطريقة أمكن للكاتب أن يجمع بين الكتابة والإعجام والشكل بلون واحد .

واستعمل الخليل هذه الطريقة في كتب اللغة والأدب دون القرآن ؛ حرصا على كرامة أبي الأسود وأتباعه ، واتقاء لتهمة البدعة في الدين[٦] .

---

(١) الإتقان ١/١٧١ ، انظر : المحكم ص٦ ومقدمته .

(٢) إرشاد الطالبين ص٣٠ ، وانظر : السبيل إلى كلمات التنزيل ص ٢٧ .

(٣) سمير الطالبين للضباع ١٣٧ .

(٤) المحكم ص ٤٦ .

(٥) المصدر السابق ٤٨ .

(٦) تاريخ الأدب أو حياة اللغة : حفني ناصف ص٩٧ ، ونقله محمد طاهر الكردي في تاريخ الخط العربي وآدابه ص٨٢ ، وقصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ص ٩٨ .

ومع أن الخليل قد وضع الشكل المريح ، فإن العلماء غبروا زمناً طويلاً ، لا يجرؤون على استخدامه في ضبط نص القرآن ، ويفضلون عليه نقط أبي الأسود الدؤلي ، اتباعا للسلف ، ويسمون ضبط الخليل «شكل الشعر» ، وكل ذلك لصيانة القرآن الكريم ، عن أن يتعاوره التبديل والتغيير .

وهذا أبو عمرو يبين سبب اختياره نقط أبي الأسود دون شكل الخليل ، فقال : اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف بحضرة الصحابة رضي الله عنهم[1] .

وقال في موضع آخر :

وترك استعمال «شكل الشعر» في المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها أولى وأحق ؛ اقتداء بمن ابتدأ النقط من التابعين ، واتباعا للأئمة السالفين[2] .

ومع هذه المعارضة الشديدة فقد عمت طريقة الخليل ، واستخدمت كذلك في ضبط النص القرآني ، وإلى ذلك أشار أبو داود فقال :

والشكل في المصحف أسرع إلى فهم المبتدئ ، لأنه هو الذي عرف قبل ، وبه يُعلَّم أولا في المكتب وقال : «ولا أمنع من الشكل المأخوذ من الحروف ، الذي يضبط به الصبيان ألواحهم ويُعلَّمونه في المكتب ، ويضبط به الشعر وغيره»[3] .

وإن شكل الخليل قد عم جميع حروف الكلمة نتيجة لتعميم نصر بن عاصم لنقط أبي الأسود على غير ما فعله أبو الأسود ، حيث كان عمله قاصراً على أواخر الكلمة لا غير .

وإن الخليل لم يتعرض في عمله لنقط الإعجام ، الذي قام به نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر العدواني الذي ظل على حاله إلى يومنا هذا[4] .

---

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٤٢ .

(٢) المحكم لأبي عمرو ص ٢٢ .

(٣) أصول الضبط لأبي داود ورقة ٢٩٢ ، وتقدم عنه في ص ٥٢ ماهو أصرح من هذا .

(٤) انظر : قصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ٩٩ .

إن الذي فعله الخليل في هذه المرحلة الثالثة ، هو الذي كتب له الثبوت والاستقرار ، وهو الذي عليه الناس حتى الآن ، ما عدا تحسينات قام بها أصحابه .

قال حفني ناصف : وقد تفنن أتباع الخليل بحذف جزء من رأس الياء المجعول علامة على الكسرة ، وحذف رأس الميم من علامة المد ، وأجازوا في الضمتين أن تكتبا على الأصل هكذا : « ُ ُ » ، أو ترد الثانية على الأولى هكذا :« ٌ » وأن توضع كسرة الحرف المشدد تحت الشدة فوق الحرف هكذا : ـــِـــ ، أو تبقى تحت الحرف مع وجود الشدة هكذا : «ـــّـــ» ، وفي الهمزة المكسورة أن توضع مع كسرتها تحت الألف هكذا : « إِ » ، أو توضع الهمزة من فوق والكسرة من تحت[1] .

وهكذا تكون مسألة شكل القرآن أسهم فيها ثلاثة رجال وهم زياد بن أبيه ، وأبو الأسود الدؤلي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ولا علاقة لغيرهم بها .

ودور زياد في هذا الموضوع فهو دور الآمر به المقترح له ، ودور أبي الأسود المنفذ لنقط المصحف نقط الإعراب ، وأما دور الخليل فهو دور المحسن والمطور لما فعله أبو الأسود ، وبذلك كله لا نجد عجبا إذا ما كان القرآن هو أوثق المصادر وأصحها وأضبطها في مجال كل علم وفكر ، وبخاصة علوم اللغة بكل أنواعها وفنونها . والله أعلم .

○ ○ ○ ○ ○

(١) تاريخ الأدب أو حياة اللغة حفني ناصف ص٩٧ ، ونقله محمد طاهر الكردي في تاريخ الخط العربي وآدابه ص٨٢ ، وقصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ص ٩٦ .

المبحث الرابع

أهمية النقط والشكل

الأصل في تعليم القرآن وتلقيه المشافهة والسماع ، والعرض والحفظ وهذا أمر ملحوظ من أول معلم لهذه الأمة : محمد رسول الله ﷺ حيث كان يتلقى القرآن من جبريل بالمشافهة والسماع ، ولم ينزل عليه في صحف وألواح[1] .

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت : قال رسول الله ﷺ **«الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه ، وهو عليه شاق ، له أجران[2]»** .

كيف يكون ماهراً لينال الدرجة الرفيعة مع السفرة الكرام البررة من لم يعتن باكتساب المهارة ، عن طريق التلقي والمشافهة أولاً ، ثم بالتكرار والحفظ من المصحف؟

أهمية نقط المصحف وشكله لا تقل أهمية عن كتابته ، فضلا عن تقييد القراءة التي يتعلمها ، وإذا أخلي المصحف من النقط والشكل ، فيحتمل الرسم قراءات ، وقد يكون أحد هذه الاحتمالات ليست قراءة أصلاً .

ومن ثم ساغ لي أن أذكر أهمية نقطه بالإعراب والإعجام والشكل .

الإعراب في تعريف علماء اللغة الإبانة والإفصاح عن الشيء ، يقال للعربي : أعرب لي ، أي بين لي كلامك ، وأعرب الكلام ، أي بينه ووضحه .

---

(١) تقدم في مقدمة الدراسة مايتعلق بأهمية تلقي القرآن عن طريق المشافهة والإقراء .

(٢) رواه البخاري ٥٣٢/٨ ، ومسلم برقم : ٧٩٨ ، والترمذي : ٢٩٠٦ .

وإنما سمّي الإعراب إعراباً ، لتبيينه وإيضاحه ، ومن هنا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام : أعرب .

ويقال : أعرب الأعجمي إعراباً ، أي أفصح وأبان ، ويقال : أعرب كلامه : إذا لم يلحن في الإعراب(١) .

فربطوا بين الإعراب وعدم اللحن ، وذكروا أيضاً أن الإعراب الذي هو النحو ، إنما هو الإبانة عن المعاني والألفاظ(٢) .

ورد عن النبي ﷺ الحث على إعراب القرآن ، وعن الصحابة والتابعين ومن تبعهم من علماء السلف .

وأنزله الله تعالى بأفصح لغات العرب وأعربها وأبينها ، فقال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾(٣) .

قال ابن الأنباري : «وجاء عن النبي ﷺ وأصحابه وتابعيهم -رضي الله عنهم- من تفضيل إعراب القرآن والحض على تعليمه ، وذم اللحن وكراهيته ، ما وجب به على قراء القرآن ، أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه»(٤) .

قال ابن الجزري : «ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن ، وإقامة حدوده ، متعبدون بتصحيح ألفاظه ، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية ، التي لا تجوز مخالفتها ، ولا العدول عنها إلى غيرها»(٥) .

والسبيل إلى ذلك هو النقط والشكل ، وأوضح من كلام ابن الجزري ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقال :

---

(١) تاج العروس مادة «عرب» ١/٣٧٢ .

(٢) المصدر السابق ١/٣٧١ ، لسان العرب ١/٥٨٩ مادة «عرب» .

(٣) من الآية ٣ سورة الزخرف .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١/١٢ .

(٥) النشر ١/٢١٠ ، الإتقان ١/١٠٠ .

«ويجب الاعتناء بإعرابه ، والشكل يبيِّن إعرابه ، كما تبيِّن الحروف المكتوبة للحرف المنطوق ، كذلك يبيِّن الشكل المكتوب للإعراب المنطوق»[1] .

أقول : وما التجويد الذي هو حتم لازم للقارئ إلا إعراباً للقرآن ، وما النحو في قضاياه المتشعبة إلا إعراباً للقرآن وكلام العرب ، والإعراب يتحكم فيه النقط والشكل ، ولا يتأتى إلا به .

ومن ثم قال أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) :

«فالنحو هو معيار جميع كلام العرب ، ما كان منه منثورا ، وما كان منه شعرا ، وغير ذلك من وجوه كلام العرب ، وبالنحو يرتل القرآن ، الذي هو كلام الله عز وجل ، فيعرب كل حرف منه به ، ويُقوَّم عليه ، حتى لا يترك حرف واحد إلا ويعطى حقه من الإعراب»[2] .

وبهذا المعنى نستطيع فهم ما جاء في الأحاديث والآثار والأخبار من الحث على إعراب القرآن ، أي إظهار حركات الكلم عند القراءة في اللفظ ، فجعلت في الخط موافقة للفظ ، صيانة من اللحن والتحريف ، وهم يعنون بتعلم الإعراب والعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع والنصب والخفض والجزم والضم والفتح والكسر والسكون ، والتي استعملها أبو الأسود في المصحف .

فإعراب المصحف بالحركات والسكنات والشدات والمدات وغيرها ، هو إعراب للقرآن ، هذا في الخط ، وذاك في اللفظ ، وهما الطريقان اللتان توافرتا للقرآن : حفظه في الصدور ، وحفظه في السطور ، والاعتناء بهذه كالاعتناء بتلك ، فذاك إعراب للقرآن ، وهذا إعراب للمصحف ، وذاك إعراب في اللفظ ، وهذا إعراب للخط ، وهذا لا يتم إلا بنقط الإعجام ، ونقط الإعراب .

وإن أبا الأسود نفسه يقول : « أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن»[3] ،

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢/١٠٠ ، ١٠٢ ، وانظر أيضاً ١٢/٥٨٦ .

(٢) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي ١/٧٩ .

(٣) كتاب النقط لأبي عمرو ص ١٢٤ .

أي إعراب المصحف ، وتدوين العلامات ، وإلا فالقرآن معرب .

قال أبو بكر بن مجاهد :

«الشكل سمة للكتاب ، كما أن الإعراب سمة لكلام اللسان ، ولولا الشكل لم تعرف معاني الكتاب ، كما لولا الإعراب لم تعرف معاني الكلام»(١) .

لقد قرأ العرب شعرهم قبل نزول القرآن ، أي الشعر الجاهلي ، قرؤوه معرباً بدليل أن الوزن الشعري لا يستقيم إلا بالإعراب ، بما فيه من حركات وسكنات ، وتنوين .

والقرآن نزل بلغة العرب : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾(٢) ، أي أنه معرب منذ نزوله ، بدليل أن هناك آيات لا يستقيم معناها بدون إعراب ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾(٣) ، وكقوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾(٤) ، وكقوله : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾(٥) ، هذه الآيات وغيرها ، لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلا بالإعراب ، فالخطأ في هذه الآيات يؤدي إلى خطأ أكبر منه ، فمواقع الكلمات بالقرآن لا تترك أثراً للشك في إعرابه ، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه : ﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾(٦) .

وأيضاً أنه لم يوجد عند الرسول ﷺ وأصحابه ، فرق هام بين لغة القرآن ولغة العرب ، لذلك لم يكونوا يسألون عن معانيه ، فكانوا يفهمون الخطاب .

إن الإعراب في العربية يدل على المعاني ، والقرآن وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها ، والمكتوب في السطور وصل إلينا أيضاً معرباً ، ويؤيد ذلك وجود

---

(١) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٢٣ .

(٢) من الآية ٣ الزخرف .

(٣) من الآية ٢٨ فاطر .

(٤) من الآية ٣ التوبة .

(٥) من الآية ١٢٤ البقرة .

(٦) من الآية ١٠٣ النحل

الألف في الرسم العثماني في حالة المنصوب المنون ، وأن المصحف يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف نحو :

((المؤمنون ، المؤمنين ، شاهدا ، ومبشرا ، ونذيرا)) .

وتتأكد أهمية الضبط في إزالة اللبس عن الحروف ، بحيث إن الحرف إذا ضبط بما يدل على تحريكه بإحدى الحركات الثلاث ، لا يلتبس بالساكن ، وكذا العكس ، وإذا ضبط بما يدل على تحريكه بحركة مخصوصة ، لا يلتبس بالمتحرك بغيرها ، وإذا ضبط بما يدل على التشديد ، لا يلتبس بالحرف المخفف ، وإذا ضبط بما يدل على زيادته ، لا يلتبس بالحرف الأصلي . . . وهكذا[1] .

وهذا الضبط يتعلق بما يعرض للحروف من الحركة والسكون ، وذلك وصف للحرف .

والنقط والشكل يفيد في تقييد الرواية والقراءة التي نريد أن نقرأ بها .

قال الشيخ القاضي : «ولقد كان لهذا العمل المجيد -وهو نقط المصحف وشكله- أحسن الأثر وأجل النفع في حفظ كيان الكتاب الحكيم ، ووقايته من كل تشويه»[2] .

وكثرت الأقوال وتعددت في الترغيب والحث على النقط والإعجام ، وازدادت أهمية النقط بنوعيه ، لحفظ الألسن من الوقوع في الخطأ واللحن في القرآن الكريم .

ونقول : إن القرآن هو صاحب الفضل الأول في ابتكار الشكل والنقط وشيوعه واستعماله ، حيث إن الكتابة العربية في الجاهلية لم تشتهر باستعمال النقط والشكل لعدم حاجتهم إلى ذلك ، لمكانهم من العربية ، ولا عجب في ذلك ، فالعربية لغتهم ، وهم سادتها ، المالكون لزمامها ، يتكلمونها ويقرؤونها صحيحة بالسليقة والطبع .

وأهمية نقط المصاحف وإعرابها لا يماري فيها عاقل ، لا سبيل إلى أداء العبادة إلا إذا أخذت من المصدرين وهما : القرآن والسنة ، ولا يتم ذلك إلا بالنقط والشكل والضبط ، وبضبط القرآن وإعرابه يتوصل العبد إلى القراءة الصحيحة ، ويؤديها أداء مجوداً ، ويكون بذلك مع السفرة الكرام البررة ، لأن الماهر بالقرآن من أداه معرباً مضبوطاً .

---

(١) دليل الحيران ٢١٥ ، سمير الطالبين ص ١١٩ .

(٢) تاريخ المصحف الشريف : عبدالفتاح القاضي ص ٧٧ .

وقد أدى إهمال النقط والشكل إلى أضرار وأخطاء لا تحمد عاقبتها . ولقد بلغ من شعور السلف بضرورة الضبط ، أنهم لم يكونوا يقتصرون على وضع العلامات والحركات المقررة ، بل لقد كانوا يلجؤون إلى التعبير في المواضع المهمة للكلمات التي يخشون عليها الالتباس ؛ توخيا لدقة الضبط وخشية التصحيف .

قال حفني ناصف : «وقد يتغير المعنى بالإهمال والإعجام ، ويترتب على التساهل في النقط خطأ فاحش في المعنى»(١) .

قال الدكتور محمود تيمور : «وعندي أن الشكل في عصرنا الراهن ضروري كل الضرورة ، وما هو في الواقع إلا حروف ناقصة من الكلمة العربية حقها أن تستوفى»(٢) .

ومما لا شك فيه أن أهمية النقط والشكل عظيمة ، فإهماله يلحق أضراراً خطيرة ، ويفوت فوائد ، وإذا كان سببه شيوع اللحن فيكفي أنه يعصم من الوقوع في الخطأ واللحن ، لذلك رغب فيه وحث عليه كثير من العلماء ؛ لما فيه من البيان والضبط والتقييد ورفع اللبس(٣) .

وهناك بعض المسائل في كتب الفروع ، قام حولها نزاع بسبب إهمال النقط والشكل ، ولو كانت مضبوطة بالشكل والنقط لحسم النزاع ، وفض الخلاف(٤) .

وبعض الفرق الضالة قد ولجت من هذا الباب لتأييد مذهبها ، وقرؤوا ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾(٥) بنصب لفظ الجلالة ، وعند ما جاؤوا إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾(٦) بهتوا .

---

(١) تاريخ الأدب ص ٩٤ .

(٢) مشكلات اللغة العربية ص ١٨ .

(٣) انظر أهميته في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : د . جواد علي ٩/ ١٣ .

(٤) انظر : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية لعياض ص ١٥٠ .

(٥) من الآية ١٦٤ سورة النساء .

(٦) من الآية ١٤٣ سورة الاعراف .

وقد تلافى فيما بعد الإعجام والشكل هذا التصحيف والتحريف ، أو تلافى كثير منه ، فما عاد يقع في الآثار منه إلا القليل .

ويقول ابن فارس : «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب ، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد»(١) .

ومن فوائد الشكل :

أنه يعين الذهن ويرشده إلى النطق الصحيح السليم ، وإدراكه بسرعة ، والحركات بوضعها الراهن تعين على ذلك ، فالشكل ألطف طريقة لكتابة الحركات وضبط الكلمات . وهو مهم حتى عند المحدثين ، وكانوا يحثون عليه ويعتنون به .

قال عفان : «وكان أبو عوانة صحيح الكتاب ، كثير العجم والنقط» .

وهناك آخرون لم يهتموا بالنقط والشكل وما شابه ذلك ، فأدى هذا إلى الأخطاء والتصحيف في القراءة .

سئل ابن حنبل : «هل كان أبو الوليد ثبتا؟ قال : لا ، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً»(٢) .

وهذا يدل على أن فائدة النقط والشكل وأهميتهما لا تقتصر على نقط المصحف وشكله ، بل لابد منهما للغة العربية عموماً ، والحديث والقرآن خصوصاً ؛ لأنه من متممات الكتابة ، وبدونها يقع اللبس والاضطراب ، حتى

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ص ٨٦ .

(٢) دراسات في الحديث النبوي : د . الأعظمي ص٣٧٨ ، نقلاً من العلل ٣٨٣/١ ، والكفاية ٢٤١ . انظر أيضاً مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤ ، وشرحها التقييد والإيضاح ص ٢٠٤ .

إن بعـضـهم اعـتـبـر النقط والشكل حـروفـاً ناقـصـة . والله أعلم .

والشكل ينبغي أن يشمل جميع حروف الكلمة .

قال القاضي عياض : «وهو الصواب ، لا سيما للمبتدئ ، وغير المتبحر في العلم ، فإنه لا يميز ما يشكل مما لا يشكل ، ولا صواب وجه إعراب الكلمة من خطئه»[1] .

○ ○ ○ ○ ○

(١) تدريب الراوي للسيوطي ٢/٦٩ .

المبحث الخامس
أول من نقط المصاحف

تذكر المصادر روايات متعددة ومختلفة عن أول من نقط المصاحف ، ورسم من النحو رسوما ، والأسباب التي دفعت إلى ذلك ، حتى لقد جمع منها السيوطي رسالة سماها : «الأخبار المروية في سبب وضع العربية»[1] .

وأغلب تلك الروايات تشير إلى أبي الأسود ، وأنه أول من وضع العربية ورسم من النحو رسوما ، وأنه أول من نقط المصاحف ، وبعض من تلك الروايات تنسب الأولية إلى يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعبدالرحمن بن هرمز والحسن البصري وابن أبي إسحاق ، والأولون منهم قد عاشوا تقريبا في عصر واحد على التقريب فأبو الأسود توفي ٦٩هـ ، ونصر بن عاصم توفي ٨٩هـ ، ويحيى بن يعمر توفي قبل سنة ٩٠هـ .

وهؤلاء الثلاثة من أجلة التابعين البصريين[2] .

إذن نستطيع أن نقول : إن الرواة متفقون على أن نقط المصاحف كان في عهد التابعين في تلك الفترة المحصورة بين أبي الأسود ويحيى بن يعمر ، أي في النصف الثاني من القرن الهجري الأول وهو من القرون المفضلة ، كما جاء عن الرسول ﷺ : «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[3] .

ولا أقصر الحديث على نسبة نقط المصاحف إلى هؤلاء بل نتجاوز إلى ذكر كل

---

(١) رسالة مطبوعة ضمن رسائل في الفقه واللغة : تحقيق عبدالله الجبوري ط الأولى سنة ١٩٨٢م دار الغرب . انظر : ص١٤٥ .

(٢) كتاب النقط ذيل المقنع لأبي عمرو ١٢٥ .

(٣) أخرجه في الصحيحين عن عمران بن حصين ، العقيدة الطحاوية ٥٣١ .

من نسب إليهم لتتضح الصورة جلياً ، ويستبين الغموض الذي اكتنف هذا الأمر ، واختلط الأمر على بعض الباحثين المعاصرين في نشأة النحو ، فزعم بعضهم أن أبا الأسود وضع النحو أولاً . . .[١] .

وقال آخرون : إنه وضع النقط وهو الخطوة الأولى للنحو . . .[٢] ، واضطرب الأمر عند هؤلاء ، واكتنف أمر نشأة النحو الغموض ، مما جعل الرافعي يقول : «لا يمكن تحقيقه ألبتة»[٣] .

وهل نقط المصحف غريب عن النحو؟ وهل بينهما جفوة وهما أمران؟ ذلك ما سنعرفه من خلال هذا المبحث ، وسبب هذا الاضطراب في رأيي أن استبعاد أمر نقط المصاحف ممن تكلموا على نشأة النحو أوجب هذا الغموض والإشكال .

وقبل مناقشة الخلاف يجب أن أذكر أهم الرواة الذين أثر عنهم القول حول أول من نقط المصاحف .

روى أبو علي القالي : عن المبرد ، أنه قال : أول من وضع العربية ، ونقط المصاحف أبو الأسود .

وروى عمر بن شبة بإسناد له عن عاصم بن بهدلة ، قال : أول من وضع النحو أبو الأسود[٤] .

وروى ابن الأنباري (ت ٣٢٢هـ) بإسناده إلى زياد : أنه طلب من أبي الأسود الدؤلي - بعد أن رأى الفساد في اللغة ، وكثرة اللحن فيها- : «لو وضعت شيئاً يصلح

---

(١) أبوالأسود الدؤلي : علي النجدي ناصف ١٤٣ .

(٢) اللغة والنحو : د . حسن عون ٢٤٥ ، أبوعلي الفارسي : شلبي ٤٣١ .

(٣) تاريخ الأدب للرافعي ٣٢٤/١ ، طبقات فحول الشعراء ١٢/١ .

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢٤١/٢ ، ومثله في كتاب الجرح والتعديل ق١ مجلد ٥٠٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٨٢/٤ ، وتهذيب ابن عساكر ١٠٧/٧ ، وتهذيب الكمال للمزي ١٥٧٦/٣ ، وطبقات فحول الشعراء ١٢/١ ، والمعارف ٤٣٤/٤ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٠٧/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣ .

به الناس كلامهم ، ويعربون به كتاب الله تعالى ، فأبى ذلك أبو الأسود» ، لكنه عندما سمع رجلاً يقرأ ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1] بخفض اللام ، قال لزياد : «يا هذا ، قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن ، فابعث إلي بثلاثين رجلاً ، فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختار منهم ، حتى اختار رجلاً من عبد القيس . فقال له : خذ المصحف ، وصبغا يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتهما فاجعل النقط إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله ، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين ، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره ، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك[2] .

وقال القفطي : «وقيل : إن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود : إن بني يلحنون في القرآن ، فلو رسمت لهم رسماً ، فنقط المصحف ، فقال : إن الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم ، فلو وضعت لهم كلاماً ، فوضع العربية»[3] .

وروى أبو الفرج الأصفهاني بإسناده عن المدائني أنه قال : أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها ، ورسم من النحو رسوما ، ثم جاء بعده ميمون الأقرن ، فزاد عليه في حدود العربية ، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري ، ثم جاء عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه ، ثم جاء الخليل ابن أحمد الأزدي ، وكان صليبة فلَحب الطريق[4] .

---

(١) من الآية ٣ التوبة .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٣٩/١ - ٤١ ، انظر : تهذيب ابن عساكر ٧/ ١١٣ ، والمحكم ص٣ ، وأصول الضبط ورقة ١٢٩ ، نزهة الألباء ص ٩ ، جميلة أرباب المراصد للجعبري ١٩ .

(٣) إنباه الرواة على أنباء النحاة ١٦/١ ، انظر : مراتب النحويين ص٢٦ .

(٤) الأغاني ٤٤٦٤/١٢ ، ونقله السيوطي في الأخبار المروية في سبب وضع العربية ص١٦٦ ، وانظر : البرهان للزركشي ٢٥٠/١ ، والمحرر الوجيز ٣٥/١ .

وروى الداني في ذلك ثلاث روايات :

فقال : اختلفت الرواية لدينا فيمن ابتدأ بنقط المصاحف من التابعين ، فروينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدؤلي ، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يُقوِّم الناس به ما فسد من كلامهم ، إذ كان قد نشأ ذلك في خواص الناس وعوامهم ، فقال : أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن[1] ، ثم قال : وروينا أن المبتدئ بذلك كان نصر ابن عاصم الليثي ، ثم قال : وروينا أن ابن سيرين كان عنده مصحف نقطه يحيى بن يعمر ، وأن يحيى بن يعمر أول من نقطها ، وهؤلاء الثلاثة من جلّة التابعين[2] .

وقال إبراهيم الجعبري : وأول من نقط المصحف نقط الإعراب أبو الأسود الدؤلي[3] .

وقال عبدالفتاح القاضي : استظهر الجعبري أن أبا الأسود هو الذي ابتدع النقط بمعنييه : بدأ بنقط الإعراب ، وثنى بنقط الإعجام ثم أخذ عنه العلماء بعد ، فكان له فضل السبق والتقدم[4] .

وممن نسب الأولية إلى نصر بن عاصم -الذي كان يقال له : نصر الحروف- : الداني وأبو داود والذهبي وابن عطية والزركشي[5] .

وممن نسب الأولية إلى يحيى بن يعمر أبو بكر السجستاني ، والشيخان ، والإمام البخاري والذهبي ، والحافظ ابن كثير[6] .

---

(١) كتاب النقط لأبي عمرو ص ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٥ ، ومثله في أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، وصبح الأعشى ١٦٠/٣ .

(٣) جميلة أرباب المراصد للجعبري ورقة ١٩ .

(٤) تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧٧ .

(٥) انظر : المحكم ص ٥ - ٦ ، أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، سير أعلام النبلاء ٤٤١/٤ ، معرفة القراء ٧١/١ ، المحرر الوجيز ٣٥/١ ، البرهان ٢٥١/١ .

(٦) المصاحف ص ١٥٨ ، المحكم ص ٥ ، أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، وغاية النهاية ٣٨١/٢ ، نقلاً عن البخاري ، تذكرة الحفاظ ٧٥/١ ، والبداية والنهاية ٧٨/٩ .

ويعلم مما تقدم أن هناك روايات تضافرت وتكاد تتفق على أن أبا الأسود أول من نقط المصاحف ، في حين هناك روايات تعزو نقط المصاحف إلى نصر بن عاصم .

وبعض الروايات تنسب هذا العمل إلى يحيى بن يعمر .

ويرى ابن عطية أنهم أربعة بإضافة الحسن البصري إليهم ، ليشارك في تنقيط المصاحف[1] ، وتبعه على ذلك السيوطي[2] .

وبعض المراجع والمصادر تذكر لابن أبي إسحاق أولية النقط ، بل أبعد من ذلك حيث نُسِب للخليل بن أحمد شيء من ذلك[3] .

ولتحرير محل النزاع أقول : إن نسبة الأولية في نقط المصاحف للثلاثة الأواخر غير مقبول ، حيث ثبت نقط المصاحف قبل ذلك ، لتأخر زمنهم عن الثلاثة المتقدمين ، والذي ثبت أنهم قاموا بنقط المصاحف على التفصيل الذي سيأتي إن شاء الله .

ولم نجد رواية تذكر للحسن البصري أولية في نقط المصاحف إلا ما ذكره السيوطي وابن عطية ، ويكون المقصود به نقط الإعجام .

وأما من قال : إن أول من نقط المصاحف عبدالله بن أبي إسحاق فهو في غاية البعد ؛ لأن الروايات المستفيضة -التي توارد عليها الرواة نقلا وتدوينا جيلا بعد جيل- تنسب هذا العمل إلى أبي الأسود ، ولم نجد رواية تعزو وضع النقط إلى عبدالله بن أبي إسحاق ، ولو على سبيل التجوز أو المبالغة ، كتلك التي تعزوه إلى ابن هرمز ، ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر .

إن ابن أبي إسحاق كان متأخراً عن أبي الأسود حيث كان وفاته سنة ٦٩هـ ، ووفاة ابن أبي إسحاق سنة ١١٧هـ أو سنة ١٢٧هـ .

---

(١) مقدمة ابن عطية ص٢٧٥ ، والمحرر الوجيز ١/٣٥ .

(٢) الإتقان للسيوطي ٢/١٧١ .

(٣) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٥ ، سمير الطالبين ص ١١٧ ، إرشاد الطالبين : د محيسن ص ٤ .

وإذا كان كذلك ، فإن العزو إلى الخليل أبعد وأغرب ، وإذا لم تثبت الأولية لابن أبي إسحاق ، فأولى ألا يثبت ذلك إلى الخليل ؛ لتأخر زمانه .

أما عبدالرحمن بن هرمز ، روى ابن لهيعة عن أبي النضر أنه قال :

كان عبدالرحمن بن هرمز أول من وضع العربية[١] ، ولم تذكر المصادر أنه نقط المصاحف لكنها أشارت إلى أنه كان من أول من وضع العربية[٢] ، وكان يكتب المصاحف[٣] . ويقول القفطي : والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود ، وأظهر هذا العلم بالمدينة ، وهو أول من أظهره ، وتكلم فيه بالمدينة ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وما أخذ أهل المدينة النحو إلا منه ، ولا نقلوه إلا عنه[٤] .

وتشير المصادر إلى أن هؤلاء من تلاميذ أبي الأسود ، وعنه أخذوا علم العربية ، وتعلموا النقط منه[٥] .

قال أبو عمرو : يحتمل أن يكون يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم أول من نقطاها للناس بالبصرة ، وأخذا ذلك عن أبي الأسود ؛ إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به[٦] .

وقال أيضاً : وأكثر العلماء على أن المبتدئ بذلك أبو الأسود الدؤلي[٧] ، وتبعه على ذلك أبو داود[٨] .

---

(١) طبقات الزبيدي ص ٢٦ ، وأخبار النحويين للسيرافي ص ٤٠ ، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ .

(٢) طبقات النحويين للزبيدي ٢٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ .

(٤) إنباه الرواة ١٧٢/٢ .

(٥) طبقات ابن سلام ص ١٣ ، الزينة لأبي حاتم ١/ ٣٧ ، مراتب النحويين ص ٣٠ ، أخبار النحويين ص ٤٠ .

(٦) المحكم ص ٦ ، وهو المفهوم من كلام الذهبي وابن كثير ، انظر : سير أعلام النبلاء ٤٤١/٤ ، والبداية والنهاية ٧٨/٩ .

(٧) كتاب النقط ذيل المقنع ١٢٥ .

(٨) أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، ومثله في أخبار النحويين ص ٣٣ .

فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من نقط المصاحف ، ووضع العربية[1] ، وبعض هذه الروايات لمؤرخين كانوا قريبي العهد إلى عصره ، ولا ينفذ إليها شك أو ارتياب .

وفصل الخطاب في ذلك كله ، طريقة أبي الأسود نفسها تقيم الدليل القاطع على أنه الواضع الأول لنقط المصاحف ، حتى عرف بنقط أبي الأسود واشتهر واستفاض على الألسنة ، ويتجلى ذلك في المصاحف المنقوطة القديمة ، منها : مصحف مخطوط قد عثر عليه في مسجد عمرو بن العاص في مدينة الفسطاط وهذا المصحف قد جَمع فيه العملين اللذين قام بهما أبو الأسود الدؤلي ، ونصر بن عاصم الليثي ، فالشكل الذي وضعه أبو الأسود قد رسم بمداد أحمر بالطريقة التي نسبها الرواة إليه .

وأما نقط الإعجام فقد رسم بمداد أسود بالطريقة التي عرفت كذلك عن نصر بن عاصم[2] .

وعليه فإن الأخبار المتواترة تقيم الدليل على ذلك ، وطريقته تؤكد صحة النسبة ، وترد ما عداها .

فثبت أن أبا الأسود هو الذي وضع نقط الإعراب ، فإن الأولية التي تنسب إلى نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، ربما أريد بها أنهما أشاعا تلك الطريقة بعد أستاذهما ، وربما قصد بذلك أنهما أول من وضع نقط الإعجام في المصاحف[3] .

لقد تعرض الدكتور الفرماوي للتوفيق بين الروايات فبدأ بمحاولة الداني ، ولكن أخذ عليه أنها محاولة في نسبة الأولية من حيث المكان لا من حيث الزمان ، والأولية المطلوبة هي الأولية من حيث الزمان وتحديد نوع النقط ، ثم انتقل إلى محاولات بعض المعاصرين وأورد عليها اعتراضات[4] .

ومن بين من تعرض للتوفيق بين الآراء الشيخ عبدالفتاح القاضي ، فقال : «والذي

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣ .

(٢) اللغة والنحو : د . حسن عون ص ٢٣٥ .

(٣) المحكم لأبي عمرو ص ١٩ ، قصة النقط والشكل : د . الفرماوي ص ٧٠ .

(٤) قصة النقط والشكل ص ١٠٣ .

جنح إليه المحققون من العلماء أن المخترع الأول للنقط بمعناه الأول -وهو نقط الإعراب- أبو الأسود الدؤلي[1] ، ثم بين سبب ذلك ، ثم قال : أما النقط بمعناه الثاني -وهو نقط الإعجام- فقد اختلف في مخترعه الأول كذلك ، وأرجح الآراء في ذلك نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر»[2] ، وقال : «ويؤخذ من هذه القصة وما قبلها أن النقط بمعناه الأول سابق في الوجود عليه بمعناه الثاني ؛ ضرورة تقدم زمن زياد على زمن الحجاج ، وأن المخترع له بمعناه الأول غير المخترع له بمعناه الثاني»[3] .

وارتضاه الفرماوي ، وزاده بياناً وتفصيلا[4] .

وعلى هذا فالأخبار المروية في نسبة الأولية إلى يحيى ونصر والحسن صادقة ؛ إذ أنهم أول من وضع نقط الإعجام ، ولا تعارض بين هذه الأخبار وبين المشهور الثابت من نسبة الأولية إلى أبي الأسود الدؤلي ، صاحب نقط الإعراب ؛ لأن الأولية المنسوبة للجميع غير واردة على محل واحد .

وفي النهاية يمكن أن نقرر : «أن أول من وضع الشكل أبو الأسود الدؤلي بطلب زياد ابن أبيه عامل معاوية ، وأن أول من وضع نقط الإعجام نصر بن عاصم مستعيناً بأستاذه يحيى بن يعمر - أي وضعاه معاً - بطلب الحجاج عامل عبدالملك بن مروان»[5] .

أما شكل الوقت الحاضر فهو من اختراع الخليل ، ولذلك يجب علينا التفريق بين تنقيط أبي الأسود وبين الإعجام الذي هو تنقيط الحروف المتشابهة ، ثم التفريق بين شكل أبي الأسود وبين شكل الخليل المتبع الآن ، لانتهاء طريقة أبي الأسود في الشكل ، وتخصيص النقط بالإعجام .

---

(١) تاريخ المصحف الشريف للشيخ القاضي ص ٧٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٦ .

(٤) قصة النقط والشكل ص ١٠٩ .

(٥) المرجع السابق ص ١١٠ - ١١١ ، ولقد فاته أن يذكر رواية أبي أحمد العسكري وحمزة الأصفهاني ، فإن بها القول الفصل والبيان الشافي ، وقد ذكرت في مبحث سبب النقط والإعجام .

قال القاضي : وقد يعكر على هذا ما رواه الداني عن يحيى بن كثير أنه قال : كان القرآن مجردا في المصاحف ، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والتاء والثاء ، وقالوا لا بأس به ، هو نور له ، ثم أحدثوا فيه نقطا عند منتهى الآى ، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم[1] .

قال عبدالفتاح القاضي رحمه الله :

فإن هذا الأثر يفيد أسبقية نقط الإعجام على نقط الإعراب ، والجواب على ذلك أن معنى قولهم : «فأول ما أحدثوا فيه . . . إلخ : أن النقط على الباء والتاء والثاء هو أول ما أحدث في المصحف من هذا النوع ، وهو نقط الإعجام فتكون هذه الحروف الثلاثة هي أول ما نقط من الحروف المعجمة ، ثم تموا فنقطوا باقيها ، ويتعين حمل هذا الأثر على هذا المعنى جمعا بين هذا الأثر وبين ما استفيض استفاضة كادت تبلغ حد التواتر ، أن أول من أحدث النقط هو أبو الأسود وأن نقطه كان نقط إعراب[2] .

وذكر الدكتور عبدالصبور شاهين رواية العسكري وقول من قال : إن أبا الأسود أول من نقط المصحف ، وقال : «غير أن هذين النصين السابقين يتفقان في أمر ، هو أسبقية استعمال النقط على الإعجام في تلك الظروف ؛ لأن الخطأ وقع أولاً في الضبط الإعرابي ، ثم ظهرت الحاجة إلى نقط الإعجام ، وبذلك يمكن أن نقرر نسبة النقط لتمييز ضبط الكلمة إلى أبي الأسود الدؤلي ، ونسبة الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة إلى نصر بن عاصم ، ومن أخذ عنه كيحيى بن يعمر»[3] .

وكل هؤلاء قد نقطوا ، وأخذ عنهم النقط ، وحفظ وضبط ، وقيّد وعمل به ، واتبع فيه سنتهم ، واقتدي فيه بمذاهبهم[4] .

وقد تضافرت جهودهم لوضع ما أمروا به من شكل ونقط ، وهم حقيقة أصحاب هذا العمل الجليل ، ولا نتمسك برواية معينة لنثبت العمل لشخص ، وننفيه عن الآخر .

---

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٢ .

(٢) تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧٧ .

(٣) تاريخ القرآن : عبدالصبور شاهين ص ٦٩ .

(٤) المحكم لأبي عمرو ص ٦ .

المبحث السادس

المؤلفات في النقط والشكل

لما شاع أمر النقط في عصر التابعين ، ونقط أبو الأسود الدؤلي المصاحف ، أصبح له نظام خاص وقواعد وأصول ، وبدأ التأليف فيه .

قال أبو بكر بن مجاهد في كتابه النقط : «وفي النقط علم كبير ، واختلاف بين أهله ، ولا يقدر أحد على القراءة في مصحف منقوط إذا لم يكن عنده علم بالنقط ، بل لا ينتفع به إن لم يعلمه»[1] .

ولهذا كثرت فيه التآليف تيسيراً على الناس ، وخدمة لكتاب الله تعالى ، وحرصاً على عناية القوم بحفظ القرآن تحقيقاً لوعد الله :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2] .

قال الداني : «وممن اشتهر من المتقدمين بالنقط ، واقتدي به فيه : من المدنيين عيسى بن مينا قالون ، راوية نافع ، ومقرئ أهل المدينة ، ومن البصريين بشار بن أيوب ، أستاذ يعقوب بن إسحاق الحضرمي[3] ، ومعلى بن عيسى[4] ، صاحب الجحدري ، ومن الكوفيين صالح بن عاصم الناقط[5] ،

---

(١) المحكم ص ٢٤ .

(٢) الآية ٩ سورة الحجر .

(٣) ترجمة يعقوب في غاية النهاية ٣٨٦/٢ ، ومعرفة القراء ١٥٧/١ ، ولم أقف على ترجمة بشار .

(٤) الوراق الناقط ، غاية النهاية ٣٠٤/٢ .

(٥) انظر : غاية النهاية ٣٣٣/١ .

صـاحب الكسـائي ، ومن الأندلسـيين حكيم بن عـمـران صـاحب الغـازي[1] بـن قـيس»[2] .

وكان ممن ألف في النقط والشكل :

* أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ، ذكر ابن الأنباري وأبو عمرو الداني : «أنه وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك»[3] ، أي وضع مختصراً في النقط بعد تنقيط المصحف .

* الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) ، قال الداني : وأول من صنف النقط ، ورسمه في كتاب ، وذكر علله الخليل بن أحمد ، ثم صنف ذلك بعده -الخليل- جماعة من النحويين والمقرئين ، سلكوا فيه طريقه واتبعوا سننه ، واقتدوا بمذهبه ، منهم :

* أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) .
* ابنه أبو عبدالرحمن عبدالله بن أبي محمد (ت ٢٣٧هـ) .
* وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) .
* وأبو عبدالله محمد بن عيسى الأصبهاني (ت ٢٥٣هـ) .
* وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (ت ٣٣٤هـ) .
* وأبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) .
* وأبو بكر محمد بن عبدالله بن أشته (ت ٣٦٠هـ) .
* وأبو الحسن علي بن محمد بن بشر (ت ٣٧٧هـ) .

ذكرهم الشـيـخان وقالا : وجماعة غير هؤلاء[4] ، وذكر ابـن النـديم

---

(١) إمام جليل توفي سنة ١٩٩هـ ، غاية النهاية٢/٢ ، ولم أقف على ترجمة حكيم بن عمران .

(٢) المحكم ص ٩ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤٠,٣٩/١ ، المحكم ص ٤ .

(٤) المحكم ص ٩ ، أصول الضبط ورقة ١٣٠ .

الكتب المؤلفة في النقط والشكل ، ومما زاد عليهما[1] :

* كتاب ابن الأنباري في النقط والشكل .

* وكتاب أبي حنيفة الدينوري في النقط والشكل ، بجداول ودارات .

وزاد القفطي مؤلِّفَين[2] وهما :

* أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ)[3] .

* وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت ٢٤٩هـ)[4] .

ولأبي عمرو الداني كتب في النقط والشكل ، أودع فيها كتب السابقين التي لم تصل إلينا فعوض فقد الأصول ، منها :

* المحكم في نقط المصاحف[5] .

وهو أكبر كتبه في هذا الموضوع ، جمع فيه مذاهب النقاط ، وأورد فيه نصوصاً عن ابن مجاهد ، وابن المنادي ، وابن أشته ، واليزيدي ، والخليل ، وعبدالرحمن بن إسحاق النحوي وغيرهم .

* كتاب النقط[6] بذيل المقنع . . .

---

(١) الفهرست ص ٣٨ .

(٢) إنباه الرواة ١٦٧/١ ، ٢٩٥/٢ .

(٣) انظر : مفتاح السعادة ١٦٦/١ .

(٤) انظر : الفهرست ص ٣٥ ، معجم الأدباء ١٦١/١ .

(٥) حققه د .عزة حسن عن نسخة يتيمة حسب تعبيره ، وفيها نقص مقدار عشرة أوراق أشار إليها ، في حين أشار غانم قدوري الحمد إلى وجود نسخة أخرى من كتاب المحكم في مكتبة المدينة المنورة برقم : (٢٠ نحو) ، ونشر الأوراق الناقصة في مجلة كلية الإمام الأعظم العدد : ٤ ص : ٤٠٣ ، ومن منهج أبي داود في أصول الضبط أنه يقدم كلام أبي عمرو بنصه ، ثم يتبعه بكلامه هو ، وبهذا الاعتبار إذا جمع فيكون نسخة تامة .

(٦) ترجمه إلى اللغة الفرنسية المستشرق الفرنسي «البارون سلفستردي ساسي» ونشرت ترجمته عام ١٨١٠م ، ثم قامت جمعية المستشرقين الألمانية ونشرته بنصه العربي بعناية الأستاذ«أوتوبرتزل» عام١٩٣٢م ، وطبع بتحقيق محمد أحمد دهمان سنة ١٣٥٩هـ ط١ ، وسنة ١٤٠٣هـ ط٢ دمشق .

ذكر فيه ما جاء في المحكم من الموضوعات إلا أنه جاء خالياً من التفصيل .

* كتاب التنبيه على النقط والشكل

ورجح الدكتور عزت أنه كتاب ثالث ، فقال : (فالأغلب أن الذي أشار إليه أبو عمرو الداني في أول كتاب النقط هو «التنبيه على النقط والشكل» ، ولا يمكن أن يكون «المحكم في نقط المصاحف» لما بيناه)[1] .

وأضاف الفرماوي كتابين[2] :

* عمدة البيان لأبي عبدالله محمد بن محمد الخراز (الناظم) .

* والطراز في شرح ضبط الخراز للإمام التنسي (الشارح) .

ومن توفيق الله أنني قد وقفت على مؤلفات في النقط والشكل لها أهمية كبيرة ، حينما كنت أقرأ وأجمع لبحثي هذا في مخطوطات مكتبات المغرب العربي ، ولم يطلع عليها ، ولا ذكرها من تناول هذا الموضوع ، وإنها لمؤلفين يعتد بهم ، ويعول على أقوالهم في هذا الشأن ، ومن أهم ما وقفت عليه :

* كتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين ، مع من تأخر موته من الصحابة الباقين ، على تقييد كتاب رب العالمين ، وإعرابه بالنقط ، وكيفية ذلك على وجه الاختصار ، مما عني بتهذيبه وتلخيصه أبو داود سليمان بن أبي القاسم (ت٤٩٦هـ)[3] .

هكذا جاء على الصفحة الأولى ، وقد جاء اسمه في الصفحة الرابعة على خلاف ما ذكر ، حيث قال : «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى على قراءة نافع ومن وافقه من سائر الأئمة . . .»[4] .

---

(١) مقدمة المحكم ص ٢٥ .

(٢) قصة النقط والشكل ص ١٢١ .

(٣) انظر ترجمته في الصلة ١/١٠٠ ، ومعرفة القراء ١/٤٥٠ ، وغاية النهاية ١/٣١٦ .

(٤) أصول الضبط ورقة ١٣١ ، وحرصاً مني على إبراز هذا الكتاب ، وإشاعته بين طلبة العلم جمعت منه نسختين مختلفتين ؛ لأن كلتا النسختين تكمل إحداهما الأخرى في جوانب معينة . الأولى برقم : ٨٩٤٥ ، والثانية برقم : ٨٠٨ ، وهما من المكتبة الحسنية بالرباط ، انظر : فهارس الخزانة الحسنية ١/٦ ، وله نسخ أخرى

وقد جعل كتاب الضبط هذا ملحقاً بذيل «مختصر التبيين» ، وتناول فيه مسائل الضبط ، وفصلها وشرحها ، فهو جم الفائدة ، غزير المادة العلمية .

ومن المؤلفات في النقط لأبي داود :

* كتاب النقط الكبير ، وهو الذي يشير إليه في التنزيل بـ «الكتاب الكبير» نقل اللبيب عنه في مواضع من شرحه على العقيلة[١] .

* ونظم في النقط .

* وكتاب حروف المعجم .

وكان يكثر الإحالة على هذه الكتب في كتابه «أصول الضبط»[٢] .

وتضمن كتابه «مختصر التبيين» مسائل مهمة في الضبط ، وإن كان هو في الرسم ، ولكن يتخلله ذكر للنقط والشكل في بعض الأحيان ، لا يغني عنه غيره . وأبو داود أبرع في علم الرسم من أبي عمرو الداني ، وذلك بشهادة علماء هذا الفن[٣] .

وقد تبين لي بعد دراسة متأنية لكتب أبي داود[٤] مايلي :

- أن كتابه «التبيين لهجاء التنزيل» قد يسميه بـ «الكتاب الكبير» .

- وأن «التنزيل» هو «مختصر التبيين» فبعضهم يسميه «التنزيل» ، وبعضهم يطلق عليه ، «مختصر التبيين» ، وهما كتاب واحد .

---

(١) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٤٦ ، الدرة الصقيلة ورقة : ٤٤ - ٥٥ - ٥٨ ،ولاتكاد تجد مسألة إلا ونقل فيها عن التبيين .

(٢) انظر : أصول الضبط ورقة ١٣٢ .

(٣) انظر : شرح المجاصي على الخراز ورقة ١٥ ، وضبط الأسماء الموصولة في القرآن : محمد بن صالح ملوكة ورقة : ٣٣٧ ، مجاميع الحرم ٨/١٦٩ .

(٤) انظر : فهرس المكتبة الظاهرية علوم القرآن : د . عزة حسن ص ٣٥١ ، فهرس خزانة القرويين بالمغرب ٢٤٢/١ ، ٢٢٦/٢ ، وقارن بما في نسختي الحسنية بالرباط ، قد اتفقت عبارات الأربعة أن مختصر التبيين هو التنزيل .

- وأن الذي قام بالاختصار هو أبو داود نفسه خلافا لما نقله ابن عاشر عن شيخه أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم القصاري[1] .

والدليل ما قاله أبو داود نفسه -وهو يذكر الإحالة- : « . . . المذكورة في كتابنا المختصر الذي هذا ذيله ، وفي كتابنا الكبير الذي هذا ذيله في الهجاء»[2] .

وبعد عصر الشيخين -الداني وأبي داود- أقبل الناس على نظم الخراز حفظاً ودراسة وشرحاً ، وهجروا كتب الداني وأبي داود وغيرها ، ومن ثم تركز التأليف في النقط والشكل بالشروح والنظم .

ولقد وقفت -بتوفيق الله- على شروح تعتبر من النوادر في بابها ، لذلك سيتصل الحديث عن التأليف في النقط والشكل عند ذكر هذه الشروح ؛ لأن بعض الشروح تعتبر تأليفاً في الرسم والضبط ، ولا تقتصر على شرح النظم .

ومن المؤلفات التي تحتوي على النقط ما أشار إليه اللبيب أبو بكر[3] :

* درة اللافظ بحكم الناقط . وسبيل المعارف إلى معرفة المصاحف لأبي عبدالله محمد بن سهل ، والمحبر ، وكتاب علم المصاحف لأبي بكر بن أشته ، وبعض هجاء السنة للغازي بن قيس الأندلسي .

وهذه الكتب إن كان الغالب عليها الرسم إلا إنها لا تخلو من ذكر النقط .

* ومن المؤلفات في النقط والشكل : نظم الفقيه الأستاذ المحقق محمد بن سعيد ابن عمارة البينوني بوادي النون[4] ، تناول فيه رسم وضبط قراءة الشامي والبصري وابن كثير والكوفيين ، وتحتوي على تسعة وخمسين ومائة بيت رسما وضبطاً .

---

(١) فتح المنان ورقة ٤٦ ، وقارن بما جاء في مختصر التبيين ورقة ٢٩١ .

(٢) أصول الضبط ورقة ١٦٦ .

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ورقة : ٥ .

(٤) لم أجد له ترجمة ، وكتابه مخطوط ، منه نسخة بالمدينة المنورة في مجموع سيدنا عثمان رقم : ٢٩٢ (خ) .

ومنها : كشف الغمام[1] ، وهي أرجوزة في نقط المصاحف لأبي العاصي[2] ، نقل عنه ابن القاضي وغيره[3] .

* ومنها : نظم الإمام شيخ الجماعة في تحقيق رسم البدور السبعة الأستاذ إدريس بن محمد بن أحمد ، المنجرة الفاسي (ت ١١٣٧هـ) سماه : «كفاية الطلاب»[4] ، وذكر فيه الرسم على القراءات السبع ، وأحال في بعض المسائل على ذيل الخراز في الضبط .

* ومنها : رسمية البدور السبعة ، لم يذكر مؤلفها اسمه[5] ، وقد نهج فيها بذكر القراءات السبع ، وضبط القراءة بالشكل التام .

* ومنها : الدرة الجلية[6] لميمون الفخار(ت ٨١٦هـ)[7] .

وهي نظم بديع لمؤلف اشتهر بعنايته بالرسم والضبط نظما وتأليفاً ، وهي أرجوزة طويلة نظم فيها كتب الداني وأبي داود في الرسم والضبط وكتاب التجيبي وغيرها مما

---

(١) توجد منه نسخة : الباب الثالث منه في الظاهرية رقم : ٨٣٧١ ، فهرس الظاهرية علوم القرآن ص ٣٨٨ .

(٢) لم أجد له ترجمة .

(٣) بيان الخلاف والتشهير ورقة ٧٦ .

(٤) منه نسخة ضمن مجموع ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان ، تحتوي على حوالي ١٠٨ بيت وأخرى في تطوان ، انظرها في الفهرس الشامل لرسم المصاحف ٤٧١ ، وترجمة المؤلف في فهرس الفهارس ٥٦٨ ، وشجرة النور ٣٣٤ .

(٥) منه ثلاث نسخ ضمن مجموع ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان ، بالمدينة النبوية ، والنسخة التي اعتمدتُها هي ماكتبها الهاشمي بن طاهر في محرم ١٢٢١هـ في ٣٩ ورقة ، وله نسخ أخرى . انظر : الخزانة العامة بالرباط ق٣ ج٩/١ .

(٦) مخطوط ، منه نسختان ضمن مجموع برقم : ١٦٨٩ ، ورقم : ١٧٧٥ ، انظر : لائحة مخطوطات دار الكتب الناصرية ، وأخرى في الظاهرية برقم : ٨٣٧١ ، فهرس المكتبة الظاهرية ص٣٦٠ . وقد شرح الدرة الجلية سعيد بن سليمان السلالي ، وسماه «الاستضاءة بالدرة» مخطوط عند الشيخ أحمد بن البشير الموريتاني بقرية اليوسفية بالرباط في ٦٥ ورقة .

(٧) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ٣٥٢/٢ .

رآه مستحسناً[1] ، وبعد مطالعتها تبين لي أنه نظم بديع جامع مفيد ، تفوق أهميته المورد للخراز ، ضمنه النقط والشكل لجميع القراء .

* وله المورد الروي في نقط المصحف العلي ، ويقع في اثنين وثلاثين ومائتين بيتاً[2] .

* نظم في الضبط ، لم أقف عليه ، ذكره ابن جابر في تقييداته على مورد الظمآن ، وقال : إن مؤلفه أبو عبدالله محمد بن سليمان القيسي[3] ، وذكره الرجراجي ، وسمي نظمه بـ«الميمونة الفريدة»[4] ، وقد شرحه عبدالرحمن بن محمد المديوني (ت نحو ٨٤٠هـ) أحد تلامذة القيسي[5] ، وبناء على ذلك قد عاش القيسي في آواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجري .

* ومنها : الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد[6] للمحقق أبي زيد عبدالرحمن بن القاضي (ت ١٠٨٢هـ) ، وعنوانها لا ينطبق على موضوعها ، حيث اقتصر على الضبط فقط ، ففيه إيهام[7] .

* ومنها : تقييد على البدور السبعة[8] للشيخ المحقق محمد الراضي بن

---

(١) انظر : الدرة الجلية ورقة ٢ .

(٢) انظر : سلوة الأنفاس ٣٥٢/٢ ، ثبت أبي جعفر ٤٦٧ ، معجم المؤلفين ٦٦/١٣ ، منه نسخة في دار الكتب الناصرية ضمن مجموع رقم : ١٦٨٩ ، وتحمل النسخة رقم : ١٤٦٧ ، ومعها الدرة الجلية . ومنه نسخة في جامع القرويين ص ٤ ، ونقل منه ابن القاضي في الجامع المفيد .

(٣) انظر : تقييد إصلاحات ابن جابر على المورد ورقة ١ (٦٤٨/١٨٣٥) .

(٤) حلة الأعيان ورقة ٧ ، ٩١ ، ٩٩ ، وانظر بيان الخلاف والتشهير ورقة ٦٨ والجامع المفيد ورقة ٥ ، كلاهما للمحقق ابن القاضي .

(٥) نيل الابتهاج ص ١٧١ .

(٦) منه نسخة ضمن مجموع رقم : ٢٨٨ سيدنا عثمان ، وأخرى في فهرس الخزانة الحسنية ١٥/١ برقم : ٧٤ .

(٧) انظر : الجامع المفيد ورقة ١ من ٢٨٨ .

(٨) منه نسخة في الخزانة الحسنية ضمن مجموع رقم : ١١/٧٤ من ٣٠٤ إلى ٣٣٧ . انظر : فهرس الخزانة الحسنية للمنوني ١٦/١ .

عبدالرحمن السوسي أصلا التأدلي منشأ[1] ، وبعد مراجعتها تبين لي أن المؤلف استوفى جميع أحكام الضبط والشكل على قراءة غير نافع .

* ومنها : المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع للشيخ عبدالله بن محمد الأمين بن فال بن عبدالله الجكني[2] ، وشرحه أحمد مالك حماد ، وسماه «مفتاح الأمان في رسم القرآن»[3] .

والملاحظ : أن النظم والشرح كلاهما مختصر اختصارا لم يستوف الضبط على وجوهه .

* ومنها : إتحاف الإخوان في ضبط ورسم القرآن[4] للشيخ إدريس بن محفوظ بن الحاج أحمد الشريف (ت ١٣٥٤هـ)[5] .

* ومنها : سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين[6] للشيخ العلامة علي الضباع شيخ المقرئين (ت ١٣٨٠هـ)[7] . ويمتاز بالتركيز والإعراض عن المذاهب الضعيفة ، وتخير فيه أقوال الأئمة المعتبرين أمثال : أبي عمرو الداني ، وأبي داود الأموي ، وأبي إسحاق التجيبي ، والخراز ، وابن عاشر في الرسم ، والتنسي في الضبط . وكل من جاء بعده عالة عليه .

---

(١) لاتعرف له ترجمة غير أنه ذكر أن من شيوخه عبدالرحمن بن القاضي (ت/١٠٨٢هـ) .

(٢) نسبة إلى قبيلة من قبائل العرب المشهورين بالقرآن في «موريتانيا» ، قال الشارح أحمد مالك : لم أقف على تاريخ وفاته ، ولكنه قطعاً من علماء القرن التاسع عشر الميلادي . مفتاح الأمان ص ، ب

(٣) انتهى منه في ١٣٨٣/٢/٢٤هـ الموافق ١٩٦٣م ، طبع في دار الطباعة المحمدية بالأزهر .

(٤) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس برقم : ٣٨٢٩ ، بخط مغربي واضح في الجملة .

(٥) انظر ترجمته في : تراجم المؤلفين التونسيين ١٨٦/٣ .

(٦) مطبوع في طبعته الأولى باهتمام عبدالحميد أحمد حنفي في مصر بتنقيح الأستاذ الجليل محمد علي خلف الحسيني .

(٧) علامة في علوم القراءات . انظر ترجمته في هداية القاري لشيخنا الأستاذ عبدالفتاح المرصفي ص ٦٨٩ - ٦٩٢ .

البـــاب الثـــاني
في حيـــاة المـؤلِّفَين وآثـــارهما

وفيه ثلاثة فصول :

١ ـ **الفصل الأول** : حياة الناظم ومصنفاته .

٢ ـ **الفصل الثاني** : حياة الشارح الإمام أبي عبدالله التنسي ومؤلفاته .

٣ ـ **الفصل الثالث** : دراسة الكتاب ووصف نسخه الخطية .

الفصل الأول

في حياة الناظم ومصنفاته

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه .

٢- مكانته وثناء العلماء عليه .

٣- شيوخه وتلاميذه .

٤- مؤلفاته .

٥- سبب نظم الرسم والغاية منه .

٦- مصادره وموارده .

٧- منهجه واصطلاحاته .

٨- قيمة نظمه .

٩- الشروح على «مورد الظمآن» .

١٠- دراسة نظمه «عمدة البيان في رسم ما قد خط في القرآن» .

١١- التعقيبات والشروح على «عمدة البيان»

اســـمـه ونســـبـه

هو كما قال في ذيل نظم الرسم : محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي .

وزاد شارحه الأول[1] : ابن محمد بن عبدالله الشريشي ، الشهير بالخراز ، وشهرته بالخراز ، وكنيته : أبو عبدالله .

ونسبه : الأموي والشريشي ، قال الرجراجي : «وهو أموي النسب أي من بني أمية»[2] ، ورده أبو الحسن النزوالي ، فقال : «وهو من قوم يقال لهم : «أميون» وليس هو من بني أمية كما توهم بعضهم»[3] .

ولقد صرح هو بنفسه في آخر نظم الضبط بنسبته إلى بني أمية[4] .

وجاءه اسم الشهرة من كونه كانت صناعته الخرازة في أول عمره .

و«الشريشي» نسبة إلى مدينة بالعدوة الأندلسية ، يقال لها : «شريش» لأنها بلده وأصله منها[5] .

وكان سكناه بمدينة فاس الجديدة إلى أن توفي بها ، ودفن بالجيزيّين منها ، وهو معروف بباب الحمراء[6] .

---

(١) عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن آجطا في : «التبيان» في شرح مورد الظمآن .

(٢) تنبيه العطشان على مورد الظمآن للرجراجي في ديباجته .

(٣) مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن في مقدمته .

(٤) ذيل عمدة البيان للخراز ص ٥٢ ، وهو اليوم ذيل مورد الظمآن .

(٥) مجموعة البيان لأبي الحسن ورقة ٣ ، ونفح الطيب للمَقَّري ٢٨٤/١ .

(٦) مجموعة البيان لأبي الحسن في ديباجته .

وفـاتــه :

لم تتحدث المصادر عن تاريخ وفاته ولا تاريخ ميلاده ، وقال شارحه الأول الصنهاجي ابن آجطا : «كنت أردت أن أذكر تاريخ مولده ووفاته فلم أجد ذلك محققا عند من أثق به»[١] .

وقال ابن عاشر : «وهو ممن أدرك آخر القرن السابع وأول الثامن ، ولم أقف على ذلك»[٢] .

أقول : ويؤخذ له ذلك من ذكره تاريخ نظم الرسم المسمى : «عمدة البيان» وذيله ، وتاريخ نظم «مورد الظمآن» ، فالأول انتهى منه سنة ٧٠٣هـ ، والثاني انتهى منه في سنة ٧١١هـ[٣] ، وهذا القدر هو المؤكد من تاريخ حياته .

وذكر عبدالعزيز بن عبدالله[٤] وعبدالله كنون[٥] أن وفاته ٧١٨هـ خلافاً لما توهمه د . عزة حسن . فذكر تاريخ وفاته سنة ٧٠٣هـ[٦] ونقله الدكتور الفرماوي[٧] ، ويردّه تاريخ نظمه «عمدة البيان» وتاريخ المورد كما سبق بيانه .

مكانته وثناء العلماء عليه :

وصفه الكتاني بقوله : «الإمام العالم ، العلامة المحقق ، الفهامة المقرئ ، كان إماماً في مقرأ نافع مقدّماً فيه إماماً في الضبط عارفا بعلله وأصوله ، بارعاً في فنون شتى» .

---

(١) التبيان للصنهاجي ورقة ١ ، ونقله ابن عاشر في فتح المنان ورقة ٢ .

(٢) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢ .

(٣) انظر : مورد الظمآن للخراز ص ٤١ ، وذيله ص ٥٣ .

(٤) معجم المحدثين والمفسرين والقراء ص ٤٦ .

(٥) النبوغ المغربي لعبدالله كنون ٢١٩/١ .

(٦) مقدمة المحكم : د . عزة حسن ص ٣٤ ، ومورد الظمآن ص ٤١ ، ٥٢ .

(٧) قصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ١٢١ .

واشتغل في آخر عمره بتعليم القرآن ، وكانت -قبل- صناعته الخرازة[1] .

وقال ابن الجزري : «إمام كامل مقرئ متأخر»[2] .

وأثنى عليه الإمام التنسي ، وصوَّب معظم آرائه في الضبط ، ومما قال عنه : «اعلم أن ما ذكره الناظم في هذا البيت : «ولك في ءأنت أن تعتبره . . .» هو من رأيه رحمه الله ، إذ لم يتكلم القدماء في ذلك ، وكلامه في ذلك صحيح ، وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن»[3] .

وقال صاحب بيان قاعدة الخراز -بعد بيان ما توهمه الناظم- :

«مع أنه رحمه الله كان محققا فيما ينقله ، متقناً في ضبطه ، متحرزاً من الغفلات والسقطات»[4] .

شـــيوخه وتلاميـذه :

جوانب كثيرة من حياة الخراز يكتنفها الغموض ، لكونه لم يحظ بدراسة تكشف عن حياته وآثاره ، ولولا نظمه[5] لبقي مغموراً ، مع كونه محققا ومصنفا مفيدا ، لذلك لم نجد -بعد البحث المستمر- ما نعول عليه في هذا الجانب ، إلا ما ذكره أبو الحسن فقال : «وله مشايخ عدة ، وكان أكثر اعتنائه بالأستاذ أبي عبدالله القصاب»[6] . وقال

---

(١) اتفق على هذه النعوت والأوصاف جميع شراح المورد . انظر : تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ١ . مجموع البيان لأبي الحسن في ديباجته . فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢ . سلوة الأنفاس للكتاني ١١٤/٢ .

(٢) غاية النهاية لابن الجزري ٢٣٧/٢ .

(٣) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ص : ١٢٩ .

(٤) بيان قاعدة الخراز غير مذكور مقيدها ورقة ٥٧ .

(٥) مورد الظمآن في الرسم ، وذيله في الضبط ، اشتهر به وذاع صيته كما سيأتي .

(٦) مجموع البيان لأبي الحسن ورقة ٢ .

الرجـراجي : «أدرك أشـيـاخـا أجلة أئمـة في علوم القـرآن»[1] . وقـال الكتـاني[2] : «وعمدته الشيخ المقرئ المحقق المتقن أبو عبدالله بن القصاب»[3] .

وذكر أبو الحسن : «أنه لقي الأستاذ ابن آجروم[4] وأخذ عنه»[5] .

أما تلاميذه : فذكرت المصادر والمراجع أنه : «كان يعلم الصبيان» ، وهذا يدل على أنه أقرأ أناساً كثيرين ، لم يحفظ لنا التاريخ أسماءهم ، وحدد الكتاني منهم واحداً وهو : عبدالله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن آجطا[6] .

ولكني بتتبعي لرجال السند والرواة في مرويات ابن غازي المكناسي وجدت له تلميذين آخرين[7] :

الأستاذ المقرئ أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن سعيد ، راوي مورد الظمآن عن الخراز .

والكاتب أبو سعيد محمد بن عبدالمهيمن الحضرمي[8] ، راوي مؤلفات الخراز .

ومن تتبع مثل هذا النمط من الروايات ، فسوف يجد له تلاميذ آخرين . والله أعلم .

تـآليفـه :

قال أبو الحسن : «وله تواليف عدة بين نظم ونثر ، وفتح عليه في النظم والنثر»[9] .

---

(١) تنبيه العطشان على مورد الظمآن للرجراجي ورقة ١ .

(٢) سلوة الأنفاس ١١٤/٢ .

(٣) محمد بن علي الفاسي المقرئ ، توفي في حدود ٦٩٠هـ ، غاية النهاية ٢٠٤/٢ .

(٤) محمد الصنهاجي صاحب المقدمة الأجرومية (ت/٧٢٣هـ) انظر : جذوة الاقتباس لابن القاضي ١٤٥ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢٣٨/١ ، سلوة الأنفاس ١١٢/٢ .

(٥) مجموع البيان ورقة ٤ .

(٦) سلوة الأنفاس ١١٤/٢ .

(٧) فهرس ابن غازي ص٩٢ ، نيل الابتهاج ٣٢١ .

(٨) انظر : ترجمته في فهرس الفهارس للكتاني ٣٤٨/١ .

(٩) مجموع البيان ورقة ٤ .

قال الصنهاجي : «وله تواليف ، من أجلها هذا النظم[١] ، وله نظم في الضبط سماه «عمدة البيان» . وله تأليف في الرسم مثل : «مورد الظمآن» منثوراً لامنظوماً ، رأيته وطالعته ، وله شرح على الحصرية[٢] أخبرني به رحمه الله ، وله شرح على البرية[٣] مشهور معروف عند الناس ، وبه يقرؤونها»[٤] .

وأضاف ابن عاشر في جملة مصنفاته -زيادة على ما ذكر- شرح العقيلة ، وقال : «وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه[٥] ، لكن لم أعثر عليه»[٦] .

وعليه فستكون تصانيفه كالتالي :

* تأليف في الرسم مثل مورد الظمآن ، لكنه منثور .

* مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن[٧] .

* عمدة البيان وذيله في الضبط الموصول اليوم بالمورد ، لأنه غيَّر «عمدة البيان» بـ«مورد الظمآن» ؛ لأمور لوحظت عليه ، وترك الضبط على حاله ، وأوصله بالمورد[٨] .

---

(١) يعني : مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن .

(٢) الحصرية قصيدة في قراءة نافع لأبي الحسن علي بن عبدالغني القيرواني الحصري (ت/٤٦٨هـ) غاية النهاية ١/٥٥٠ .

(٣) نسبة إلى ناظمها ابن بري ، أبي الحسن علي بن محمد الرباضي (ت/٧٣١هـ) ، والنظم هو أرجوزة تسمى : « الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع » انظر النبوغ المغربي ١/٢١٩ .

(٤) انظر التبيان للصنهاجي ورقة ٨ .

(٥) وقد رأيت النقل عنه أيضاً في مواضع من « طرر على مورد الظمآن » لجماعة من الشيوخ ، ورقة : ٢١٥ .

(٦) فتح المنان ورقة : ٢ .

(٧) وسماه ابن الجزري في غاية النهاية ٢/٢٣٧ : « مورد الظمآن في حكم رسم أحرف القرآن» .

(٨) من نسخة في الخزانة العامة بالرباط رقم : ٣٧د ، وأخرى في خزانة بن يوسف بمراكش ضمن مجموع رقم : ٢/٥٠٣ ، وعليه وضع الرجراجي شرحه :«حلة الأعيان على عمدة البيان» .

* القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع في قراءة نافع[1] .
* شرح قصيدة الحصري في قراءة نافع[2] .
* شرح على العقيلة .

ولم يذكر له غيرها ، ورأيت جماعة من الشيوخ ينقلون عن كتاب له يسمى :

* المهذب المختصر في الرسم ، وهو نظم كما يبدو من قول صاحب الطرر :

«إذ لم يذكرها صاحب التنزيل ، وذكر الثانية ، وكذلك الناظم أبو عبدالله الخراز في «المهذب المختصر» ، حيث قال :

وجاء «خالات» بحذف الآخر»[3] .

سبب نظمه والغاية منه :

لقد بين الناظم نفسه سبب نظمه المورد ، فقال : «لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور[4] وبلغ أربعمائة وسبعة وثلاثين بيتاً ، ثم انتسخ وانتشر ورواه أناس شتى في ذلك ، ثم عثرت فيه على مواضع كنت وهمت فيها فأصلحتها ، فبلغ أربعة وخمسين مع أربعمائة بيت ، فصار الآن يُنيف على ما سبق منه سبعة عشر بيتاً .

---

(١) لم تذكره الفهارس والمصادر بهذا العنوان ، لأنه ضمن المجاميع ، وفي بعضها باسم : «شرح الدرر اللوامع » . ومنه نسخة ضمن مجموع رقم : ٢٩٤ (خ) سيدنا عثمان ، وأخرى في المحمودية ، وعنها صورة فيلمية برقم : ٥٣٠٣ في الجامعة الإسلامية . ووهم ابن عبدالله في معجم المحدثين والمفسرين ص ٤٦ حيث نسب للخراز الدرر اللوامع ثم ذكر نسخها ، مع أن الدرر لابن بري ، وقد شرحه الخراز .

(٢) وهي منظومة عدد أبياتها ٢٠٩ ، منها نسخة ضمن مجاميع سيدنا عثمان برقم : ٢٩٣ (خ) ، وقد اعتنى بها كثير من القراء فحفظوها وشرحوها . انظر : كشف الظنون ١٣٣٧/٢ ، شجرة النور ٢١٥ ، وقد تصحف فيها اسم الكتاب إلى : « شرح على الحضرمية » ، برنامج شيوخ الرعيني الإشبيلي ص ١٥٢ .

(٣) طرر على مورد الظمآن ورقة ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٩ .

(٤) أي عام (٧٠٣هـ) ، ذيل المورد ص ٥٢ .

فمن قيد منه نسخة فليثبت هذا على آخره ليوقف على صحته»[1] .

أما أبو الحسن النزوالي فقال : كان الناظم نظم رجزا ولم يعين فيه ما انفرد به أبو عمرو ، وما انفرد به أبو داود ، ولا ما انفرد به الشاطبي والبلنسي . فرأى ذلك نقصاً فيه ، وأن كمال الفائدة بتمييز ما اتفقوا عليه ، وتعيين ما انفرد به كل واحد ، فنظم هذا الرجز[2] المكتتب ، وبين ذلك فيه ، وإن الرجز المنظوم أولاً[3] قد ذكر فيه الضبط الذي ذكره أبو عمرو في المحكم والمقنع ، فألحقه بهذا الرجز الأخير لتتم به الفائدة في ذلك[4] .

وبين الغاية من نظمه بقوله : « . . .تبصرة للنشأة»[5] .

ويقصد بذلك المبتدئين في العلم ، أي يبصر المبتدئين ، ويعرفهم كيفية كتابة القرآن ورسمه وضبطه ، والحق أنه لا يزال تبصرة للمبتدي والمنتهي معاً ، ونظمه في سنة ٧١١هـ حيث قال :

«في صفر سنة إحدى عشرة من بعد سبعمائة للهجرة»[6]

مصادره :

قال الرجراجي : «أحسن الكتب المصنفة في علم الرسم ، هو هذا الكتاب المسمى : بمورد الظمآن ، فإن ناظمه أتقنه غاية الإتقان ، واختصره من كتب الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن ؛ لأنه جمع فيه أربع كتب ، اثنين منظومين ، واثنين منثورين»[7] .

---

(١) انظر : التبيان للصنهاجي ورقة : غير مرقمة ، مجموع البيان ورقة ٦٠ ، فتح المنان ورقة ١٢٤ ، دليل الحيران ٣١٢ .

(٢) هو مورد الظمآن .

(٣) هو عمدة البيان وذيله بالضبط .

(٤) انظر : مجموع البيان ورقة ٦٠ ، ومثله في حلة الأعيان ورقة ١٦ ، والطراز ص : ٨ .

(٥) مورد الظمآن ص ٤١ .

(٦) المصدر المذكور ص ٤١ .

(٧) تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ٢ ، والمنظومتان : العقيلة للشاطبي ، والمنصف للبلنسي ، والكتابان المنثوران : المقنع للداني ، والتنزيل لأبي داود .

المصدر الأول : أجل الكتب المؤلفة في الرسم ، والذي كان مصدراً في المقام الأول لنظم الخراز هو : المقنع وذيله في الضبط ، والذي اعتمد عليه الخراز هو «المقنع الكبير» مقداره ثمانون ورقة ، وعليه اعتمد كثير ممن اعتنى بالرسم والضبط(١) .

و«المقنع الصغير» أقل منه نحو النصف ، مقداره أربعون ورقة ، وكلاهما من تأليف أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) .

المصدر الثاني : عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للشاطبي (ت ٥٩٠هـ) وهي منظومة رائية نظم فيها «المقنع» وزاد عليه كلمات قليلة ، وهي ست كما ذكرها الرجراجي(٢) . والمنظومة تقع في ٢٩٨ بيتاً ، وقد حظيت باهتمام العلماء فتوالت عليها الشروح ، وأول من شرحها تلميذ الشاطبي علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)(٣) ، ثم أبو بكر بن أبي محمد المشهور باللبيب(٤) . ومن أهم شروحها شرح الجعبري (ت ٧٣٢هـ)(٥) ، وهو شرح جامع مفيد ، رجعت إليه في التحقيق ، والشروح عليها كثيرة(٦) .

المصدر الثالث : التنزيل لأبي داود ، ذكر فيه رسما زائداً ، ليس في المقنع والعقيلة .

---

(١) تنبيه العطشان ورقة ٢ ، ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٧ ، انظر : دليل الحيران : ٢٦ .

(٢) تنبيه العطشان ورقة ٢٦ ، ٢٧ ، ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٧ ، انظر : شرح المجاصي ورقة ١٥ .

(٣) الوسيلة إلى كشف العقيلة مخطوط بدار الكتب المصرية رقم : ٢٩ قراءات ، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية برقم : ١٦٠٩ .

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة مخطوطة بالأزهرية برقم : ٢٩٠ ، وأخرى في المكتبة الوطنية بتونس برقم : ١٤٨٤ ، وعندي صورة منها .

(٥) جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد مخطوط بدار الكتب المصرية برقم : ٢٤٩ قراءات ، وصورة ورقية في الجامعة الإسلامية برقم : ٢٦٥١ ، ونسخ أخرى .

(٦) انظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ١١٥٩/٢ .

قال ابن عاشر : بلغني أن الجملة التي اشتمل عليها أكثر من الجملة التي اشتمل عليها المقنع والعقيلة ، وإن كان كل قد انفرد عن الآخر بحروف[١] .

وقال أبو عبدالله المجاصي : «نقل وجوهاً كثيرة عن أبي عمرو ، مما يقتضيه الأصل أو القياس ، أو الحمل على غيره أو مما سمعه من غيره»[٢] .

وقال أبو الحسن النزوالي : «أكثر عمدته في هذا الرجز على المقنع والتنزيل»[٣] .

هذه الكتب الثلاثة هي عمدة الناظم في أرجوزته : «مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن» .

المصدر الرابع : المنصف لأبي الحسن علي بن محمد المرادي البلنسي (ت٥٦٤)[٤] ، نظمه في زمن الأمير عبدالمؤمن ، أول أمراء الموحدين بعد المهدي ، وأكمله في النصف من شعبان سنة ٥٦٣هـ .

ذكر منه الخراز مواضع قليلة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

«وربما ذكرت بعض أحرف مما تضمن كتاب المنصف»[٥]

قال أبو الحسن النزوالي : « والذي زاده من المنصف هو نحو اثني عشر موضعاً»[٦] .

والاستقراء يدل على أن عمدة الناظم في هذا الرجز إنما هو على المقنع والتنزيل ، وأكثر نقله من التنزيل ثم المقنع ثم المنصف ثم العقيلة ، وهذا واضح لمن تتبع الكلمات في النظم .

وقال ابن عاشر : «إنه خلص وهذب من تلك الكتب الرسم ، الذي يوافق قراءة

---

(١) فتح المنان ورقة ٤٦ ، تنبيه العطشان ٢٦ .

(٢) شرح المجاصي على الخراز في الرسم ورقة ١٣ .

(٣) مجموع البيان ورقة ١٣ .

(٤) روى عن أبي داود بن نجاح المقرئ ، ولازمه عشرين سنة ، وسمع منه جلّ روايته ، وهو أثبت الناس فيه . غاية النهاية ٥٧٣/١ .

(٥) مورد الظمآن ص ٥ ، ٦ .

(٦) مجموع البيان ورقة : ١٤ .

نافع المدني ؛ لأجل اشتهاره في البلاد ، ولأن تلك الكتب تعرض مؤلفوها لما خالفت فيه المصاحف الرسم القياسي باعتباره قراءة الأئمة السبعة»[١] .

منهجه وما اصطلح عليه :

جعل الناظم مقدمة بين فيها منهجه وما اصطلح عليه ، والطريق الذي سلكه في نظم المورد . ومن أهم ذلك :

أ- الاكتفاء بالحرف الأول مما جاء مكررا ، فإذا كانت الكلمة مطردة اقتصر فيها على ذكر حذف ما وقع أولاً فقط دون غيرها ؛ لاتحاد الحكم في الجميع ، ويعلم من ذلك أن الحذف في ترجمة ، يعمّ فيها وما بعدها دون ما قبلها ، إلا إذا جاء ما يدل على التعميم كتعليق الحكم على ضابط ، نحو قوله :

«وقبل تعريف وبعد لام»[٢] ، وقوله : «ووزن فعال وفاعل ثبت»[٣] .

ب- اللفظ المذكور بحكم ما ، يعم نظائره[٤] ، اقترن بصور كلية أم لم يقترن .

جـ- أن الناظم جعل المتحد قسيما للمنوع ، وجعلهما معا قسمين ، والمتبادر أن الاتحاد إنما هو انفراد اللفظ ، بحيث لم يقع إلا في محل واحد .

قال ابن عاشر : «ولا مشاحة في الاصطلاح»[٥] ، والمراد بالمتحد اللفظ المكرر الذي على صورة واحدة . والمنوّع يكون بزيادة سابقة أو لاحقة كالأزواج ، وأزواجهم وأزواج[٦] .

أما الكلمات غير المطرد حذفها فإنه يقيدها بقيد يميزها به عن غيرها ، والتقييد بأشياء ، منها :

---

(١) فتح المنان ورقة ١٧ ، تنبيه العطشان ورقة ٢٨ ، دليل الحيران ص ٣٠ .

(٢) مورد الظمآن للناظم ص ١٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥ .

(٤) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٨ .

(٥) المرجع السابق ورقة ١٨ .

(٦) مورد الظمآن للخراز ص ١٤ . وهي قوله : «وكيف أزواج» .

التقييد بالمجاور : كقوله : «إلا الذي مع خلال قد ألف»[١] .

التقييد بالحرف : كقوله : «لابن نجاح خاشعا والغفار»[٢] .

التقييد بالسورة : كقوله : «والحذف في الأنفال في الميعاد»[٣] .

وسماه ابن عاشر «التقييد ببيان المحل»[٤] .

والتقييد بالرتبة : رتبة اللفظ من نظائره ، نحو قوله : «وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح»[٥] ، وقوله : «وعنهما الصاعقة الأولى»[٦] .

وقال ابن عاشر : «وقد يقع الاشتراك في بعض القيود ، فيحتاج إلى قيد آخر يحصل التمييز به»[٧] .

ومن أنواع التقييد الإضافة ، وإليها أشار الناظم :

«وكل ما ذكر من مضاف عليه فاقتصر بلا خلاف»

أي أنه إذا عبّر بالمضاف كقوله : «أسمائه» فالحكم قاصر على ما ذكر[٨] . وأنهى بعضهم أنواع التقييد إلى سبعة ، وهي :

المجاورة ، والحرف ، والإضافة ، والسورة ، والترجمة ، والرتبة ، والحركة .

وجمعها بعضهم في بيت :

«جاور بحرف سورة وترجمة إضافة ورتبة وحركة»[٩]

---

(١) المرجع السابق ص : ١١ .

(٢) المرجع السابق ص : ٢٤ .

(٣) المرجع السابق ص : ٢١ .

(٤) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٨ .

(٥) مورد الظمآن للخراز ص ١٣ .

(٦) المرجع السابق ص : ١١ .

(٧) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢٠ .

(٨) بيان قاعدة الخراز والمواضع التي أوهم فيها ، نظمها وشرحها صاحبها غير المذكور ورقة ٤٧ .

(٩) تقييد ابن جابر الغساني (ت ٨٢٧هـ) على مورد الظمآن ورقة ١ .

وزاد ابن عاشر ثامنا وهو التجريد نحو : «بلا لام معاً أنبآؤا»(١) . ثم أدخل بعض الأنواع في بعض ، فنقصت ، وقال : إن الحرف والإضافة مندرجان في المجاور ، والجميع من التقييد اللفظي ، وكذلك التقييد التجريدي ، وإن السورة والرتبة من التقييد بالمحل .

وأما التقييد بالحركة فلم يوجد إلا في قوله : «ثم سرابيل معا»(٢) . ولم يعهد من الناظم التقييد بها ، فيحتمل أن الناظم قيد بها مع ضميمة قرينة تدل على قيديتها ، وهي قوله : «معا»(٣) .

وجاء في بيان قاعدة الخراز : « . . .لأننا تتبعنا كلامه ، فوجدناه لا يذكرها إلا عند إرادة اللفظين ، فعلمنا من ذلك أنه اصطلح على ذلك»(٤) .

ومن اصطلاحات الناظم أن يشير بالحكم في حال كونه مطلقا غير مقيد بشيخ منهم فأكثر إلى جميعهم ، سواء على جهة الإخبار نحو : «وحذف ادارأتم»(٥) ، أو على جهة الطلب نحو : «واحذف تفادوهم»(٦) ، ومن المطلق نحو : «وللجميع الحذف في الرحمن»(٧) ، وقوله : «كذاك لا خلاف بين الأمة»(٨) .

ومن اصطلاحاته أيضاً أن ضمير التثنية المجرور بعن ، إذا لم يتقدم له مفسر ، فالمراد به الشيخان ، وذلك لتقرر عهدهما ذهنا ، فإن تقدم معاد الضمير فهو له(٩) .

وكذلك ضمير «عنه» فالمراد به أبو داود ؛ لأنه لم يستعمله في النظم إلا له ، إلا

(١) مورد الظمآن للخراز ص ٣٠ .

(٢) مورد الظمآن للخراز ص ٢١ .

(٣) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٩ .

(٤) بيان قاعدة الخراز ورقة ٤٤ .

(٥) مورد الظمآن للخراز ص : ١١ .

(٦) المرجع السابق ص : ١١ .

(٧) المرجع السابق ص : ٧ .

(٨) المرجع السابق ص : ٦ ، ٧ .

(٩) المرجع السابق ص : ٦ .

في موضع واحد ، فإنه للداني[1] ، وإلى ذلك أشار ابن جابر الغساني :

«وكل ما جاء بلفظ عنه فإنه لابن نجاح صنه
إلا الذي مع تكذبان فإنه يرجع قل للداني»[2]

قال ابن عاشر : «لا يحتاج إليه لأنه لا يضمره إلا وقد تقدم معاده»[3] .

ومن منهجه أنه يذكر الألفاظ التي انفرد بها الشاطبي في العقيلة ، وإليها الإشارة بقوله : «وزاد أحرفا قليلة»[4] .

وأيضاً من مذهبه أنه كلما ذكر حكما لواحد من الشيوخ ، وسكت عن غيره ولم يذكر له شيئا ، يدل ذلك على أن هذا الأخير سكت عن هذا الحكم ، وإن ذكره بعكسه يذكره على النحو الذي وجده[5] .

والحاصل أن الناظم ذكر خمس قواعد : قاعدة التكرار ، وقاعدة التقييد ، وقاعدة الإطلاق ، وقاعدة ضمير التثنية ، وقاعدة الإسناد[6] . وهذه القواعد الخمسة ذكرها الناظم تنصيصاً ، وهناك خمس قواعد ذكرها الناظم تلويحاً ، تؤخذ بالاستقراء والتتبع لسياق كلامه ، وهي :

ضمير «عنه» وقاعدة الألف واللام ، وقاعدة المنون ، وقاعدة الإضافة ، وقاعدة الترجمة .

قال الرجراجي : «وهذه عشر قواعد وعليها يدور فهم هذا الكتاب فافهمه»[7] .

---

(١) لم يذكره الناظم ، وإنما عرف بالاستقراء وذكره صاحب فتح المنان ورقة ٢٠ .

(٢) تقييد اصطلاحات ابن جابر على مورد الظمآن ورقة ١ .

(٣) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢٠ .

(٤) مورد الظمآن للناظم ص ٢٥ وص ٧ .

(٥) مورد الظمآن للخراز ص ٦ .

(٦) مورد الظمآن للناظم ص ٧ .

(٧) تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ٣٣ .

وانظر : التبيان في شرح مورد الظمآن لأبي عبدالله الصنهاجي ورقة ٢٨ ، ٢٩ .

قيمة هذا النظم وأهميته :

إن الحكم على أي تأليف ، في أي فن كان ذلك التأليف ، لا يكون دقيقا ومقبولاً وصحيحاً إلا إذا صدر عن أصحاب الخبرة في ذلك الفن نفسه . ويمكن التعرف على منزلة هذا النظم وقيمته من خلال أمور هامة :

١- أنه بالغ في مدحه والثناء عليه جماعة من علماء الرسم والضبط .

٢- توافرهم على درسه وتدريسه لعنايتهم به .

٣- إقبالهم عليه بالشرح والتعليق والحواشي .

٤- نقلهم عنه ، وإسنادهم إليه .

وإذا أمعنا النظر في الأمور المتقدمة نجد أنها توافرت لهذا النظم وتحققت له .

فقد أثنى عليه الصنهاجي(١) وابن خلدون(٢) والرجراجي(٣) والتنسي(٤) وآخرون(٥) .

وتسابق شيوخ الضبط والرسم إلى درسه وروايته وحفظه ، فحظي بعنايتهم ، وأقبلوا عليه شرحاً وتعليقاً وتقييداً ، وهجروا به كتب الداني وأبي داود والشاطبي(٦) . وبهذا نال حظوة جعلته عمدة نساخ المصاحف ، ومصدر الضبط والتصحيح .

وقد ظهر توفيق الخراز في نظمه واضحا ، وبدا فيه حسن جمع مسائل الرسم والضبط ، وذلك أن الكتب في هذا الفن كانت متفرقة المادة ، ولم تكن مهذبة ، فجاء نظمه حافلا ، وتأليفا بديعا ، عمت به الفوائد فاستوعب ناظمه مسائل هذا الفن ، وجمعها في نظم سهل ميسور .

---

(١) سلوة الأنفاس ١١٤/٢ ، وانظر خطبة كتاب التبيان للصنهاجي .

(٢) مقدمة ابن خلدون ٤٣٨/١ .

(٣) تنبيه العطشان ورقة ٣ .

(٤) الطراز ص ١٥١ ، ١٥٢ :

(٥) انظر : محرر البيان في شرح مورد الظمآن ورقة ٣ .

(٦) كما يقول ابن خلدون في مقدمته ٤٣٨/١ .

الشروح على «مورد الظمآن» :

أذكر بعض الشروح مما وقفت عليه ، أو ذكرته بعض المصادر :

* أول الشروح عليه هو : «التبيان في شرح مورد الظمآن»[1] لأبي محمد عبدالله ابن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا حتى إذا قيل : الشارح الأول ، لا ينصرف إلا إليه . كان حيا سنة (٧٩٤هـ)[2] .

وهذا الشرح له أهمية كبيرة من حيث أنه أول شرح ، ولتلميذ الناظم ، وعليه عول الكثير ممن جاء بعده ، مثل صاحب فتح المنان ، وصاحب مجموع البيان .

* شرح المجاصي على الخراز في الرسم[3] لأبي عبدالله محمد بن شعيب المجاصي (ت ٧٤١هـ)[4] وهو شرح مختصر نقل عنه الرجراجي في «حلة الأعيان على عمدة البيان» .

---

(١) انظر نسخه الخمس في الفهرس الشامل -علوم القرآن ، رسم المصاحف- ص : ٤٤٠ ، وسادسة في الظاهرية برقم : ٨٦٤٩ ، وسابعة بالمغرب في مكتبة خاصة برقم : ٢٢٤ ، المعرض ٩ ص ٢٦ ملك لصاحبه ، وثامنة في معهد اللغات الشرقية في باريس رقم : ١١٥ مجموع ، وتاسعة بالخزانة العامة بتطوان رقم : ٧٣٩/١٨٢٢ .

ولأهمية الشرح الأول اختصره محمد بن خليفة بن شعيب السجلماسي (ت/ نحو ٨٢٥هـ) بعنوان الدررالحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن (انظر نسخه في الفهرس الشامل -علوم القرآن رسم المصاحف- ٤٤٧) ، وله نسخ أخرى في تونس ولندن وألمانيا .

واختصره أيضاً أبو عبدالله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة الأروبي النيجي الشهير بالصغير ، قال ابن غازي (ت/٩١٩هـ وهو من تلامذته) : «إنه ذكر لي رحمه الله أنه لم يشدد له زيمة ، وإنما اختصره من شرح أبي محمد آجطا من غير تأمل في الغالب» . فهرس ابن غازي ص ٤٣ .

وتوجد نسخة من شرح مورد الظمآن في سيدنا عثمان برقم : ٢٧٦ (خ) بخط مغربي لم يجر على نسق واحد ، لم يعلم مؤلفه ، ذكر في البداية اسم الناظم ثم قال : «هكذا في نسخته التي كتبها بخط يده ، ونسخت أنا منها النسخة التي عندي وقرأتها عليه» ، وهذه العبارة توجد في مقدمة الشرح الأول ، مما يدل أن المخطوط المذكور إما نسخة أخرى من الشرح الأول مبتور الأول ، أو اختصار للشرح الأول ، فجاءت فيه العبارة المذكورة مبتورة من سياقها ، والله أعلم ، فليحرر بالمقارنة .

(٢) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١٠٥/٢ ، ١٠٦ .

(٣) منه نسخة في مكتبة الحرم النبوي برقم : ٨/٨٨ ضمن مجاميع .

(٤) انظر ترجمته في أزهار الرياض ٤١/٥ ، نيل الابتهاج ص ١٤١ .

* إعانة المبتدى والصبيان على معاني ألفاظ «مورد الظمآن»[1] للأستاذ أبي عثمان سعيد بن سليمان الكرامي السملالي (ت ٨٢٢هـ)[2] .

* تنبيه العطشان على مورد الظمآن[3] لحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ)[4] .

وهو من الشروح المطولة ، وقد اعتمد عليه ابن عاشر في فتح المنان وغيره ، ولم نجد أي إشارة لذلك مما جعل شرحه مغمورا ، في حين وجدته من أهم الشروح .

* شرح مسائل المشكلات في مورد الظمآن[5] للشيخ محمد بن محمد بن العباس التلمساني (كان حيا سنة ٩٢٠هـ) وهو من تلامذة الإمام التنسي[6] .

* «زوائد مورد الظمآن»[7] للأستاذ النحوي العروضي عبدالواحد اللمطي (ت٩٥٤هـ)[8] .

---

(١) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٣٦ ، ونسبت نسخة الإسكندرية إلى المؤلف (الناظم) خطأ ، كما تبين لي بعد مراجعة النسخة الأصلية ، ومما جاء في آخرها : «قال سعيد بن سليمان السملالي الكرامي عفا الله عنه . . .» انظر ورقة ١١٥ من النسخة المذكورة . وله نسخ أخرى . انظر : فهرس دار الكتب الناصرية بتمكروت ١٥٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته في درة الحجال ٢٩٩/٣ ، وقال توفي سنة ٨٩٩هـ ، وجامع القرويين للتازي ٥٠٤/٢ .

(٣) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٤٢ ، وله نسخ أخرى منها في الأزهرية برقم : ٢٧٥ ، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية برقم : ٣٨٦ ، وفي القرويين برقم : ١٠٤١ ، وفي خزانة ابن يوسف بمراكش برقم : ٣٠٠ ، وفي الخزانة العامة بالرباط برقم : ٤٣١٢ د .

(٤) انظر ترجمته في درة الحجال لابن القاضي ٢٤٤/١ .

(٥) ذكره ابن مريم في البستان ص ٢٥٩ .

(٦) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص ٣٣٤ .

(٧) مخطوط ضمن مجموع برقم : ٢٢٩ بخزانة ابن يوسف بمراكش .

(٨) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ٦٥/٣ .

* «فتح المنان المروي بمورد الظمآن»[1] للمحقق عبدالواحد بن أحمد بن عاشر الأندلسي (ت ١٠٤٠هـ)[2] .

وقفت عليه واستفدت منه ، ووجدت مؤلفه من المحققين المحررين في باب الرسم والضبط ، وقد أدمج رحمه الله أبياتا من نظمه : الإعلان بتكميل مورد الظمآن ضمن أبيات المورد ، ليكون الرسم شاملا للأحرف السبعة[3] .

* شرح مورد الظمآن[4] للمحقق أبي الحسن علي بن الحسن أبي العافية النزوالي الزرهوني (ت ١٠٧٢)[5] .

* «مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن»[6] لأحد تلامذة أبي الحسن ابن أبي العافية (كان حيا سنة ١٠٧٢هـ)[7] .

---

(١) بلغت نسخه عدداً ضخماً ، انظر الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٦٥ ، وعمل عليه حواشي المقرئ عبدالرحمن إدريس المنجرة (ت/ ١١٧٩هـ) ، منه نسخة بالرباط برقم : ٢٨٤ د ، انظر : معجم المحدثين .

(٢) انظر ترجمته في نشر المثاني ١٥٤/١ ، سلوة الأنفاس ٢٧٤/٢ ، شجرة النور ص ٢٩٩ .

(٣) فتح المنان ورقة ٥٤ ، وانظر : دليل الحيران ص ٤٣٦ فإنه فصل الإعلان عما عند ناظمه ، فشرحه بعد انتهائه من شرح المورد باسم «تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن» .

(٤) ذكره تلميذه صاحب «مجموع البيان» في المقدمة .

(٥) انظر ترجمته في نشر المثاني للقادري ٢٣٧/١ . وصاحب بيان قاعدة الخراز لمجهول ورقة ٥١ .

(٦) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٧٢ ، وكلها منسوبة لابن أبي العافية إلا نسخة تونس فإنه نسب لمجهول ، وهو الصحيح ، وله نسخ أخرى كثيرة ، منها : في دار الكتب الناصرية بتمكروت برقم : ١٦٨٩/١٤٥٨ .

وقال : «إن مؤلفها من تلاميذ أبي الحسن الزرهوني» وهو الصحيح بدليل ما جاء في خطبة الكتاب .

وقد أحلت عليه في هوامش التحقيق والدراسة منسوباً إلى أبي الحسن ، حسب ما جاء في الفهارس . والله أعلم .

(٧) انظر : مقدمة مجموع البيان .

ذكر الشارح في المقدمة أنه جمع هذا الشرح من شرح أبي الحسن النزوالي ، ومن الشرح الأول لابن آجطا .

* «محرر البيان في شرح مورد الظمآن في رسم القرآن»[١] لمؤلِّف عاش في القرن الحادي عشر[٢] .

وبعد مطالعته تبين لي أنه شرح مركز مفيد ، اختصره من «كتاب التبيان» للشارح الأول و «مجموع البيان» المذكور سابقاً .

* «منهاج رسم القرآن في شرح مورد الظمآن»[٣] للأستاذ أبي الفضل مسعود بن محمد جموع الفاسي (ت ١١١٩هـ)[٤] .

* شرح مورد الظمآن[٥] للأستاذ المريني (ت/قبل ١١٧٢هـ)[٦] .

* شرح المخللاتي على مورد الظمآن[٧] للأستاذ رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت/١٣١١)[٨] .

---

(١) منه نسخة في المحمودية برقم : ٢٧٥٦ ضمن مجموع من ٦٧-٢٢٧ ، كتبت سنة (١١٠٥هـ) .

(٢) كما يظهر من تاريخ النسخ المذكور بالهامش السابق .

(٣) منه نسخ في المغرب العربي ، انظر الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٧٦ ، ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء ٣٨ ، وفهرس الخزانة العامة بالرباط ق ٣ ج ١/٧ .

(٤) انظر ترجمته في نشر المثاني ٢/١٠٠ ، والأعلام للزركلي ٧/٢٢٠ .

(٥) منه نسخة في جامعة الإمام بالرياض ، كتبت سنة (١١٧٢هـ) .

(٦) كما يظهر من تاريخ النسخ المذكور بالهامش السابق .

(٧) منه نسخة في جامعة الإمام بعنوان «حواش على مورد الظمآن» ضمن مجموع برقم : ٢٥٣٠ من ١٤١-١٥٧ ، هو شرح كتِب على هوامش المتن ، من هنا جاء اسمه المذكور على الورقة الأولى والفهارس .

(٨) وله مصنفات في القراءات والرسم والضبط وعد الآى . انظر ترجمته في الأعلام ٣/٢٧ ومعجم المؤلفين ٤/١٦٥ .

وهو شرح موجز ، اختصر قسم الرسم من شرح ابن عاشر «فتح المنان» ، وقسم الضبط من شرح الإمام التنسي «الطراز» .

* تقريب المبتدي وتذكرة المنتهي[1] للأستاذ سليمان بن محمد بن سليمان الكاتب[2] .

* ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن[3] للأستاذ أحمد بن علي بن عبدالملك الرجراجي[4] .

* فتح الرحمن بشرح مورد الظمآن للأستاذ بن كيكي محمد بن عثمان بن سعيد الطويسي[5] .

* شرح مورد الظمآن لأبي إسحاق التادلي الرباطي ، ذكره الأستاذ الجراري في دراسته عنه[6] .

* شرح مورد الظمآن للشيخ صالح بن إبراهيم الدرعي ، ذكره مؤلف كتاب أعلام درعة .

* هناك شروح لمؤلفين مجهولين[7] .

* دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن[8] للأستاذ المحقق

---

(١) منه نسخة في مكتبة خاصة برقم : ٢٤٣ يملكها محمد السعيدي ، انظر لائحة المخطوطات ، المعرض ٩ ص ٢٦ .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) منه نسخة بخزانة أوقاف آسفي في مجموع برقم : ١٢٤ .

(٤) لم أجد له ترجمة .

(٥) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ص ٤٦٥ .

(٦) نشر في دار الثقافة بالدار البيضاء .

(٧) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٧٩ ، فهرس الخزانة العامة بتطوان ص ٨٩ .

(٨) وقد طبع بأقسامه الثلاثة في تونس سنة ١٣٢٦هـ ، وفي القاهرة دار القرآن ١٩٧٤م ، ونشر مكتبة الأزهر سنة ١٤٠٢هـ .

إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي (ت/١٣٤٩هـ)[١] وشرح الإعلان[٢] في آخره وسماه «تنبيه الخلان على الإعلان» .

وأبرز ما جاء في دليل الحيران هو بيان ما جرى به العمل من خلافيات الرسم في البلاد التونسية .

* شرح على مورد الظمآن للأستاذ محمد المكي بن محمد بن علي أبي حامد الرباطي (ت/١٣٥٥هـ)[٣] .

* إرشاد الإخوان إلى شرح مورد الظمآن[٤] للعلامة الكبير علي بن محمد بن حسن الضباع (ت/١٣٨٠هـ) .

* لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن[٥] للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار من علماء الأزهر المعاصرين . وهو شرح يناسب طلبة معاهد القراءات في الأزهر ، وفق المنهج المقرر .

دراسة نظمه «عمدة البيان» :

نظم الخراز -أولا- نظما في الرسم سماه عمدة البيان وذيله بالضبط الذي هو اليوم موصول بمورد الظمآن .

قال ابن عاشر : عمدة البيان الذي رأيته للناظم ، إنما هو نظمه الرسمي الذي نظمه قبل مورد الظمآن ، وذيله بالضبط المتصل بمورد الظمآن اليوم ، وعليه بني العدد المذكور في الذيل ، وفيه يقول :

«سمَّيتُـــه بعمـــــدة البيـــــان فـي رَسْم ما قد خُطَّ في القرآن»[٦]

---

(١) انظر : ترجمته في تراجم المؤلِّفين التونسيين ٢٢٩/٤ .

(٢) هو الإعلان بتكميل مورد الظمآن لابن عاشر .

(٣) انظر : معجم المحدثين والمفسرين والقراء ص ٣٧ .

(٤) مخطوط ذكره شيخنا الأستاذ عبدالفتاح المرصفي في هداية القاري : ٦٩١ .

(٥) طبع في القاهرة ط ٢ سنة ١٣٨٩هـ ط/محمد علي صبيح .

(٦) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢ .

ويظهر ذلك جلياً في اختلاف التاريخ والعدد في آخر كل من عمدة البيان والمورد ؛ لأن العدد الذي في الضبط كان جملة للرسم والضبط ، ثم زاد الذي في الرسم ، وبقي عدد الضبط على ما كان عليه(١) .

وأما الزيادة فإنما هي في الرسم ، وأما الضبط فلم يزد ولم ينقص ، فكأنه غفل عن الأول .

فبلغ عدد الرسم والضبط الأول أربعة عشر وخمسمائة بيت ، أنشأه في عام ثلاث وسبعمائة وهو المسمى : «بعمدة البيان»(٢) .

قال الجزولي : «فعدد الضبط أربعة وخمسون ومائة بيت ، وبقيت ستون وثلاثمائة بيت للرسم ، هذا عدد الضبط والرسم على الجمع الأول ، وعدد الرسم على الجمع الآخر كما ذكر الناظم(٣) ، وبقي عدد الضبط على العدد الأول(٤)» .

واستمر هذا الضبط موصولاً بـ«عمدة البيان» إلى سنة ٧١١هـ ، فأوصله بـ«مورد الظمآن» ، ولم يتهيأ له تغيير العدد ، ولذلك تجد جميع شراح الضبط يقولون : «إن المشار إليه في قوله : «هذا تمام نظم رسم الخط . . .»(٥) إلى آخر بيت من «عمدة البيان» ، وليس لآخر بيت من «مورد الظمآن»(٦) .

من هذا تبين أن نظم الضبط لم يبد له كما بدل الرسم الأول ، وبين سبب ذلك الرجراجي بقوله : «أطلق الأحكام في هذا الرجز المشتمل على الضبط ولم يسندها إلى أربابها ، كما فعل في هذه النسخة الثانية ؛ لقلة الخلاف بينهم في أحكام الضبط

---

(١) شرح مورد الظمآن لأبي عبدالله المجاصي ورقة ٨٢ .

(٢) مورد الظمآن للناظم ص ٥٢ .

(٣) مورد الظمآن للخراز ص ٤١ .

(٤) إعانة الصبيان على عمدة البيان للجزولي ورقة ٤١ ، شرح مورد الظمآن للمجاصي ورقة ١٦ ، ١٧ ، مجموع البيان لأبي الحسن ورقة ٩٢ ، دليل الحيران للمارغني ص ٤٢٩ .

(٥) أول بيت في الضبط ، انظر : ذيل مورد الظمآن ص ٤٢ .

(٦) شرح المجاصي على الضبط ورقة ١ ، «إعانة الصبيان على عمدة البيان» للجزولي ورقة ٤١ ، دليل الحيران ص ٣١٣ .

بخلاف أحكام الرسم»[1] . ومن ثم أرى تسمية ضبط الخراز بـ«مورد الظمآن» أو ذيله غير وجيه ، فالأولى أن يسمى : «عمدة البيان في رسم ما قد خط في القرآن»[2] ، وهو يضم نظم الرسم الأول مع هذا الضبط الموصول اليوم بمورد الظمآن ، والدليل على ذلك أن كثيرا من علماء الضبط والرسم قاموا بشرحه كالرجراجي وسماه : «حلة الأعيان على عمدة البيان» ، والجزولي وسماه : «إعانة الصبيان على عمدة البيان» ، كما سيأتي .

واعتمد الناظم في نظم ذيل «عمدة البيان» على كتاب النقط وكتاب المحكم كلاهما لأبي عمرو الداني ، وعلى كتاب ذيل مختصر التبيين في أصول الضبط ، وكتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين كلاهما لأبي داود .

قال في الطرر : «اقتصر على مذهب أبي داود ؛ لأنه كثيراً ما يعتمد عليه في هذا الرجز»[3] .

رتب الناظم أرجوزة الضبط على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة ، ولم يصرح بلفظ الباب ، وإنما يلوح له بقوله : «القول في أحكام وضع الحركه» ، «القول في السكون والتشديد»[4] . وفي الخاتمة ذكر بأنه أنشأها عام ٧٠٣هـ ، وذكر عدد الأبيات بأنها ٥١٤ بيتاً ، وهذا لا يصح إلا على اعتبار الجمع الأول ، أي عمدة البيان مع هذا الضبط ، وإلا فعدد الضبط ١٥٤ بيتاً فيكون عدد أبيات عمدة البيان في الرسم ٣٦٠ بيتاً ، وهو ناتج طرح عدد أبيات الضبط الموجودة حالياً من المجموع الذي ذكره في قوله :

«عـدتـــه أربعـــة وعشـــرة جـــاءت لخمسمـــائة مقتفـــرة»[5]

---

(١) حلة الأعيان على عمدة البيان ورقة ١٦ ، ومثله في الطراز : ص ٩ والناظم نفسه نبه على تغيير النظم الأول كما سبق في ص ٩٤ .

(٢) لأن مؤلفه سماه بهذا الاسم ، انظر دليل الحيران ص ٦ .

(٣) تقييد على الضبط ورقة ٢٥٢ .

(٤) انظر : ذيل مورد الظمآن من ٤٢ ، ٤٤ .

(٥) المرجع السابق : ص ٥٢ ، ٥٣ .

التعقيبات والشروح على «عمدة البيان» :

بلغ من عناية العلماء بهذا النظم أن تركزت حوله الدراسات من جهات مختلفة ، فمنهم شارح مطول أو مختصر ، ومنهم معقب ومستدرك ، وكون المتأخر يستدرك على من سبقه ، لا يطعن في عمله ، ولا يحط من منزلته ، بل إن المصنف قد يستدرك على نفسه عندما يراجع مؤلفاته ، وقد علمنا أن الناظم أعاد النظم مرات[1] ولا ضير في ذلك ، فالجواد يكبو والحسام ينبو :

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلُّها كفى المرءَ نُبلاً أن تُعدَّ معايبُه

وأهمل الناظم أموراً قيدها جماعة من علماء الرسم والضبط في تصانيف ، وبعضهم وضعها في نظم ثم شرحها ، فأرى أن الاقتصار على ظاهر المورد لا يكفي لتحرير مسائل الخلاف ، ولابد من الوقوف على هذه الإصلاحات والتقييدات ، ومن أهمها :

* تقييد إصلاحات ابن جابر الغساني[2] للأستاذ المحقق أبي عبدالله محمد بن جابر الغساني (ت/٨٢٧هـ)[3] .

تحتوي هذه الأرجوزة على ٩١ بيتاً ، تناول خلالها خمساً وأربعين موضعاً ما بين إصلاح وإيضاح .

* تقييد اصطلاحات على مورد الظمآن[4] لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي (ت/٩١٩)[5] .

---

(١) قال الجزولي : أعاده ثلاث مرات ، إعانة الصبيان على عمدة البيان ورقة ٣٩ .

(٢) منه نسخ : أربعة منها في خزانة تطوان برقم : ٦٤٨/١٨٣٨ ، ورقم : ٣٧١٦/٣٠٠٣ ، ورقم : ٦٤٨/٨٠م ، ورقم : ٦٤٨/١٨٣٥ كلها ضمن مجموع . انظر : المكتبة العامة بتطوان ٨٧ .

(٣) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص ٢٨٦ .

(٤) منه نسخة في خزانة تطوان برقم : ٦٤٨/٧٩ ، وأخرى بالمغرب برقم : ٦٤٨/١٨٣٥ .

(٥) مؤلف إنشاد الشريد في ضوال القصيد . انظر ترجمته في نيل الابتهاج ٣٣٣ ، وفهرس الفهارس للكتاني ٢٨٨ ، ٤٢١ ، ٨٩٠ .

* تقييد طرر على مورد الظمآن[1] ، وتعرف بالطرر الفاسيات ، متلقاة من شيوخ فاس ، قيدها الأستاذ الحافظ المقرئ محمد المدعو : شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني (ت/نحو ٩٢٩هـ)[2] .

قد ورد النقل فيها عن الخراز ، والشارح الأول ، وابن غازي وعن شيخيه : الأستاذ أبي الحسن علي بن أحمد الوهري ، والأستاذ أبي العباس أحمد بن أبي موسى الغيلاني ، مما يدل على أنهم شرحوا نظم الخراز ، والله أعلم ، وورد النقل فيها أيضاً عن غيرهم من علماء الرسم والضبط .

* ثم جاء في خاتمة هذه التقييدات : تقييد على الضبط موصولاً بالأول من شرح أبي زيد عبدالرحمن التنملي القصري الشهير بالفرمي[3] .

ويحتوي على مسائل وتنبيهات في الضبط مهمة جداً ، وإضافات تركها الناظم ، ولأهمية هذه التعليقات أشرت إلى بعضها في هوامش التحقيق .

* تقاييد على نظم الرسم والضبط[4] للأستاذ الحافظ أبي عبدالله محمد بن مجبر المساري (ت/٩٨٣هـ)[5] .

---

(١) انظر نسخه في فهرس الخزانة العامة ق ٣ ج ١ ص ٥ ، فهرس الخزانة الحسنية ٥/١ ، الخزانة التيمورية ٢٩٦/١ ، ولم يذكر اسم الجامع إلا في نسخة الخزانة التيمورية برقم : ٢١٣ . وجاء في بعض نسخ الخزانة العامة أن الجامع من تلاميذ أبي عبدالله بن غازي ، فالجامع هو محمد شقرون الوهراني ، وهو فعلا تلميذ ابن غازي كما جاء في الطرر في مواضع كثيرة .

(٢) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ٢٨٠/٣ ، فهرس ابن غازي ١٠ .

(٣) منه نسخة في الخزانة الحسنية برقم : ٧/٧٤ ضمن مجموع ، وهي موصولة بالأولى خطا وورقا وأسلوبا ، وعليه فلا يبعد أن يكون مؤلفها محمد شقرون ، ومنه نسختان في الخزانة العامة بالرباط . انظر : ق ٣ ج ١ ص ٤ .

(٤) منه نسخة بالمغرب في دار الكتب الناصرية بتمكروت ضمن مجموع برقم : ١٨٧٦/ ، الرسم برقم : ١٧٦٣ ، والضبط برقم : ١٧٦٤ .

(٥) ترجمته في فهرس أحمد المنجور ص ٦٣-٦٥ ، نيل الابتهاج ٣٤٠ ، سلوة الأنفاس ١٢٨/٣ .

* «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان ، وما أغفله مورد الظمآن ، وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان ، وما جرى به العمل من خلاف الرسم في القرآن ، وربما خالف العمل فخذ بيانه بأوضح بيان»[1] للأستاذ أبي زيد عبدالرحمن بن القاضي (ت/١٠٨٢هـ) ، تناول في هذه الرسالة مسائل مفيدة في الضبط والرسم مستمداً في ذلك من شرح التنسي والدرة الجلية وغيرهما ، القسم الأول منه منثور والثاني منه منظوم .

* أرجوزة مكملة لمورد الظمآن ، وشرحها[2] كلاهما لمؤلف مجهول ، من تلامذة أبي زيد عبدالرحمن بن علي (ت/٩٩٩هـ)[3] .

* البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن[4] ، نظم نجل عمر البيوري[5] .

واستفاد من «الطراز» في إيضاح مسائل قسم الضبط .

* الإعلان بتكملة مورد الظمآن ، لابن عاشر (ت/١٠٤٠هـ) .

منظومة تحتوي على ستة وأربعين بيتاً ، كمل بها رسم الأحرف السبعة لباقي القراء ، شرحها المؤلف نفسه ضمن شرحه على المورد «فتح المنان» ، وشرحها إبراهيم بن أحمد المارغني (ت/١٣٤٩هـ) مستمداً من شرح ابن

---

(١) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٣٨ ، وقد حققه د . عبدالله بوشعيب البخاري ، واستدرك عليه تلميذ المؤلف إبراهيم بن علي الدرعي بزيادة حروف أغفلها الشيخ في كتابه «بيان الخلاف والتشهير» ، منه نسخة في ذيل بيان الخلاف في نسخة الخزانة الحسنية برقم : ٣/٧٤ .

(٢) منه نسخة ضمن مجموع برقم : ٣/٧٤ من ورقة ٤٣ إلى ٦٤ . فهرس الخزانة الحسنية ٢٨/١ .

(٣) ترجمة أبي زيد في نشر المثاني ٤١/١ .

(٤) منه نسخة في الخزانة الحسنية برقم : ٤/٧٤ ضمن مجموع من ٦٦-٧٦ ، وأخرى بدار الكتب الناصرية برقم : ٣٣١٤/٢٧٤٦ ب ، وثالثة بتطوان برقم : ٨٨٩/٢/٨١ .

(٥) لم أقف على ترجمته .

عاشر باسم «تنبيه الخلان على شرح الإعلان بتكميل مورد الظمآن»[1] .

الشروح على «عمدة البيان» :

* شرح المجاصي (ت/٧٤١هـ) على قصيدة الضبط[2] . وهو شرح مختصر جداً .
* تقريب معنى الضبط[3] للأستاذ أبي عثمان سعيد بن سليمان الكرامي (ت/٨٢٢هـ)
* حلة الأعيان على عمدة البيان[4] للرجراجي (ت/٨٩٩هـ) .

واستفاد منه أغلب الشراح ، ولم أجد منهم أية إشارة إلى النقل منه ، وهو شرح مطول ومستوعب لمسائل الضبط ، ولم يند عنه شيء ، إلى جانب كونه قد حفظ أقوال العلماء السابقين .

* الطراز في شرح ضبط الخراز للإمام أبي عبدالله التنسي (ت/٨٩٩هـ) ، سيأتي الكلام عليه بالتفصيل في محله إن شاء الله .
* شرح على ضبط الخراز[5] للأستاذ أبي زيد عبدالرحمن التنملي القصري

---

(١) مطبوع في آخر دليل الحيران سنة ١٤٠٢هـ مكتبة الكليات الأزهرية .
هذا ونسب في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٤١ تقييد إلى ابن القاضي ، وفي ٤٤٢ تقييدات على المورد لمجهول ، وفي ٤٥٨ طرر على ضبط الخراز لمجهول . ويظهر لي أنها وما نسبت لابن القاضي ليست تقييدات مستقلة ، بل هي نسخ من الطرر الفاسيات . والله أعلم .

(٢) له نسخة وحيدة فيما نعلم برقم : ١٠٤٤ في المكتبة الأحمدية بتونس ضمن مجموع .

(٣) منه نسخة في رامبور بالهند برقم : ٢٩٦ تجويد ٩٠٤٨ (م) ، وفي تطوان رقم : ٨٢/٩٨٠ ، وفي دار الكتب الناصرية رقم : ٣٣١٩ (ز) ضمن مجموع برقم : ٢٧٤٦ ، فهرس دار الكتب ٢/١٥٩ ، وفي الخزانة الملكية برقم : ٦٦٢٦ ، وفي خزانة أوقاف آسفي برقم : ١٢٤ ضمن مجموع .

(٤) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس رقم : ١٠٧٨١ في أكثر من ٣٠٠ ورقة ، فيها نقص بمقدار شرح ١٦ بيتاً ، انتهى المؤلف من تأليفه يوم الجمعة ٢٤ من ذي الحجة عام ٨٤٨هـ .

(٥) الصورة التي عندي من نسخة الخزانة الحسنية رقم : ٧/٧٤ ضمن مجموع ، فهرس الخزانة الحسنية ١٥/١ ، ونسختان في الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم : ٢٢٤٨وأخرى ضمن مجموع رقم : ٢١٣٨ ، فهرس الخزانة العامة ق١ ج١ ص٣ ، ٤ .

الفرمي ، ذكره صاحب الطرر الفاسيات ، ولم أطلع عليه ، ويدل النقل عنه على أنه متأخر عن الإمام التنسي ، وأن شرحه شرح مطول ، ولأهمية هذا الشرح استخرجت منه تقييدات على قسم الضبط للخراز .

* شرح على ضبط الخراز[1] لمؤلف عاش بعد المجاصي والفخار (ت/٨١٦هـ) ؛ لأنه نقل عنهما ، وهو شرح وسط بين شرح المجاصي وشرح التنسي .

* شرح على ضبط الخراز[2] لمؤلف عاش قبل (١٠٢٧هـ) .

* إعانة الصبيان على عمدة البيان[3] للأستاذ سعيد بن سعيد بن الحاج الجزولي عاش قبل (١١١٢هـ) ، وهو شرح موجز .

* وشرحه محمد بن سعد الكحلاني[4] ، وأبو الحسن علي بن محمد[5] ، وهناك شروح لمجاهيل[6] .

وتقدم ذكر شرح المخللاتي (ت/١٣١١هـ) والمارغني (ت/١٣٤٩هـ) عند ذكر الشروح على مورد الظمآن .

---

(١) منه نسخة في الخزانة العامة رقم : ١٧٤٥ د كتبت عام ١٢٩٨هـ ، فهرس الخزانة العامة بالرباط ق٣ ج١ ص٣ .

(٢) توجد منه صورة فيلمية في مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم : ٥٣٠٣ مصدرها القرويين ضمن مجموع كتبت عام ١٠٢٧هـ ، انظر : خزانة القرويين رقم ١٠٥٥ ، والفهرس الشامل -رسم المصاحف- ص ٤٢ .

(٣) منه نسخة في مكتبة الحرم النبوي ضمن مجموع رقم : ٨/٨٨ كتبت عام ١١١٢هـ ، وفي دار الكتب الناصرية رقم : ١٠١٧/١٥٣٧ ، وفي مكتبة متحف الجزائر رقم : ٤٠٥ (٢٩٧-٥٨٨) .

(٤) منه نسخة ضمن مجموع رقم : ١٩٥/٤ ، وأخرى برقم : ١٢٥ ، لائحة المخطوطات الحبسية المحفوظة بخزانة ابن يوسف بمراكش .

(٥) منه نسخة ضمن مجموع رقم : ٣٦٦ بخزانة ابن يوسف بمراكش .

(٦) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٥٥ و٤٥٦ .

* فـتح الرحـمن وراحـة الكسـلان في رسم القـرآن[1] للأسـتـاذ أبي زيد (ت/١٣٢٣هـ) .

والملاحظ عليـه أنه لم يأت بأبيـات الناظم ولا بما يدل على معناها إلا في قـسم الضـبط ، وشـرحهـا في إيجاز شـديد مسـتـمـدا من «الطراز في شـرح ضـبط الخـراز» للتنسي .

* السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل[2] للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار ، ألفه وفق المنهج المقرر لطلاب معاهد القراءات . وقد ظهرت استفادته من «الطراز» للإمام التنسي جلية ، ولقد بين فيه ما عليه عمل المشارقة في ضبط المصحف ، ولم نجد للمشارقة المعاصرين في هذا المجال غير سمير الطالبين للشيخ الضباع ، وإرشاد الطالبين للدكتور محيسن ، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الكتب فيمااستقر عليه عمل نقط المصاحف .

هذا ما تيسر لي جمعه . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

○ ○ ○ ○ ○

(١) رسالة طبعت في مصر ، طبع حجر سنة ١٣١٥هـ ، الخزانة التيمورية رقم : ٤٤٤ ص : ٢٩٨ تفسير ، انظر فهرس الأزهرية رقم : ٣١٤ (٢٢٣٢١) ج١ ص١١٨ .

(٢) طبع في القاهرة ط٢ سنة ١٣٩٠هـ ، مطبعة محمد علي صبيح .

الفصل الثاني

حياة الشارح

الإمام أبي عبد الله التنسي

ومؤلفاته

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه .

٢- ولادته ووفاته .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- مؤلفاته .

٦- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

اســـمـــه :

هو محمد بن عبدالله بن عبدالجليل الأموي ثمّ التِّنَسِي[1] ، بفتح التاء المشددة والنون وكسر السين ، هكذا ثبت بخط المؤلف في بعض كتبه[2] ، ولم أقف على خلاف في اسمه في كتب التراجم وممن تكلموا عليه ، إلا فيما أورده الدكتور عزت ، فأدرج «ابن يونس» بعد «محمد» وتبعه الدكتور الفرماوي[3] .

ومصنف الفهارس وضع مكانها «ابن علي»[4] في نسخة الطراز .

وهذا مدفوع بإجماع المصادر وكتب الإمام التنسي المخطوطة التي رجعت إليها ، وكلها تشير إلى أن اسمه ما ذكرت[5] .

---

(١) ومما يجب التنبيه له أن كثيرا ما تلتبس مدينة «تنس» بمدينة «تنيس» كسكين ، بكسر التاء والنون وتشديدها ، لأن كثيرا من أهل العلم ينسب إلى هذه ، فيقال : «التّنّيسي» ، كما ينسب إلى تلك ، فيقال : «التنسي» ، فيختلط مدلول النسبة لتشابه الكلمتين في مادة الحروف ، لذا وجب التمييز بينهما ، فالأولى تقع على شاطئ البحر المتوسط غرب العاصمة الجزائرية ٢٠٤كلم ، وأسسها المهاجرون الأندلسيون ، ولا تزال الثانية قرب دمياط بمصر ، وهي بحيرة أغرقها الماء .

تاج العروس للزبيدي ٤٨٤/١٥ ، الأنساب للسمعاني ٨٦/٣ ، معجم البلدان للحموي ٨٤/٢ .

(٢) نقل الزركلي صورة بخط الحافظ التنسي ،جاء فيها : «كمل السفر الثامن من كتاب فتح الباري . . .» ، نسخ جميع الديوان المذكور لنفسه بخطه : العبد الفقير . . .» ،وذكر اسمه المتسلسل .

الأعلام للزركلي المستدرك الثاني صورة رقم ١٦٤٧ ، ونص الإجازة في ثبت أبي جعفر البلوي ص ٣١٨ ، والأسفار الثمانية لفتح الباري بخط الحافظ التنسي لا تزال موجودة في مكتبة القرويين . الفهرس ١١٨/١ ، ١١٩ ، ١٢١ .

(٣) مقدمة المحكم لأبي عمرو : د . عزة ص٣٤ ، قصة النقط والشكل في المصحف الشريف : د . الفرماوي ص ١٢١ .

(٤) الورقة الأولى من نسخة الطراز رقم : ١٤٦٥ ، فيلم مكتبة المخطوطات الجامعة الإسلامية ، مصدرها الهند .

(٥) انظر : ديباجة وخاتمة مؤلفاته ، مثل نظم الدّر والعقيان .

أصلــه ونســـبه :

النسبة التي لم يعرف إلا بها هي : نسبته إلى «تنس» لكن جاء في بعض كتب التراجم منسوباً إلى مغراوة[١] ، وإلى بني أمية ، وإلى تلمسان[٢] وانفرد الونشريسي بقوله : «المزالي»[٣] ، والذي عليه أكثر العلماء هو الأول .

ونسبته إلى مغراوة انفرد بذكرها تلميذه المجاز أبو جعفر البلوي[٤] ، وجاءت هذه النسبة باعتبار خضوع «تنس» لقبيلة مغراوة[٥] .

أما نسبته إلى بني أمية ، فلعل أصله منهم ، أو من مواليهم في الأندلس ونزحوا إلى «تنس» ، كما قال البكري[٦] . ونسبته إلى تلمسان ، لأنه نزلها واستقر بها ، كما قال أحمد المقّري[٧] ، وشذ الونشريسي بذكره «المزالي» ، ولعلها خطأ في النسخ ، ويؤكد ذلك أن أحمد بابا نقل كلام الونشريسي ، ولم يذكر هذه النسبة[٨] .

ويبدو لي من جراء تسلسل الأحداث التاريخية أن أجداده من الأندلس من بني أمية أو مواليهم ، فنسب إليهم ، وهاجروا إلى «تنس» ، وعند ما خضعت لقبيلة مغراوة نسب إليها ، وتبقى نسبة مولده هي الأشهر والمعروف بها .

---

(١) العبر لابن خلدون ٢٤/٧ .

(٢) نفح الطيب للمقّري ٥٧٤/٢ ، ١١٣/٣ .

(٣) وفيات الونشريسي ص ١٥٣ ، ٢٧٤ .

(٤) ثبت أبي جعفر البلوي ص ٣١٨ .

(٥) تاريخ المغرب العربي : لسان الدين بن الخطيب ص ١٥٦ .

(٦) المسالك والممالك للبكري ص ٦١ .

(٧) نفح الطيب للمقّري ١٩٥/٦ .

(٨) نيل الابتهاج لأحمد بابا ص ٣٢٩ .

مـولــده ووفـاتــه :

لقد بحثت في تضاعيف كتب التراجم والمصادر عن مولده ، فلم أجد له ذكرا ، وهو أمر أغفله المؤرخون لكثير من العلماء ، لأنه لا يعرف ما سيكون من أمرهم .

وعن طريق الاستنتاج وملابسات الحال والقرائن ، قرّب تاريخ مولده الدكتور بوعياد ، حوالي سنة ٨٢٠هـ[١] ، وأكد نتيجة استدلاله بكلام للسخاوي في ترجمته للتنسي ، حيث قال : «بلغني في سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة ، بأنه حي مقيم بتلمسان جاز الستين»[٢] .

واعتمد في ذلك بما جرت به العادة أن الطالب بعد حفظه القرآن الكريم ، وبعض المتون ، يلتحق بالشيخ لأخذ العلم ، وعمره يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ سنة ، ومن المؤكد أن بعض الشيوخ الذين أخذ عنهم التنسي قد توفوا في العقد الخامس من القرن التاسع ، ومنهم : «ابن مرزوق» الحفيد المتوفى سنة ٨٤٢هـ[٣] ، وقد تتلمذ التنسي عليه ، فاستنتج ما تقدم .

أقول : العادة لا تطرد ولا تبنى عليها أحكام ؛ لأنها قد تنخرم ، وطلب العلم لا تحده السنون والأعوام .

والواقع الذي اتفق عليه أن التنسي توفي سنة ٨٩٩هـ[٤] ، وبلغ خبره السخاوي في سنة ٨٩٣هـ ، أنه جاز الستين ، فينتج من تاريخ وفاته أنه يكون جاوز الست والستين ، فيكون تاريخ ميلاده قبل سنة ٨٣٣هـ ، هذا القدر المؤكد .

---

(١) مقدمة تاريخ بني زيان للدكتور بوعياد ص١١ .

(٢) الضوء اللامع للسخاوي ١٢٠/٨ .

(٣) سيأتي ذكره ضمن شيوخ التنسي ص ١٢٨ .
نيل الابتهاج ٢٩٣ ، فهرس الفهارس ٣٩٤/١ .

(٤) وفيات الونشريسي ص١٥٣ ، ٢٧٤ ، نيل الابتهاج لأحمد بابا ٣٢٩ ، شجرة النور الزكية لمخلوف ٢٦٧ ، تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي ١٦٤/١ .

وفيما قبل ذلك ، وما ذكره الدكتور بوعياد يبقى مجرد تخمين وظن ، والله أعلم .

أما تاريخ وفاته : فلم يغفله واحد ممن تعرضوا لترجمته ، فقال أحمد الونشريسي : «توفي الفقيه الحافظ التاريخي ، الأديب الشاعر ، أبو عبدالله التنسي في جمادى الأولى سنة تسع وتسعين وثمانمائة»[1] . (الموافق لـ ١٤٩٤م) .

نشـــأتــه وأســـرتــه :

لم تسعفنا المصادر بأخبار شافية عن نشأته وحياته الأولى ، ولم نجد في كتب التراجم والتاريخ التي بين أيدينا ما يشير إلى أسرته وعشيرته الأقربين .

فالغموض يحيط بجوانب كثيرة من حياة الحافظ التنسي ، إلا ما صرح به أبو العباس الـمَقَّري ، فأورد سنده في رواية البخاري ومسلم عن طريق عمه سعيد ، وهو عن الحافظ أبي عبدالله التنسي ، وهو عن والده المذكور ، حيث يذكر أن والده كان من رواة الحديث ، ووصفه مرة بالعلم[2] ، ومرة بالحبر[3] ، ومرة بالإمام[4] ، وأخرى بأنه قد أفاد الجمع[5] .

---

(١) وفيات الونشريسي ص١٥٣ ، ٢٧٤ .

وانظر ترجمته في : نيل الابتهاج لأحمد بابا ص٣٢٩ ، البستان في ذكر علماء تلمسان ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، شجرة النور الزكية لمخلوف ص٢٦٧ ، فهرس الفهارس للكتاني ٢٦٧/١ ، كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٠٩ ، الضوء اللامع للسخاوي ١٢٠/٨ ، دائرة المعارف الإسلامية ج٥ حرف ت ص٤٩٨ ، تاج العروس للزبيدي مادة تنس ، توشيح الديباج للقرافي ص٢٧٠ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٢٢/١٠ ، الأعلام للزركلي ١١٦/٧ ، تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي ١٦٤/١ ، معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض ص١٥٩ ، ثبت أبي جعفر البلوي ٣١٨ ، ٣٦٠ ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث لمحمد الميلي ص ٨٦٧ ، تاريخ تلمسان لمحمد بن عمر ص٢٢٥ ، تاريخ الأدب الجزائري لمحمد الطمار ص ٢٨١ .

(٢) نفح الطيب لأبي العباس الـمَقَّري ٥٧٤/٢ ، فهرس الفهارس للكتاني ٢٦٨/١ .

(٣) نفح الطيب للـمَقَّري ٦٨١/١ .

(٤) أزهار الرياض للـمَقَّري ٣٤١/٤ .

(٥) نفح الطيب للـمَقَّري ٤٣٨/٢ ، انظر : نزهة الأنظار للورجليني ص ٤٢٦ .

ونظم ذلك في إجازة[1] :

«وقد أخذت جامع البخاري ... عن عمّي الإمام ذي الفخار
سعيد الذي نأى عن دنس ... عن شيخه الحبر التّنسي
أعني أبا عبدالله وهو عن ... والده محمد راوي السنن»

ونظم مثل ذلك في روايته للبخاري ومسلم ، وقال : وأروي أيضاً كتاب الشفا ، عن مولانا العم ، عن شيخه الإمام أبي عبدالله التنسي ، عن والده شيخ الإسلام الحافظ . . . التنسي[2] .

أما ابنه الثاني فقد انفرد بذكره أبو جعفر أحمد البلوي ، فقال :

«وسمعت عليه شيئاً عن البيوع من كتاب مسلم بقراءة ابنه أبي الفرج»[3] .

شيوخه :

توافر للحافظ التنسي طائفة من العلماء وكلهم من ذوي التصانيف في مختلف العلوم ، نظما ونثرا ، وكل منهم وصف بالفضل والعلم ، ونعتوا بالرواية والدراية وقد ألف فهرساً ، ذكر فيه مشايخه ، وقد ذكرها عبدالحي الكتاني فقال[4] : «وله فهرسة نرويها بأسانيدنا إلى أبي العباس المقَّري[5] ، وسعيد قدورة»[6] .

---

(١) نظمها بدمشق لعالم يدعى : «يحيى المحاسني» ، نفح الطيب للمقَّري ٤٣٨/٢ ، تعريف الخلف ٤٩/١ .

(٢) أزهار الرياض للمقَّري ٣٤١/٤ .

(٣) ثبت أبي جعفر البلوي ص ٣٢٠ ، ولم أجد له ترجمة ولا ذكرا فيما بحثت .

(٤) فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ج١ ص١٩٤ .

(٥) مؤلف كتاب «نفح الطيب» المتوفى ١٠٤١هـ ، تعريف الخلف للحفناوي ٤٨/١ ، معجم أعلام الجزائر لنويهض ص ٤٢ .

(٦) أصله من تونس ، ونشأ في الجزائر ، وولي الإفتاء بها ، وتوفي سنة ١٠٦٦هـ : هدية العارفين للبغدادي ٣٩٣/١ ، نشر المثاني للقادري ٦٠/١ ، معجم أعلام الجزائر لنويهض ص ٧٥ .

ولقد بحثت في فهارس مكتبة عبدالحي في الخزانة العامة ، فلم أعثر عليها ، لذلك سأعمد إلى ما ذكرته بعض المصادر ، إذ كثيرا ما يذكر المترجمون شيوخ المترجم لهم وتلاميذهم ، وما خلفوه من مصنفات .

ومن هؤلاء أحمد بابا ، لقد ذكر بعض العلماء الذين أخذ عنهم الحافظ التنسي فقال : «أخذ عن الأئمة : أبي الفضل بن مرزوق ، وقاسم العقباني ، وابن الإمام ، والإمام الأصولي محمد النجار ، وإبراهيم التازي ، والإمام ابن العباس ، وغيرهم»(١) .

ونضيف على ما ذكر : أحمد بن زاغو التلمساني(٢) ، ومحمد بن منظور الأندلسي الغرناطي(٣) ، والحسن بن مخلوف الشهير بأبركان(٤) .

وأرى من الأنسب المفيد أن أخصّ كل واحد منهم بكلام موجز ، مشيراً إلى أهم الملامح البارزة التي ساعدت على تكوين شخصية التنسي العلمية .

١- محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت/٨٤٢هـ)(٥) :

فقيه ، أصولي ، مفسر ، ناظم ، محدث ، مقرئ مجود ، حامل لواء السنة ، وداحض شبه البدعة ، سيف الله المسلول على أهل البدع الذائعة .

أخذ بالقاهرة عن ابن خلدون ، والفيروز آبادي وابن حجر وغيرهم ، وممن أخذ عنه : الثعالبي(٦) ، ويحيى المازوني(٧) ، والحافظ التنسي ، وله مصنفات في التفسير والحديث وغيرهما .

---

(١) نيل الابتهاج لأحمد بابا ص ٣٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٨ .

(٣) نيل الابتهاج ٣٢٣ ، أجاز الحافظ التنسي .

(٤) المرجع السابق ١٠٩ .

(٥) انظر ترجمته في : رحلة القلصادي ص ٩٦ ، نيل الابتهاج ص ٢٩٣ ، الضوء اللامع ٥٠/٧ ، والأعلام ٢٢٨/٦ .

(٦) صاحب الجواهر الحسان في تفسير القرآن (ت/ ٨٧٥هـ) انظر : تعريف الخلف ٦٨/١ ، معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض ٨٨ .

(٧) هو ابن أبي عمران المازوني (ت/٨٨٤هـ) ، نيل الابتهاج ٣٥٩ ، تعريف الخلف ١٨٩/١ .

٢- أحمد بن زاغو التلمساني (ت/٨٤٥هـ)[١]

فقيه مالكي ، مفسر ، أخذ عن أبي عثمان سعيد العقباني[٢] ، وعن المفسر أبي يحيى الشريف[٣] وغيرهما ، وأخذ عنه : ابن زكري[٤] ، والحافظ التنسي ، ويحيى المازوني . له مصنفات في التفسير والفقه والفرائض .

٣- محمد بن إبراهيم بن الإمام أبو الفضل التلمساني (ت/٨٤٥هـ)[٥]

فقيه إمام مفسر من بيت علم وجلال وفضل ، أحد أقران الإمام ابن مرزوق الحفيد .

٤- محمد بن النجار التلمساني (ت/٨٤٦هـ)[٦]

فقيه ، أصولي ، من أعيان فقهاء تلمسان ، أخذ عنه القلصادي ، وقال : «كانت له مشاركة في العلوم النقلية والعقلية»[٧] ، وذكر علوماً كثيرة ومتنوعة قرأها عليه ، كالتفسير والأصول والمنطق والبيان وغيرها .

٥- قاسم بن سعيد العقباني التلمساني ، يكنى أبا الفضل وأبا القاسم (ت/٨٥٤هـ)[٨]

من أشهر الأسر الماجدة والبيوتات النابهة في العلم ، سلسلة العلم سلفا وخلفا .

---

(١) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٧٨ ، توشيح الديباج للقرافي ٦٢ ، الفكر السامي للحجوري ٩١/٤ ، معجم أعلام الجزائر ٣٩ .

(٢) نسبة إلى «عقبان» قرية من قرى الأندلس ، انظر : درة الحجال ٦٣/١ .

(٣) هو عبدالرحمن بن محمد ، مفسر تلمسان (ت/٨٢٦هـ) . انظر : نيل الابتهاج ١٧١ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن زكري التلمساني (ت/٨٩٩هـ) . انظر : ثبت أبي جعفر ٤١٨ ، شجرة النور ٢٦٧ .

(٥) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٣٠٦ ، تعريف الخلف ٣٣٨/٢ ، درة الحجال ٢٨٩/٢ ، معجم أعلام الجزائر ٢٧ .

(٦) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٢٤١ ، تعريف الخلف ٥٧٣/٢ ، تاريخ تلمسان ٣٤ .

(٧) نقله ابن مريم في البستان ٢٢١ ، وصاحب شجرة النور ٢٥٥ ، ورحلة القلصادي ١٠٢ .

(٨) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٢٢٤ ، وتعريف الخلف ٩١ ، والمعيار المعرب ٣٠٣/٤ ، ٣١٣ .

٦- محمد بن العباس بن محمد ، العبادي ، أبو عبدالله بن العباس (ت/٨٧١هـ)[١]

الفقيه ، النحوي ، العالم ، المحقق ، المفسر .

٧- الحسن بن مخلوف ، الشهير بـ «أبركان» (ت/٨٥٧)[٢]

اتصف بالزهد والتصوف ، وذكر ابن مريم العلوم التي كان يتقنها ، منها : الحديث ، وعلم الفرائض ، والحساب ، وعلم الفقه .

٨- إبراهيم بن محمد بن علي ، أبو إسحاق ، أبو سالم التازي (ت٨٦٦هـ)[٣]

نزيل وهران متصوف مشـهور ، له قصائد تنطوي على معان صوفية[٤] ، كان إماما في علوم القرآن ، حافظا للحديث ، بصيراً بالفقه وأصوله ، آية في الفصاحة والتجويد .

تـلاميـذه :

انقطع الحافظ التنسي للعلم والتدريس والتصنيف ، حيث إنه كان يشغل جل وقته في المدرسة اليعقوبية[٥] ، وبمسجده ، وفي بيته[٦] ، ولا شك أن من كان هذا شأنه يلتف حوله طلاب العلم ، وقد رحل إليه طلاب من الأندلس[٧] ، وليس من السهل

---

(١) انظر ترجمته في : أزهار الرياض ٣٣٩/٤ ، البستان ٢٢٣ ، معجم المؤلفين ١٢١/١٠ .

(٢) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ١٠٩ ، البستان ٨٧ ، وفيات الونشريسي ١٤٥ ، ٢٥٥ ، ومعنى «أبركان» في لغة البربر : الأسود .

(٣) انظر ترجمته في : شجرة النور ٢٦٣ ، درة الحجال ١٧٩/١ ، سلوة الأنفاس ٢٤/١ ، و«التازي» نسبة إلى مدينة «تازا» في المغرب التي ولد فيها ، انظر : وصف أفريقيا للوزان ٣٥٤/١ .

(٤) حيث جعل أحكام وأوجه الاستعاذة والبسملة والوصل والسكت لقراءة قصائده ، انظر : ثبت أبي جعفر ٣٢٧ ، والبستان ٦٠ .

(٥) وهي التي بناها أبو حمو موسى الثاني سنة ٧٦٣هـ بتلمسان ، انظر التعريف بابن خلدون ٦٤ ، نظم الدر والعقيان ١٨٠ .

(٦) ثبت أبي جعفر ٣٢٠ ، ٣٧٠ .

(٧) مثل أحمد بن داود الأندلسي .

حصرهم ؛ لتفرقهم في مختلف المصادر ، وأخص بالذكر طائفة منهم :

١- أحمد البرنسي الشهير بـ «زرّوق» (ت/٨٩٩هـ)[١]

كان واسع المعرفة في القراءات والحديث والفقه ، وله مصنفات عديدة .

٢- أحمد بن محمد بن محمد بن الحاج التلمساني(ت/في حدود ٩٣٠هـ)[٢]

تتلمذ على الحافظ التنسي ، وكان إماماً فاضلاً ، مقرئا ماهراً ، وله مؤلفات .

٣- أحمد بن علي بن داود البلوي[٣]

الفقيه المتفنن ، المشارك المصنف ، الناثر الأديب ، الناظم البليغ ، أخذ عن والده ، والحافظ التنسي وغيرهما ، لم تعرف وفاته ، إلا أن والده أبا الحسن المقرئ توفي ٨٩٨هـ .

٤- محمد بن صَعَد ، أبو عبدالله التلمساني (ت/٩٠١هـ)[٤]

الإمام العلامة المؤرخ ، صاحب «النجم الثاقب» في تراجم المغاربة والمشارقة[٥] .

٥- محمد بن محمد بن العباس التلمساني (كان حياً في حدود ٩٢٠هـ)[٦]

الفقيه ، النحوي ، الإمام ، المحقق ، أخذ عن علماء تلمسان وغيرهم ، ولازم الحافظ التنسي عشرة أعوام ، وله شرح في المسائل المشكلات في مورد الظمآن ، أجاب عنها .

---

(١) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٨٥ ، البستان ٤٥ ، توشيح الديباج ٦٠ ، تاريخ الأدب : عمر فروخ ٦٧٣/٦ . كان جده أزرق العينين فلقب «زرّوق» .

(٢) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٨٨ ، تعريف الخلف ٤٣/٢ ، معجم أعلام الجزائر ٤١ .

(٣) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٩٠ ، شجرة النور ٢٧٣ ، توشيح الديباج ٥٤ ، وذكر محققه أنه توفي سنة ٨٣٠هـ ، وهو وهم وخطأ صريح .

(٤) مترجم في شجرة النور ٢٦٨ ، والبستان ٢٥١ ، ومعجم المؤلفين ٣٠٨/٨ .

(٥) مخطوط في ٨ أسفار بالمكتبة الملكية رقم : ٢٤٩١ ، ونسخة أخرى برقم : ٥٧٢١ ، وبالخزانة رقم : ١٢٩٢ كلاهما بالرباط .

(٦) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٣٣٤ ، والبستان ٢٤٩ ، وشجرة النور ٢٧٦ .

٦- أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق الكفيف[١]

أخذ عن والده الكفيف ، والحافظ التنسي وغيرهما ، كان نجيبا صالحاً من أهل تلمسان ، ولم يذكروا تاريخ وفاته .

٧- محمد بن مرزوق السبط (ت/بعد ٩٢٠هـ)[٢]

أخذ عن خاله ، والإمام التنسي وغيرهما ، له مشاركة في الفقهيات والأصول وغير ذلك .

٨- بلقاسم بن محمد الزواوي (ت/٩٢٢هـ)[٣]

فقيه مالكي ، أخذ عن الحفيد ابن مرزوق وقاسم العقباني والحافظ التنسي وغيرهم .

وهناك تلاميذ للتنسي أغفلتها بعض المصادر التي ترجمت للإمام . بينما ذكروا من بين تلاميذه عبدالله بن جلال[٤] ، وتبين عند التحقيق أنه ولد سنة ٩٠٨هـ ، أي بعد وفاة الحافظ التنسي بتسع سنوات ، وتوفي سنة ٩٨١هـ ، وعلى هذا لا يمكن أن يكون من تلاميذه[٥] ، إلا أن يكون غيره ، والله أعلم .

مـؤلفـاتــه :

شارك التنسي في عدة فنون وبرز فيها ، وصنف وتفنن وأجاد ، وخلّف كتباً ورسائل ذات شأن ومكانة في علم الضبط ، والأدب ، والتاريخ ، والفقه ، وهذه المصنفات قامت على استيعاب العلوم الإسلامية ، في اللغة والأدب والتاريخ والنظم ، ويدل لذلك المجموع الذي صنفه ، وضمنه ألوانا من المعارف ، وأشتاتاً من ضروب المعرفة ، وتشمل مجالات مختلفة .

---

(١) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٨٨ ، البستان ٥٢ ، توشيح الديباج ٥٦ ، انظر : مقدمة المسند الصحيح له ص١٦ .

(٢) انظر ترجمته في : ثبت أبي جعفر ٤٤٧ ، نيل الابتهاج ٣٣٤ ، نفح الطيب ٤١٨/٥ .

(٣) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ١٠٢ ، ٣٢٩ ، والبستان ٧١ ، ٢٤٨ ، وشجرة النور ٢٦٧ .

(٤) شجرة النور ١٦٧ ، نيل الابتهاج ٣٢٩ ، البستان ٢٤٩ .

(٥) انظر ترجمته في : درة الحجال ٢١٤/٢ ، لقط الفرائد لابن القاضي ٣١٢ ، وفيات الونشريسي ٢٠٤ .

وأذكر فيما يلي هذه المؤلفات مستمدا من المصادر والمراجع ، وأخص كل كتاب بشيء من البيان ؛ لأن عنوان بعضها قاصر جداً عما هو في الكتاب :

١- الطراز في شرح ضبط الخراز :

شرح فيه قسم ضبط الخراز المتصل بذيل مورد الظمآن ، وسيأتي الكلام على هذا الكتاب مفصلا ؛ لأنه بيت القصيد ، وما وضعت هذه الدراسة إلا من أجله .

٢- راح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمو من الشعر ، وقيل فيه من الأمداح ، وما يوافق ذلك على حسب الاقتراح : ويتبين من عنوانه أنه كتاب جمع فيه التنسي شعر أبي حمو الزياني ، وأضاف إلى ذلك ما مدحه به الشعراء[١] ، وكان المؤلف قد وعد بتأليف هذا الكتاب في كتابه الكبير «نظم الدر والعقيان»[٢] ولقد بحثت -فيما تيسر لي- عن هذا الكتاب ، فلم أجده ، وقد سبقني إلى ذلك كثير من الباحثين ، ولكن بدون جدوى[٣] .

٣- فهرسة بأسماء مشايخه :

وقد ذكرها عبدالحي الكتاني[٤] .

٤- تعليق على مختصر ابن الحاجب في الفقه : قال أحمد بابا : «سمعت أن له تعليقاً على فرعي ابن الحاجب»[٥] ، وهو نفسه لم يتحقق من صحة الخبر ، ولم يذكره غيره[٦] .

---

(١) نيل الابتهاج ٣٢٩ ، نفح الطيب ٥١٣/٦ ، ٥١٥ .

(٢) نظم الدر ورقة ١٦٦ ، والباب الذي حققه الدكتور بوعياد ١٧٨ .

(٣) فهو في حكم المفقود ، انظر تاريخ بني زيان مقدمة المحقق ٢٧ ، تاريخ دولة الأدارسة من نظم الدر ، مقدمة المحقق د . عبدالحميد ١٨ .

(٤) فهرس الفهارس ١٦٨/١ ، ٤٢٣ ، ولم نعثر عليها في مكتبته بالخزانة العامة بالرباط ، ولا الدكتور بوعياد كما في مقدمة تحقيق الباب السابع من نظم الدر ٢٤ .

(٥) نيل الابتهاج ٣٢٩ ، تعريف الخلف ١٦٤/١ .

(٦) مقدمة تحقيق الباب السابع ص ٢٥ ، والكتاب في حكم المفقود ، انظر : مقدمة تاريخ دولة الأدارسة ١٨ . وأرى أن يستمر البحث ، ولا سيما ضمن المجاميع .

٥- كتاب في إسلام أبي طالب :

وقد انفرد بذكره السخاوي بصيغة التمريض[١] ، ولم يذكره غيره ، ولا وجدناه في آثار المؤلف المخطوطة ، بل ورأيته قد بيّن فساد مذهب الشيعة في نظم الدر[٢] ، إلا أنه ذكر فيه عن أبي طالب :

أنه صدق بقلبه ، ولم يصرح بالشهادتين ، ثم قال : فلا يبعد أن يحكم له بالإيمان على أحد القولين الذين ذكرهما عياض وغيره فيمن صدق بقلبه ، ويكون عاصيا بترك الشهادة غير مخلد ، ويكون ما روي في الحديث عنه ﷺ فقال : «**هو في ضحضاح من نار**» ، إنما كان لعصيانه في ترك التصريح بالشهادة[٣] .

وهذا لا يصح ، لما جاء في الصحيحين عن سعيد بن المسيب : «**وكان آخر ما قال أبو طالب : هو على ملة عبد المطلب**»[٤] . ولنصوص أخرى معروفة لدى أهل العلم[٥] .

٦- رسالة مطولة عن مسألة يهود «توات»[٦] :

عندما شيد يهود توات بيعة لهم في «تمنطيت» : أكبر قصور توات ، أمر الشيخ محمد بن عبدالكريم المغيلي[٧] (ت/٩٠٩هـ) بهدمها ، فعارضه بعض العلماء ، واشتد الخلاف فيما بينهم ، فراسلوا كبار علماء البلاد يستفتونهم في القضية ، وقد كان الإمام التنسي من بين العلماء الأجلاء الذين قصدهم الفريقان ، وقد أرسل المغيلي

---

(١) الضوء اللامع ٢١٠/٨ .

(٢) انظر : ورقة ٥٩ و٦٥ .

(٣) نظم الدر ورقة ٢٧ .

(٤) تيسير العزيز الحميد ٣٠٠ ، فتح الباري ١٦٨/٨ ، وصحيح مسلم (مع النووي) ٤٠/١ .

(٥) انظر : الآية ١١٣ من التوبة وتفسيرها عند ابن كثير ٤٠٧/٢ ، والآية ٥٦ من القصص في تفسير ابن كثير ٢٥٥/٦ ، والآية ٢٦ من الأنعام وتفسيرها عند ابن كثير ٢٤٢/٣ .

(٦) «توات» ناحية على وادي الساورة في وسط صحراء الجزائر ، تضم عدة واحات أو قصور ، كما يسميها سكان الجنوب ، وأهمها في القديم «تمنطيت» ، وأهمها اليوم «أدرار» . انظر : العبر لابن خلدون ٥٦/٧ .

(٧) الداعية الكبير الذي قاوم اليهود وهدم بِيَعهم ، كان صلبا في الحق لا يتوانى ولا يجامل ، رحمه الله . انظر ترجمته : في نيل الابتهاج ٣٣٠ ، والبستان ٢٥٣ ، وأعلام الجزائر ١٥٧ .

كتابا[1] إلى العلماء في فاس وتلمسان وتونس ، ووردت عليه ردود مختلفة ، فاعتمد على فتوى التنسي المطولة وحطم هو وأتباعه بِيَع اليهود[2] .

٧- نظم الدر والعقيان في التعريف بسلف بني زيان ، ومن سلف من ملوكهم الأعيان[3] : وهو في مجلدين يضم خمسة أقسام أو أجزاء ، وكل قسم يعتبر كتابا مستقلا في مضامينه وحجمه .

ألفه للملك محمد المتوكل[4] في مقابل الإحسان الذي أحسن إليه ، حيث مكنه من التدريس في المدرسة اليعقوبية وفي المسجد وفي المنزل ، فصنف له تصنيفاً ملوكيا لحمله على النصح للرعية والعدل[5] .

وجاء في دائرة المعارف : «وقد ألف هذا الكتاب على غرار مصنفات ذلك العهد فهو ليس تاريخاً فحسب ، وإنما هو ديوان شعر وأدب وحِكم وملح ونوادر أيضاً»[6] .

فقد ذكر في القسم الأول نسب الملِك ، وفضل العرب وقريش ، وشرف بني هاشم وفضل علي وأولاده وخصوصاً الحسن والحسين ، وشرف عبدالله الكامل وبنيه ، وخصوصاً الأدارسة منهم ، وشرف بني زيان ، وتتبع دولهم إلى دولة المتوكل فخر الزمان ، (في سبعة أبواب)[7] .

---

(١) اسمه : «مصباح الأرواح في أصول الفلاح» ، حققه الأستاذ رابح بونار ، طبعته الشركة الوطنية بالجزائر .

(٢) انظر نص الفتوى بكامله في : المرجع السابق ، وفي المعيار ٢١٨/٢ .

(٣) جاء العنوان في بعض المخطوطات بزيادة أو حذف واختصار ، ولقد اخترت هذا ؛ لأنه الأنسب والأوعب لمضامين الكتاب ، وكذا ذكره تلميذه -وهو الأعرف بشيخه- في ثبت أبي جعفر ٣٧٢ . وما اختاره بعضهم غير سديد ، انظر : مقدمة الباب السابع ص ٣٧ .

(٤) كان المؤلف قد وعد أن يؤلف كتاباً في ذكر مناقب السلطان محمد المتوكل ، لكنه لم يؤلف هذا الكتاب كما كان ينوي ، لخلو المصادر والمراجع عن ذكره ، والله تعالى أعلم . انظر : نظم الدر ، الباب المحقق ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٥) انظر : ورقة ٣ .

(٦) دائرة المعارف ٤٩٨/٥ .

(٧) انظر ورقة ٤ ـ ٥ إلى ١٣-١٩-٣٢-٦٤-٨٢-١٢٤ .

وذكـر في القـسم الثـاني خصـال الملِـك المحـمـودة ، من الجـود والشـجـاعـة والحلم والعدل ، (في ثلاثة أبواب)[١] .

وذكر في القسم الثالث ملحاً ونوادر مستظرفة رويت عن أصناف الناس المختلفة من الملوك والخلفاء ، والشعراء والصلحاء ، والصبيان والنساء ، والمغنين والمغفلين والنهماء ، وغيرهم من طبقات الناس ، (في ستة عشر باباً)[٢] .

وذكـر في القـسم الرابع مـحـاسن الكلام المنثـور والمنظوم من حـيث البـلاغـة والفصاحة ، (في ثمانية أبواب)[٣] .

وذكر في القسم الخامس المواعظ والحكم عن الأنبياء والحكماء ، (في أربعة أبواب)[٤] .

فعنوان هذا الكتاب -كما ترى- قاصر جداً عن بيان محتوياته . ذكره تلميذه أحمد ابن داود ضـمن مؤلفـاته ، ثم قـال : «احـتـوى على فنون من الأدب جـمـة ، وأفـرد فيـه للبـديع باباً ، اسـتـوعبـه فـيـه اسـتـيـعـاباً ، وهو -بالجـملة- من أدل الدلائل على فضل الرجل وحفظه واتساع باعه»[٥]

وحُـقق أجـزاء من هذا الكتـاب[٦] ، وتُرجم البـاب السـابع -شـرف بني زيان- إلى اللغة الفرنسية[٧] .

---

(١) انظر ورقة ١٢٥-١٤٢-٢٣٥-٢٤٨ .

(٢) انظر ورقة ١٠٢-١١٨-١٢٧-١٣٧-١٥٣-١٥٨-١٦٤-١٨٢-٢٠٨-٢٢٥ .

(٣) انظر ورقة ٢٣٣-٢٥٨-٢٦٢-٢٧٨-٢٨٥-٢٩٧ .

(٤) انظر ورقة ٣٠٤-٣٠٩-٣٢٢-٣٢٨ .

(٥) ثبت أبي جعفر ٣٧٢ .

(٦) حقق الدكتور عبدالحميد حاجيات الفصل الثاني من الباب السادس قسم الأدارسة من ورقة ٧٤ إلى ٨٢ معتمداً على خمس نسخ ، لـيس منها النسـخة التي عندي ، وطبع بـالجزائـر .

(٧) قام بالترجمة القسيس الأب «بارجيس» الفرنسي ، ثم حققها الدكتور بوعياد من ورقة ٨٢ إلى ١٢٤ في رسـالة الدكـتوراه معـتـمداً على نسخ ليس فـيـها النسـخـة التي عندي ، وطبع بالجزائر سنة ١٤٠٥هـ .

٨- مختصر التلمسانية[١] ، منظومة :

ذكرها تلميذه ، وقال : حذف فيها حشوها ، وقال لي : ولكني لم أخرجه لما سمعت بنظم شيخنا الإمام محمد بن مرزوق الذي اختصرها فيه ، يعني : المسمى بـ «منتهى الأماني»[٢] .

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

كان التنسي شخصية علمية مشاركا في كل العلوم ، مصنفا أديبا مقرئا ، مفسرا ، وأعجب به علماء أجلاء في عصره وما بعده ، ونعتوه بأوصاف علمية ، بوأته مكانا عاليا في عيون معاصريه ووثقوا بعلمه ، حيث كان له أكثر من مجلس للتدريس والإفتاء .

فاهتم بدراسة القرآن تفسيرا وقراءة ، والحديث والفقة والعربية ، حتى نال شرف لقب الإمامة والحفظ ، ولا تخلو كتب معاصريه ، ومن جاء بعدهم ، من الاستشهاد بأقواله ، ورواياته .

قد تبين لي من خلال آثاره المخطوطة ، وبعد الوقوف على جوانب منها ودراستها ، أن الإمام التنسي نبغ في ميادين شتى من العلم والمعرفة ، وصار من العلماء الذين لهم مشاركة في أكثر من فن ، وقد ساعده على تقدمه وعلو شأنه في مختلف الفنون ، ونبوغه في أكثر من ميدان -إلى جانب ما كان يحظى به من ذكاء وحفظ واطلاع واسع- وجود العلماء البارزين كـ «بني مرزوق ، والعقبانيين» وهجرة علماء الأندلس إلى تلمسان مما مكنه من الأخذ على أئمة كثيرين منهم .

وبعد استقراء وفحص لمخطوطاته ، لا يسعني إلا أن أقول : إن الإمام التنسي كان موسوعة علمية وأدبية بدون منازع ، ويشهد لذلك مجموعه الضخم ، المسمى : «نظم الدر والعقيان» . فقد كتب في التاريخ والسيرة ، والأدب -بنوعَيه المنظوم والمنثور- ، والسياسة والأخبار ، والمواعظ والحِكم والشعر ، والفرائض ، والقصص ، والفتاوى ،

---

(١) التلمسانية أرجوزة مشهورة في الفرائض للفقيه المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني (ت/٦٩٠هـ) ، تعريف الخلف ١٣/١ الديباج لابن فرحون ٩٠ .

(٢) ثبت أبي جعفر ٢٩٣ ، ٣٧٣ .

والضبط ، لم يدع صنفا من صنوف المعرفة إلا كتب فيه ، كما يتضح في آثاره .

وإن انقطاعه للتدريس في المدرسة اليعقوبية ، وفي مسجده ، وفي منزله ، وملاحقة طلاب العلم له ، يدل على غزارة علمه ، وتمكنه منه ، فمعينه لا ينضب ، وكان يستفيد منه العالم والمتعلم ، كما في قضية توات ، ولا يمكن حصر الأقوال التي قيلت فيه ، من حيث التبجيل والتقدير .

والألقاب العلمية التي خص بها ، كل وصف ولقب له ما يبرره ويدل عليه ، كما تلمس ذلك في آثاره .

وصف الونشريسي الإمام التنسي بقوله : «الفقيه الحافظ التاريخي الأديب الشاعر»(١) .

ومن أهم الصفات التي لازمته هي : «الحافظ» ، بحيث إذا أطلقت في المغرب ، لا تنصرف إلا إليه ، فقد سمّاه المقّري : «حافظ عصره»(٢) ، وسماه «حافظ المغرب» .

ومن تأمل فتواه في قضية يهود «توات» علم أنه حافظ للأحاديث والآثار ومذاهب الفقهاء .

وقال الشيخ محمد الميلي : «وانتهت رئاسة الحديث وسائر الفنون في القرن التاسع إلى الحافظ التنسي»(٣) .

ومن عنايته بالحديث وعلومه أنه نسخ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، نسخه في ثمانية أجزاء ، حيث جاء في نهاية السفر الثامن ما نصه : «وبتمام هذا السفر المبارك ، كمل جميع الديوان المذكور . . . لنفسه بخطه العبد الفقير إلى الله تعالى : محمد بن عبدالله بن عبدالجليل الأموي ثم التنسي ، ينفعه الله به دنيا وأخرى ، وحفظه من شر كل شر ، وجعله من أهل العلم والعمل آمين»(٤) .

---

(١) نيل الابتهاج ٣٢٩ .

(٢) نفح الطيب ٢/٥٧٤ .

(٣) تاريخ الجزائر له ٨٦٧ .

(٤) فهرس المخطوطات خزانة القرويين ١/١١٨ ، ١١٩ ، ونقل منه الزركلي في الأعلام صورة خطية رقم : ١٦٤٧ ، المستدرك الثاني .

فهو «الفقيه» ويدل على ذلك رجوع كبار العلماء في عصره إليه باستفتاء في قضية يهود توات .

ونبغ في علم التفسير بشخصية مستقلة ، لذلك خصص له أياماً سماها تلميذه «أيام التفسير»[1] . وهذا يدل على تمكنه في علوم القرآن والتفسير .

وقد وصف بالتاريخي ، ويتبين ذلك من خلال كتابه «نظم الدر والعقيان» .

وقد وصف بالشاعر ، حيث نظم قصائد على غرار شعر القدماء ، وأورد في نظم الدر من شعره قصيدة في مدح المتوكل وأولاده ، تحتوي على أربعة ومائة بيت من البحر الطويل ، على نمط القصيدة العربية ، وقد يظهر ذلك جليا من خلال كتابه : «راح الأرواح» ، حيث أضاف إلى ما رواه من الشعر مما هو على وزنه ورويّه . وكان له بصر بالنقد ، حيث انتقد لسان الدين بن الخطيب في قصيدته :

«أطَلعْن في سدَف الفروع شموسا ضحِك الظلامُ لها وكان عبوسا»

وقال : «إن لسان الدين ، قد حذا في هذه القصيدة حذو أبي تمام في قصيدته :

«أَقَشيب ربعهمُ أراك دَرِيسا تَقْري ضيوفَك لوعة ورَسِيسا»

واختلس كثيراً من ألفاظها ومعانيها[2] .

وقد وصف بالأديب المطلع خاتمة الأدباء ، وهذا الوصف يتجلى في كتابه المسمى : بـ«نظم الدر والعقيان . . .» حيث بان فضل الرجل وقوة بيانه في الأدب ، وبراعته في علوم اللغة التي هي قوام التأليف والتصنيف .

وأعجب بشخصيته العلمية علماء أجلاء في عصره ومن بعدهم ، ووثقوا بعلمه وعملوا بفتواه ، وتحاكموا إليه عند النزاع ، لصلابته في الحق وشجاعته ، وتضافرت أقوالهم وشهاداتهم من معاصريه ومن جاء بعدهم على توثيقه وتعديله ، وعلى الاعتراف بعلمه الغزير ، واطلاعه الواسع ، وعلى الثناء عليه لتقواه وورعه ، وزكوا

(١) ثبت أبي جعفر ٣١٩ ، البستان ٢٤٩ ، تاريخ الأدب : د . عمر فروخ ٦٨٠/٦ .

(٢) نفح الطيب ١٩٥/٦ ، أزهار الرياض ٢٥٧/١ .

خلقه وعلمه ، وإيمانه الناصع ، وعدم المداهنة ، وكان لا يلتفت -لشدة إيمانه- لما يترتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وعلى حرصي الشديد وتتبعي أقوال العلماء فيه ، في المصادر والمراجع ، لم أجد إلا الثناء الحسن والاعتراف بفضل الرجل وتوثيقه ، ولم يتهم ببدعة ولم يغمز بحال ، واستقصيت ذلك في المصادر والمراجع وفي الدوريات ، لم أجد إلا عبارات التبجيل والإكرام ، حتى المستشرق : «شيربونو» الفرنسي ، أعجب بالتنسي وقال : «لأنه كتب في عصر ساد فيه الحكم المطلق» ، وقال : «إن فكرته الرئيسية تتمثل في إظهار ما امتازت به العبقرية العربية عن سواها ، وإنه لم يقرأ أجمل من القسم الرابع من الكتاب -نظم الدر- منذ تأليف د . ساسي عن بلاغة المسلمين»(١) .

وهكذا اتفق السلف والخلف على تعديله وتوثيقه إلا أن بعض من تناول الإمام التنسي بالدراسة ، ذكره وجرحه «بإفراطه في التملق لبني زيان» بحجة أنه«سكت عن بعض الجرائم التي ارتكبها الملوك أو أبناؤهم»(٢) . وزعم أنه كان يتكسب بقصائده في مدح الملوك والأمراء(٣) . وحول هذا يدندن الدكتور أبو القاسم سعد الله(٤) .

ولكني أرى وصم الإمام التنسي بالتملق كبيرة في حقه ، بل هو وهم ، وقد بيَّن في مقدمة «نظم الدر والعقيان» أنه ألفه للسلطان محمد المتوكل ، وقال في آخره : «بل كان أوفر الدواعي إلى جمعه ، والأسباب الحاملة على وضعه إتحاف ذوي الألباب بما فيه من الملح المستغربة ، وتحريكهم إلى استعمال ما تضمنته حكاياته وأشعاره المستعذبة ، من أخلاق شريفة ، ومحاسن ظريفة ، وشيم حسنة ، وخلال مستحسنة ، تحمل على التخلق بالخلق الحسن . . .»(٥)

---

(١) تاريخ الجزائر الثقافي : د . أبو القاسم ٦٣/١ .

(٢) مقدمة الباب السابع المحقق : د . بوعياد ص ٦٠ ، ٦٢ .

(٣) المرجع السابق ٧٥ .

(٤) تاريخ الجزائر الثقافي ٦٣/١ .

(٥) نظم الدر والعقيان ورقة ٣٣٩ .

لقد جاء هذا الوهم في النظر في باب واحد ، فلو حقق الكتاب كله جملة واحدة لم يبق هناك سبيل للطعن ، ولرفع الوهم وأزيل اللبس ، فحينئذ يعرف فضل الرجل ومنزلته العلمية . فإن المؤلف ذكر في القسم الثاني -من الكتاب- ما يختص بالملك من الخلال ، وما يليق به من حسن السيرة وجميل الخصال في ثلاثة أبواب .

ومما أورد فيه قوله تعالى : ﴿**فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك**﴾(١) .

وقوله ﷺ «**كل أمير لم يحط رعيته بالنصيحة لهم لم يَرَح رائحة الجنة**»(٢) .

وانظر أيضاً ما قال في باب العدل والجور ، وهو أعظم أبواب الكتاب وأهمها في نظري . ومن الإنصاف وقول الحق ما قاله الشيخ محمد الميلي السلفي : «من تأمله -أي الكتاب- علم مكانة الرجل في العلم والكياسة ، ونصح سلطانه وتنبيهه إلى ما فيه صلاح الدولة ، بأسلوب لا يشعر معه السلطان بتدخل في شؤونه ، أو انتقاد لحكومته ، واسم الكتاب قاصر جدا عن مغزاه ، ولعل قصوره مما اقتضته كياسة المؤلف»(٣) .

أقول : هذا أسلوب تربوي درج عليه الكتاب والأدباء ، ومنه الأدب الرمزي ، بحيث إذا طالعه الأمير تحرج من الخروج عليه ، ويحمله ذلك النصح والتوجيه على الاقتداء بسياسة الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين .

ومن جهة أخرى فإن طبيعة العصر غير العصر ، والمفاهيم غير المفاهيم ، فلا نحاول أن ننظر بمفاهيمنا ومقاييسنا ، وتصوراتنا وما يخيل إلينا ، وما رسب في عقولنا ، ونجعل ذلك معياراً نقيس به أحوال المتقدمين ، ومن الإنصاف لمن يريد تقويم شخص ما ، وتقدير فكره وعمله أن يضعه في إطاره التاريخي الخاص ، لا يعدو به زمانه ومكانه إلى زماننا نحن ومكاننا .

---

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) نظم الدر والعقيان ورقة ١٢٥ إلى ٢٤٩ ، انظر : صحيح البخاري (ط أديب) ٩٧/٦ .

(٣) تاريخ الجزائر ص ٨٦٧ .

وأيضاً شهادة معاصريه له -أمثال الشيخ عبدالكريم المغيلي والإمام السنوسي- بالشجاعة ، وبعدم المداهنة والخوف ممن يخاف شره ، وتتقى شوكته ، تنفي مزاعم الدكتورين من القول بالتملق والتكسب ، وتبيِّن أن ما زعماه فيه بعيد عن الصواب ، مجاف للحقيقة .

والحقيقة أن المتأمل لنص الفتوى[1] يتبين موقف التنسي الصلب الشجاع في قضية يهود «توات» . ولولا مكانته العلمية ، وشجاعته ومجاهرته بالحق ما توجه أحد من فقهاء عصره إلى استفتائه في القضية ، واعتماد فتواه .

هذا ما أردت إيضاحه بمقتضى الأمانة العلمية بعيداً عن التعصب الذي يعمي ويصم .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

○ ○ ○ ○ ○

(١) انظر نص الفتوى بكامله في : المعيار المعرب للونشريسي ٢/٢٥٢ .

الفصل الثـــالث

دراسة الكتاب ووصف نسخه

وفيـــه مبـاحـث :

١- اســم الكتـاب وتـوثيـقـه .

٢- تـوثـيـق نسـبـتـه .

٣- مـوضـوع الـكـتـاب .

٤- مـنـهـجـه وأسـلوبـه .

٥- مـصـادره فـي كـتـابـه .

٦- مـنـزلـتـه بين شـروح الضبـط :

أ- قـيـمـتـه الـعـلـمـيـة .

ب- مـقارنة بينه وبين أهم الشروح .

جـ- أثر الإمام التنسي فيمن بعده .

٧- مـلاحـظـات علـى شـرحـه .

٨- وصـف نسـخـه المخـطـوطـة وأمـاكـن وجـودهـا .

اســـم الكتـــاب :

قال المؤلف في صدر مقدمته : وسميته بـ «**الطراز في شـرح ضبـط الخـراز**» ، وهو الذي ذكره تلميذه أحمد بن داود[1] .

وقد اتفقت جميع النسخ وأصحها على هذه التسمية على كثرتها ، وهو الصحيح . وجاء ذكره في بعض نسخ الطراز بعنوان : «السراج في شرح ضبط الخراز»[2] ، وهو تصحيف .

كـمـا أن هناك من الناقلين من تصرف في اسم الكتـاب ، وذكره باسم : «شـرح الضبط»[3] ، أو باسم : «تأليف في الضبط»[4] . وذكره نساخ المصاحف باسم : «الطراز على ضبط الخراز»[5] وكل هذا جار على سبيل الاختصار ، والصواب ما تقدم .

توثيـق نســبتـه إلى مصنفــه :

لقد حظي شرح التنسي المسمى : «الطراز في شرح ضبط الخراز» بعناية العلماء واهتمامهم به ، وهو معروف لديهم قديماً وحديثاً .

وسـأشـيـر إلى بعض الدلائل التي تثبت أن هذا الشرح من تأليف الإمـام أبي عبدالله محمد بن عبدالجليل التنسي ، منها :

* اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسـبة هذا الشـرح إليه ، وخاصة أهل الضبط والرسم منهم ، وتقدم ذلك في ذكر اسم الكتاب .

---

(١) ثبت أبي جعفر ٣٧٣ .

(٢) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٦٩ .

(٣) انظر : دليل الحيران ص ٥ .

(٤) انظر : نيل الابتهاج ٣٢٩ ، والبستان ٢٤٨ ، وتعريف الخلف ١٦٤/١ .

(٥) كما في : «تعريف بهذا المصحف الشريف» في آخر المصاحف .

* تصريح المؤلف نفسه في ديباجة مقدمة الشرح على اسمه الكامل ، وورد ذلك في جميع النسخ المخطوطة على كثرتها ، وكذلك في فهارس المكتبات ، مما يزيد من توثيق اسمه ونسبته إلى المؤلف .

* ذكرته كتب الضبط والرسم القديمة والحديثة ، ونقلت منه وأشادت به ، وقل أن يخلو كتاب منها من النقل عنه ، وستجد ذلك عند أئمة الرسم والضبط من المحققين بدءاً من تلاميذه حتى المؤلفين المعاصرين(١) .

ولقد قمت بمقابلة هذه النقول على شرح الإمام التنسي فإذا هي نفسها .

* ومما يزيد في تأكيد نسبته إليه أسلوبه في الشرح ، وفي بقية كتبه الأخرى يجري على نمط واحد ، وتلمس ذلك جيداً حتى في شعره ، واستعمال بعض الكلمات وتكرارها .

ومما جاء في قصيدة يمدح فيها محمد المتوكل :

«فطورا يرى وضع الحروف مبينا وطوراً ترى الأشكال والمط والنقط»

إلى أن قال :

«فمن ذا الذي يسطيع حصر خصالهم وإن دام منه البحث والجد والضبط»

وتكرر ذلك في مواضع(٢) ، فإن استعمال كلمات الرسم والضبط والنقط جارية على لسانه حتى في إنشاده الشعر ، وفي مواضع هي أبعد ما تكون بينها مناسبة لذكر النقط والشكل(٣) .

فالشرح إذن من حيث نسبته إلى المؤلف لا شبهة فيه ، وما تقدم دليل كاف لإثبات ذلك .

---

(١) ثبت أبي جعفر ٣٧٣ ، فتح المنان لابن عاشر ورقة ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ورقة ٧٠ ، ٧٦ ، تقييد إصلاحات ابن جابر ورقة ١٢ .

(٢) نظم الدر والعقيان ورقة ١٢٣ .

(٣) المصدر السابق ورقة ٢٧٤ وما بعدها .

موضوع الكتاب :

موضوع الكتاب هو شرح ضبط الخراز ، المسمى بـ «عمدة البيان» المتصل اليوم بذيل : «مورد الظمآن» .

وبين الإمام التنسي في مقدمته الغاية من شرحه ، ثم ذكر سبب تغيير الخراز نظم الرسم ، ولم يغير نظم الضبط ، وبين فائدة اتباع الضبط الرسم ، والفرق بين علم الضبط والرسم .

وبين سبب اختياره نقط الخليل وهو الشكل المطول ؛ لكونه اشتهر في عصره ، وهو اختيار أبي داود ، خلافاً لأبي عمرو فإنه اختار نقط أبي الأسود ، وحث عليه ، وترك شكل الخليل .

وهذا ما يجب أن نلحظه من البداية ، لأن الناظم كثيرا ما يقتصر في بعض المسائل على مذهب أبي داود ، ويعتمد عليه كثيراً في هذا الرجز[1] ، وتبعه على ذلك الإمام التنسي .

والملاحظ أن موضوع الشرح هو موضوع النظم ، لذلك فإن موضوعات الشرح هي موضوعات النظم نفسها ، إلا أن النظم لم يساعد ناظمه على استيعاب جميع المسائل والأوجه ، وعزو الخلاف ، وخاصة إذا علمنا أن الناظم لم يغير قسم الضبط على غرار ما فعل في نظم الرسم ، فالشارح كمل هذه الجوانب وأضاف في كل باب وفصل تتمات مما لم يذكره الناظم ، وهو من صلب الموضوع كما يتبين في الفقرة التالية .

منهجه وأسلوبه :

مما لا شك فيه أن منهج الشرح لنظم ما ، يرجع إلى طبيعة النظم ، وإلى اختيار الشارح هدفا معينا من شرح النظم ، ومن ثم تتعدد المناهج في مجال الشروح حتى

(١) انظر : تقييد على الضبط من شرح الفرمي ورقة ٢٥٢ .

في كتاب واحد كما حصل في نظم الخراز؛ نظرا لاختلاف وجهات النظر لدى الشارحين، وتباين أهدافهم.

وإن الإمام التنسي تحدث في مقدمة شرحه عن الأسباب التي دعته إلى القيام بعمل شرح على نظم الخراز في الضبط، وأشار إلى بعض منهجه وغايته في ذلك، وذكر من بين تلك الأسباب ما لمسه واطلع عليه عند بعض الشراح من الاختصار المخل، والتطويل الممل، فعزم على شرحه شرحا يكون متوسطا بين الاختصار والتطويل، وهذا أدعى للفهم والقبول وأنشط للقارئ، وقد صرح بذلك في مقدمته فقال:

«فإني لما رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ أبي عبدالله الشريشي، الشهير بالخراز، وجدتهم بين مختصر اختصاراً مخلاً، ومطول تطويلا مملاً، فاشتاقت نفسي إلى أن أضع عليه شرحا متوسطا، يكون أنشط لقارئه، وأقرب لفهم طالبه»[1].

وهناك أمر آخر ملحوظ في شرحه، وإن لم يشر إليه أن الشراح أغلب ترجيحاتهم واختياراتهم مخالفة لما عليه أهل هذا الشأن بخلاف المؤلف، لذلك نال شرحه القبول والرضا، واعتماده في ضبط المصاحف.

ولقد وقفت -بحمد الله- على أشهر الشروح وأهمها ووجدت الاختصار المخل، والتطويل والإطناب الممل، فمن الأول شرح أبي عبدالله المجاصي البكاء، ومن الثاني شرح حلة الأعيان للحسن بن علي الرجراجي، كما سيأتي.

وإني من خلال دراستي لشرحه حاولت تلخيص منهجه وأسلوبه فيه، وظهر لي ذلك في النقاط الآتية:

١- كان يستعمل أسلوب السجع، وهو قليل جاء منه في أول باب الهمز، وأول باب النقص من الهجاء، خاليا من التصنع والتكلف، وباقي أسلوبه مرسل مع جزالة الألفاظ وحسن الاختيار، وجودة التركيب، ليس فيه غموض أو تعقيد، وشرحه مفهوم واضح،

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ص: ٥، ٦.

وهذا لسعة علمه ودقة فهمه ، وتمكنه من هذا الفن وكونه أديباً عالما مفسرا مقرئا .

٢- قام بتفسير ألفاظ الناظم وتوضيحها ، وتبيين المراد منها ، وبذل جهده في إخراج محترزات الناظم ، كما جاء عنه في أثناء الحديث عن ضبط الهمزة المسهلة أو المبدلة حرفا متحركا ، فإنها تجعل نقطة حمراء ، فقال : «وأخرج بقوله : «أو بالبدل إذا تحرك» مواضع ، منها : «أريت ، ءآلله عند من يقرأها بإبدال الهمزة حرف مدّ فإنها لا تجعل في موضعها نقطة»(١) .

وقيد مطلق كلام الناظم ونبه عليه ، فقال :

«أطلق الناظم في قوله : «أو بالبدل إذا تحرك» ، ولابد من تقييده إذا ما يؤدي الإبدال فيه إلى الإدغام ، وليس حكمه ذلك ، بل لا تجعل فيه نقطة أصلاً ، وذلك مثل : «النسيّ» لورش ، و«النبيّ» في حرفي الأحزاب لقالون(٢) .

وذكر الوجوه التي يحتملها نظم الخراز ، ولم يفته أن ينبه على ما جاء زائدا لغير فائدة ، وتلحظ ذلك في رده على أبي عبدالله المجاصي حيث جعل كلام الناظم دالا على ثلاثة أوجه ، فقال التنسي : « . . . ووجهان لم يقل بهما أحد من أئمة النقط ، وكلام الناظم بعيد عما ذكر»(٣) .

وكان هذا في ضبط نحو : «من وّال»(٤) .

٣- قام الإمام التنسي بالتعليل والتوجيه لأغلب الأحكام ، وتلمس ذلك واضحا جليا في شرحه ، ولقد صرح هو نفسه بذلك فقال : «ولم نعدل عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة إلا شيئا يسيرا أدى إليه تحري الصواب مما يرجع إلى التوجيه والتعليل ، لا إلى تغيير حكم مما في الكتاب . . .»(٥) .

---

(١) الطراز للتنسي ص : ١٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص : ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) المرجع السابق ص : ٧٦ .

(٤) المرجع السابق ص : ٧٣ .

(٥) المرجع السابق ص : ٤٧٣ .

ولقد حذف هذه الأبحاث والتعاليل الإمام المارغني في كتابه : دليل الحيران ، حيث اختصر شرح التنسي[1] ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

٤- تعرض لتتمات أمور أهملها الناظم ، أو لم يشر إليها أو لم يفصل القول فيها ، وإن هذه الأمور لم تفت الإمام التنسي ، ونبه عليها بقوله : «تنبيه» أو «تنبيهان» أو «تنبيهات» ، وهذا شائع في الشرح لا يحتاج إلى مثال[2] .

٥- أنه التزم بإيراد الأبيات كاملة ، واتبع في ترتيبها على حسب ما رتبها ناظمها ، وقد لاحظ ذلك المحقق الحسن الزياتي ، فقال : إن ترتيبه في بعض النسخ :

«فكلما الألف . . .» البيتين ، «وزيد ما في مائة . . .» البيت ، «وزيد أيضاً ياء من ءاناءي . . .» البيت ، «وآخر الياءين من بأييد . . .» البيت ، ثم «وبعد واو الفرد» .

وفي بعض النسخ كترتيب التنسي ، وحكم عليه بالصواب ، لأنه على الترتيب الطبيعي ؛ إذ تكلم على المواضع التي زيدت فيها الألف حتى فرغ منها ، ثم تكلم على ما زيدت فيه الياء ، بخلاف الصنيع الآخر[3] .

وقد خالف هذا الترتيب الرجراجي في شرحه ، وهو مخالف للصواب[4] .

٦- وأيضاً فإنه استعمل في شرحه الحوار -وهو أسلوب القدماء- فهو عندما يقرر المسألة ، يورد عليها ما يمكن أن يعترض به عليه ، ثم يجيب على هذا الاعتراض ، ويعتمد على عبارة «فإن قيل» ، لذكر الرأي المخالف أو المتوقع إيراده ، ويجيب عليه بقوله : «قلت» .

وعندما لا تُرضيه بعض أقوال الشراح أو تعليلاتهم ، يقول : «وفيه نظر» ، أو «لم ينص عليه القدماء» أو «هو رأي فاسد» .

---

(١) دليل الحيران : المارغني ص : ٥ .

(٢) انظر : مثلا : الطراز ص : ١٢٢ .

(٣) حواشي الزياتي ورقة ٣٥ .

(٤) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٢٧٧ .

٧- اهتم بالإعراب حيث كان لا يفوته أن يعرب كلام الناظم ؛ لأنه يترتب عليه توضيح المعنى ، ويحرص على الاستشهاد بأبيات من الشعر ، وغالبا ما يكون ذلك في آخر شرح البيت .

٨- عنايته بأقوال علماء السلف ، ورد كلام المتأخرين وتكرر ذلك منه في مواضع كثيرة ، حيث يهتم بكلام القدماء ، ويشتد على أقوال المتأخرين ، وقد صرح بذلك في أول باب الهمز فقال :

«ونحن -إن شاء الله- نبيّن بحسب الاستطاعة من كلامه المقصود ، معتمدين في ذلك على ما عند أبي عمرو ، وأبي داود إذ هما في هذا الشأن أعظم قدوة ، وعليهما اعتمد مَن بعدهما وبهما الأسوة ، إلا ما لابد منه مما ذكر غيرهما مما نراه تتميماً لما عندهما ، وكلّ ما خالف ما لهما في ذلك من الأغراض ، فجدير بالإنكار والإعراض ، وإن وقع منهما الوهم في التافه القليل ، فمن عدت سقطاته فهو النبيل»[١] .

ولقد وفى بما صرح فكان أكثر اعتماده على أبي عمرو ، وأبي داود والناظم وآراء القدماء ، ولم يخالف في ذلك إلا في أمور قليلة اجتهادية ، أداه إليها نظره واجتهاده فيما يرجع إلى التوجيه والتعليل ، كما سبق بيانه .

والتـزم النقل من المحكم ، وذيل المقنع للداني ، والتنزيل وذيله لأبي داود ، ولم يخرج عنهما في أغلب ترجيحاته واختياراته إلا في الأقل ، حيث يوافق الداني مرة ، وأخرى أبا داود ، وإذا وجد مندوحة فيما ظاهره الخلاف بين أبي عمرو وأبي داود ، فإنه يوفق بينهما ويجمع بين الرأيين ، ويظهر ذلك في حديثه عن ضبط : «يلوون» ، فذكر كلام أبي عمرو وأبي داود ، ثم قال : «فرأى بعضهم فيه ثلاثة أوجه ، والذي عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني ، فليس فيه إلا وجهان»[٢] .

وإذا جاء كلام القدماء فيه بعض ما يراه مخالفا يتأول ذلك ويحمله على

---

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ص : ١٥٢ .

(٢) المرجع السابق ص : ٢٧٢ .

الصـواب ، كـمـا فـعل عند ضـبط : ﴿لنسـفـعـاً﴾ ، ﴿ليكونا﴾ ، ﴿إذاً﴾ قـال : «ولو قـدم هذا البيت على ما قبله ليـدخل فـيـه الخـلاف كـمـا دخل في غـيـره لكان أحسن» ، وحمله على ذلك ظاهر لفظ الداني وأبي داود ، فإنهما قالا فيه : «النقاط متفقون على جعل النقطتين -التنوين- على الألف» .

والمحققون حملوا كلامهما على حذف مضاف ، أي على اختيار جعل النقطتين .

وهكذا تراه شديد التمسك بأقوال علماء السلف من أول الشرح إلى آخره . وهذا أمر ملحوظ حتى في باقي مؤلفاته .

٩- من الواضح الجلي في هذا الشرح أن مصنفه الإمام التنسي كان شديد التأثر بصاحب النظم الخراز . ظهر ذلك وتجلى في تصويبه لمعظم آرائه ، ورده على كل الاعتراضات التي أوردها الشراح عليه .

ومن ذلك قوله : «واقتصر على اندراج هذا -أئفكا وأؤنبئكم- في عموم التسهيل بين بين الذي يكتفى فيه بالنقطة ، وذلك منه حسن جدا ، رضي الله عنه »[1] .

ومنه قوله : «واعلم أن ما ذكره الناظم في هذا البيت -ولك في ءأنت أن تعتبره- هو من رأيه -رحمه الله- إذ لم يتكلم القدماء في ذلك ، وكلامه في ذلك صحيح ، وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن»[2] .

أما الاعتراضات التي أوردها الشراح على الناظم والقدماء لم يتركها ويمر عليها ، بل يناقشها ويردها بحجج قوية ، معتمداً في ذلك على رسوخ قدمه في هذا الفن ، وغزارة علمه ، وهذا ملاحظ في جميع الشرح وفي كل الاعتراضات ، ونختار مثالا يبيِّن شدة تأثره بالناظم ، لأن الرد كان فيه بعض الشطط .

فمن ذلك أن بعض الشراح قال : «ترك الناظم حكم صلة ميم الجمع إذا لم يقع بعدها همز ، فتركه لها غفلة وسهو» .

قال الإمام التنسي : «وعندي أن قائل هذا هو أولى بوصف الغفلة والسهو ؛ لأن

(١) الطراز للإمام التنسي ص : ٤٤ ، ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ص : ٢٢٩ .

الناظم إنما تكلم على مقرأ نافع ، ووصل الميم قبل غير الهمز ، لم يثبت إلا من طريق الحلواني عن قالون ، وهي غير مشهورة ، فلذلك أعرض عنها ، بخلاف غير الناظم ممن تكلم على السبعة ، فإنه يلزمه ذكرها لثبوتها في قراءة ابن كثير باتفاق»[1] . وهو المثال الوحيد الذي رأيت فيه بعض الوهن في رد الاعتراضات ، حيث اعتذر للناظم والتمس له عذراً حتى قال : «وهي غير مشهورة»[2] .

ولو قال : داخلة في حكم الصلة لكان أسلم ، والقول بعدم الشهرة غير صواب ، بل هي مشهورة[3] .

أما ردوده على سائر الاعتراضات فكانت تنبئ عن غزارة علم ، وتمكن في الفن ، وطول نفس في المناقشة .

وفي مقام رده على اعتراضات المتأخرين على كلام القدماء قال : «نقض جماعة من المتأخرين قاعدة القدماء في قولهم : مهما كان ثالث همز الوصل مضموما ضما لازما ، ضم الساكن قبله ، عند من يستثقل الخروج من كسر إلى ضم بأن قالوا : يلزمهم الضم في مثل : ﴿كذبت عاد المرسلين﴾ من المنون ، وفي مثل : ﴿إن الحكم إلا لله﴾ ، من غير المنون ، وقالوا : إنما الصواب أن يقال : إذا ضم ثالث همز الوصل المضموم ، فلا يرد حينئذ النقض المتقدم .

قلت : والذي عندي أن كلام القدماء صحيح ، وهذا النقض غير لازم ؛ لأن ما نقضوا به ليس المضموم فيه بثالث لهمزة الوصل ، وإنما هو أول كلمة أخرى ، وهمزة الوصل فيه لا ثالث لها ألبتة ؛ لأن كلمتها ثنائية ، والله أعلم»[4] .

وهكذا لم يسلم لأي اعتراض يرد على الناظم وكلام القدماء ، بل يناقشه ويرده ،

---

(١) الطراز للتنسي ص : ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص : ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص : ١٣٢ .

(٤) المرجع السابق ص : ٢٤٣ .

ولم يمنعه ذلك من إبداء رأيه في بعض مقولات الناظم ، ومناقشته فيها ، والاستدراك عليه ومخالفته(١) .

أما موقفه من شراح نظم الخراز ، فكانت له معهم مواقف شديدة في المناقشة ، والرد بالأدلة والبراهين ، لكنه التزم إزاء ذلك الصمت المطلق عن التصريح بأسمائهم ، أو بمؤلفاتهم ، وبتوفيق من الله اهتديت بعد البحث والمقارنة والموازنة والتتبع إلى من كان يعنيه منهم بقوله : «وزعم بعضهم» ، وكان قسِياً في الردِّ عليه .

ومن أمثلة ذلك عند ذكره جرة النقل لورش ، وقرر أن تجعل الجرة في محل الهمزة فقال : «وزعم أبو العاصي في الكشف أن تجعل في موضع المفتوحة فتحة ، وفي موضع المضمومة ضمة ، وفي موضع المكسورة كسرة ، حتى اغتر به كثير ممن لا معرفة عنده ، ولا تحقيق معه ، وذلك غير صحيح ، إذ ليس في الحركات دلالة على السقوط ، بلْ تفيد نقيض المراد ، إذ تدل على أن ذلك الحرف محرك ، فيلزم ثبوته وصلا ووقفا»(٢) .

ويقصد بذلك أبا عبدالله المجاصي في شرحه على الضبط ، لأنه استحسن وصوب ما قاله صاحب الكشف(٣) .

ومثال آخر يبيِّن موقفه من الشراح ، عند ذكرما تحتمله زيادة الياء في نحو : ﴿من نبإى﴾ قال في الرد على من جمع بين العلامتين : علامة التحقيق وعلامة التسهيل قال : «وأما جعل علامتين لحرف واحد على قراءة واحدة ، فشيء لا يعقل ، وخرَّج بعضهم هنا وجوها أخرى ، كلها هوس بني على ظن فاسد»(٤) .

ويقصد بذلك الحسن بن علي الرجراجي ، فذكر الوجوه الثمانية المنصوص عليها في المحكم ، وزاد سبعة أوجه بالقياس(٥) .

---

(١) كما فعل عند قول الناظم : «مستنبطا من زمن الخليل» ، الطراز ص : ١٤ .

(٢) الطراز للإمام التنسي ص : ٢٥٢ .

(٣) شرح الضبط لأبي عبدالله المجاصي ورقة ٧٦ ، وانظر حلة الأعيان للرجراجي ورقة ١٧١ .

(٤) الطراز ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٥) حلة الأعيان ورقة ٢٦٤ .

وتبرز شخصية الإمام التنسي قوية في شرحه من خلال المناقشات التي يرد بها على شراح قسم الضبط ، ويظهر طول باعه في الرد على الحسن بن علي الرجراجي ، حيث جعل الألف في الألفاظ الثمانية الآتية زائدة وتلزمها الدارة ، وهي : «لكنا» و«ابن» و«أنا» و«إذا» و«لنسفعا» و«ليكونا» و«لأهب» على قراءة الياء ، و«لإيلاف» على قراءة ابن عامر بإسقاط الياء .

وتناول الإمام التنسي بالتفصيل كل لفظ على حدة وبيَّن ما تو همه الرجراجي ، ورد ذلك بأدلة وبراهين(١) .

١٠- ومما يلاحظ في منهجه أنه التزم التوسط والاعتدال والتركيز في الشرح ، فلا يوجد عنده إطناب ممل ، كما عند الرجراجي ، ولا اختصار مخل ، كما عند المجاصي والجزولي ، بل هو جامع بين الإيجاز والإطناب ، فهو في مقام الحاجة إلى البيان يتكلم كلاماً يفي بالمقصود ، وفي مقام البيان والوضوح يتكلم كلاماً مختصراً وافيا بالغرض غير مخل بالمعنى .

١١- ومن منهجه أنه سلك منهج أبي عمرو الداني وأبي داود ، فأخذ آراء القدماء ، وأعرض عن الآراء الضعيفة والأقوال الواهية ، وإذا نقلها ناقشها وبيَّن ضعفها ، وذكر الراجح والمختار منها .

مصادره :

لقد بيَّن المؤلف الإمام التنسي مصادره في ديباجة باب الهمز ، فقال :

«ونحن إن شاء الله نبيِّن بحسب الاستطاعة من كلامه المقصود ، معتمدين في ذلك على ما عند أبي عمرو وأبي داود ، إذ هما في هذا الشأن أعظم قدوة ، وعليهما اعتمد مَن بعدهما ، وبهما الأسوة ، إلا ما لابد منه مما ذكر غيرهما ، مما نراه تتميماً لما عندهما ، وكل ما خالف ما لهما في ذلك من الأغراض ، فجدير بالإنكار

(١) الطراز ٤٠٧ .

والإعـراض ، وإن وقع لهـمـا الوهم في التـافـه القليل ، فـمن عُـدَّت سـقطاته فـهـو النبيل»[1] .

وقال في خاتمة الشرح : «وقد تحرينا فيه الصواب جهد الاستطاعة ، ولم نعدل عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة إلا شيئاً يسيراً ، أدى إليه تحري الصواب مما يرجع إلى التوجيه والتعليل»[2] .

ونلاحظ أن الإمام التنسي قد استوعب هذين المصدرين ، وأفاد منهما ، ولم يبيِّن أسماء المؤلفات ، بل اكتفى بذكر الشيخين ، ولا شك أنه يعني بقوله : «ما عند أبي عمرو وأبي داود» ما يلي :

١- المحكم في نقط المصاحف ، وذيل المقنع ، لأبي عمرو .

٢- التنزيل ، وأصول الضبط ، لأبي داود .

هذا ما صرح به التنسي ، بل صرح بالمؤلِّفَين فقط ، ومن خلال المقارنة والموازنة تبين أنه يقصد هذين الكتابين ، ولقد استوعب المصدرين ، ولم يفته شيء منهما في كل مسألة من مسائل الضبط ، فعندما يتعرض لشرح البيت يذكر كلام أبي عمرو وأبي داود ، وما ذهب إليه كل منهما ، وهذا أمر ملحوظ من أول الشرح إلى آخره ، ونقل عبارات وجملاً من المحكم لأبي عمرو ، وأصول الضبط لأبي داود ، تارة بالمعنى ، وتارة بالحرف ، وتارة يناقش ويوازن بين المصدرين ويختار .

* ومن المصادر التي راجعها وأفاد منها ، ولم يشر إليها ، واكتفى بذكر المؤلف فقط : أبو إسحاق التُّجِيبي ، ولا يخلو كتاب في الرسم والضبط من ذكر هذا الشيخ ، وكان الرجراجي يشير بقوله : «الأشياخ» إلى الداني وأبي داود والتجيبي .

وكان اعتماده عليه قليلا ، حيث تابعه على قوله في : «لنسفعا ، وليكونا ، إذا» من إجرائه مُجرى المنصوب المنون فيدخل فيه الخلاف المذكور[3] .

---

(١) الطراز ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق ٤٧٣ .

(٣) المصدر السابق ٤٥ .

وكان يناقشه ويرد قوله غالباً ، كما فعل عند النقل لورش[1] . ولم يذكر مؤلفاته .

ومن المصادر التي جاء ذكرها في الشرح :

* أبو العاصي وكتابه الكشف ولم يشر إليه إلا في موضعين ، وهو المؤلف الوحيد الذي ذكره وذكر كتابه ، وكان ذلك في مقام الرد والمناقشة على ما ذهب إليه من جرة النقل وهو رأيٌ غريب ، وقد تقدم ذكره في منهجه .

والحاصل أن الإمام التنسي لم يصرح باعتماده إلا على أبي عمرو ، وأبي داود . وجاء ذكر أبي إسحاق التجيبي وأبي العاصي عرضا ، وإن كان الأول أفاد منه أكثر .

وفيما عدا ذلك لم نجد أي تصريح أو تلميح إلى ذكر المصادر ، أو ما يستدل به على استعمال بعض المصادر ، وإن كان ذلك يكفيه ، ففي كلام أبي عمرو وأبي داود غناء ، وكل من جاء بعدهما عالة عليهما .

إلا أنك تلمح من كلامه : «لما رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ أبي عبدالله الشريشي ، الشهير بالخراز ، وجدتهم بين مختصر اختصارا مخلاً ، وبين مطول تطويلاً مملاً ، فاشتاقت نفسي إلى أن أضع عليه شرحا متوسطا»[2] .

أنه اطلع على شروح كثيرة : المطولة والمختصرة التي سبقته ، ويتأكد ذلك في مناقشاته وردوده .

إذاً مما لا شك فيه أنه استفاد من الشروح السابقة عليه ، ولكنه التزم الصمت والسكوت المطبق ، ولن تجد أي إشارة أو لفتة إلى الشروح التي سبقته ، مما أفاد منها أو رد عليها وناقشها ، ولم يذكر لا أسماء الشروح ولا أسماء مؤلفيها ، وستجد في ذلك التحفظ المطلق ، واكتفى بقوله :

«وزعم بعضهم» ، و«قال بعضهم» ، و«توهم بعضهم» ، و«جماعة من المتأخرين» ، و«بخلاف ما توهمه بعضهم» ، و«حتى اغتر به كثير ممن لا تحقيق معه» .

وهذا يقابلك من أول الشرح إلى آخره ، وستجد ذلك غالبا في مقام الرد

---

(١) الطراز ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) المصدر المذكور ٥ .

والمناقشة ، وتفنيد آرائهم ، وهذا ما أوجب لي صعوبة كبيرة في عزو الأقوال إلى أصحابها ، وتخريج كلام الشارح ، وهذا سبب قلة ذكر الأعلام ، ولكن -بتوفيق الله- لقد وقفت على أهم الشروح التي كان يشير إلى مؤلفيها بقوله : «وزعم بعضهم . . . إلخ» ، بضمير الغيبة ، سواء كانت من الشروح المطولة أو المختصرة ، وأهمها :

١- حلة الأعيان على عمدة البيان للحسن بن علي الرجراجي ، وإياه كان يعني بقوله : «وزعم بعضهم» ، وله معه مناقشات طويلة ، وإياه كان يعني بقوله : «تطويلاً مملاً» ، وأشرت إلى ذلك في هوامش التحقيق . ولا شك أنه استفاد من هذا الشرح الكبير استفادة ظاهرة .

٢- شرح ضبط الخراز لأبي زيد عبدالرحمن القصري الشهير بالفرمي ، ومن القرائن التي تدل أنه قد اطلع عليه واستفاد منه أن الفرمي نص على إلحاق حرف المدّ في نحو : ﴿يحى الموتى﴾ ، مما بعده سكون ويكتفى عنه بالمط ، فقال : «و﴿يحى الموتى﴾ وبابه يلحق ويكتفى عنه بالمط قياسا على : ﴿تراءا الجمعان﴾ ، إذا حذف الثاني .

قال المقيد : وأخرجه الفرمي من قاعدة بناء الضبط على الوصل ، فإنه مقيس على المستثنيات من تلك القاعدة»(١) .

فرد ذلك الإمام التنسي ، وإياه كان يعني بقوله : «فلا يلحق لإجماعهم على أن النقط مبني على الوصل إلا مواضع مستثناة ، ولم يذكر هذا فيها ، ولا يلتفت إلى من زعم أنه يلحق ، إذ لم يقل به أحد من القدماء»(٢) .

٣- ومن الشروح التي اطلع عليها وسكت عنها :

شرح أبي عبدالله المجاصي على الضبط ، وهو من الشروح المختصرة . وقال عنه الرجراجي : «شيخنا مقتدى به في هذا الشأن»(٣) . وصرح بنقله منه ، وهو من

(١) تقييد على الضبط من شرح الفرمي ورقة ٢٥٢ .

(٢) الطراز ص ١٣٥ .

(٣) حلة الأعيان ورقة ٥٩ .

المتقدمين على التنسي والرجراجي . ومما يدل على اطلاع التنسي على شرحه أنه كان يعنيه بقوله : «اختصاراً مخلاً» وإياه أراد بقوله : « . . . خلاف ما زعمه من لم يفهم كلام المصنف . . .»[1] .

٤- ومن الشروح التي وصفها الشارح بالاختصار المخل : إعانة الصبيان على عمدة البيان للشيخ محمد بن سعيد الجزولي ، ولم نجد أي إشارة من المؤلف ، أو تلميح أو قرينة تدل على استفادته منه .

٥- منظومة ابن بري في نظم قراءة نافع ، استفاد منها ولم يصرح بها ؛ لأنه ضمَّن شرحه بعض الأوجه في قراءة نافع ، وتبين لي ذلك من اعتذار الشارح للناظم - عندما أغفل ذكر صلة ميم الجمع- بأن صلة ميم الجمع لم تثبت إلا من طريق الحلواني وهي غير مشهورة[2] .

وإذا قارنت بينه وبين ما جاء في نظم ابن بري في قراءة نافع تجد أنه اقتصر على ذكر رواية أبي نشيط لقالون ، ولم يذكر الصلة في نظمه ، حيث قال :

«وكلهـــا سكنهـــا قالـــون ما لم يقع من بعدها سكون»[3]

وتابعه على ذلك بعض الشراح ، ومنهم يحيى بن سعيد السملالي ، فقال : «سكن ميم الجمع قالون لأجل تخفيف اللفظ في جميع القرآن في الرواية المشهورة عنه ، وهي رواية أبي نشيط»[4] .

وهذا يدل عنده وعند الشارح أن رواية ضم ميم الجمع غير مشهورة ، ولذلك قال التنسي : «غير مشهورة» تابعا لهما .

ومن الأدلة على أن مصدره في القراءات نظم ابن بري ، حيث ذكر أن المشهور

---

(١) الطراز ٧٦ ، وانظر : شرح المجاصي ورقة ٦٩ ، وحلة الأعيان ورقة ٥٩ .

(٢) الطراز ١٣٢ .

(٣) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع للمارغني ٣٥ .

(٤) تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع : يحيى بن سعيد السملالي الكرامي ورقة ١٩ .

في مد البدل لورش التوسط ، فإذا رجعت إلى الدرر اللوامع تجد الكلام نفسه ، حيث قال : «وعن ورش توسط ثبت»[1] .

قال الشارح : «هو المشهور المختار»[2] .

وأيضاً فإن الإمام التنسي ذكر وجه التسهيل في نحو : «ءالله» وجعله شاذا وستجد ابن بري اقتصر على البدل فقط ، ولم يذكر وجه التسهيل .

وذكر الشارح : «أنه اقتصر على وجه البدل ؛ لأنه هو المشهور»[3] .

وفي كل ما ذكره لم نجد له تصريحا ، وإنما بالمقارنة ومقابلة النصوص تبين أنه اعتمد على منظومة ابن بري في قراءة نافع ، وتساهل في بعض الأوجه ، ووصفها بعدم الشهرة وحكم على بعضها بالشذوذ . والله أعلم .

منزلته بين شروح الضبط :

١- قيمته العلمية .

٢- مقارنة بينه وبين أهم الشروح .

٣- أثره فيمن بعده .

١- قيمته العلمية :

لم ينل نظم الخراز في الضبط اهتمام الإمام التنسي وحده ، بل نال اهتمام وعناية علماء الرسم والضبط ، فكثرت عليه الشروح ، والحواشي والتعليقات ، والتعقيبات والاستدراكات .

وعلى الرغم من كثرة هذه الشروح على ضبط الخراز ، فإن شرح الإمام التنسي قد حظي بالاعتناء البالغ ، واحتل مكانة رفيعة بين شروح الضبط ، ونال إعجاب علماء الرسم والضبط ، فمدحوه وأثنوا عليه ، فمن ذلك قال تلميذه أحمد بن داود

(١) تحصيل المنافع ورقة ٢٦ .

(٢) المرجع السابق ورقة ٢٧ .

(٣) المرجع السابق ورقة ٣٩ .

الأندلسي : «وكتاب الطراز في شرح ضبط الخراز أجاد فيه وأفاد ، وأحسن ما شاء وأراد»(١) .

ومما جاء في النظم :

«وكل مبدل محرك فضع تحريكه من غير تفصيل تطع
ولا تضع على المسهل سوى نقط العلامة على الذي روى
إمامنا التنسي في طرازه فاشحذ قريحتك في امتيازه»(٢)

ومما يدل على إبراز قيمة شرح الإمام التنسي أنه بلغت مخطوطات هذا الكتاب عدداً ضخماً ، وأحصيت له عددا كبيرا يدل على شهرته ، وأهميته ، وانتشاره ، وعم به النفع سائر الأقطار ، وما ذلك إلا لعظم مكانته ، وكثرة فوائده وحسن وضعه ، فشرقت نسخه وغربت .

ومما يزيد في أهمية كتاب الطراز أنه تناول الضبط على قراءة نافع من الروايتين : قالون وورش ، وبقية ضبط القراء العشرة في غالب حاله لا يخرج عن ضبط ورش وقالون ، لأن الضبط قوانين وكليات لجميع القراءات . وقال جماعة من الشيوخ :

«ولذلك لم يعترض عليه في اشتراطه إبقاء الغنة من النون والتنوين عند الواو والياء ؛ لأن الضبط عنده لا يختص بقراءة نافع»(٣) .

ولذلك اعتمده نساخ المصاحف على كل القراءات ، واستفاد منه علماء الضبط والرسم ، واقتبسوا منه ، واستشهدوا بأقواله وآرائه في مؤلفاتهم نظما ونثرا ؛ نظرا لما يحويه شرحه من آراء واختيارات وترجيحاتٍ شخصية لم يُسبق إليها ، فاستحق بذلك أن يكون عمدة المتقدمين والمتأخرين .

واعتبره الدكتور عزة «كتابا نادرا في موضوع النقط ، وأكبر كتاب وضع في موضوع

(١) ثبت أبي جعفر ص ٣٧٣ .

(٢) إصلاحات الإمام أبي عبدالله بن جابر الغساني ورقة ٩ .

(٣) طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ورقة ٢٥٨ .

النقط بعد كتاب المحكم وفيه فوائد كثيرة تشرح ما جاء في «محكم» أبي عمرو وتُتمِّمه ، وتزيده بياناً»(١) .

أقول : وكذلك ما جاء في كتاب التنزيل وذيله في أصول الضبط ، وتخير فيه أقوال أبي عمرو وتلميذه ابن نجاح ، وزاد عليهما ما استحسنه من غيرهما من التوجيه والتعليل والترجيح ، فاستحق بذلك قيمة علمية اختص بها من بين سائر الشروح ، والكتب المؤلفة في هذا الشأن ، فغدا بذلك عمدة في نسخ المصاحف وضبطها ، وحتى الذين نقطوا على قراءة غير نافع اختاروه ؛ لأنه حوى مسائل الضبط في أسلوب موجز في عبارات دقيقة ، وفيه سمة الاعتدال والتوسط بين الشروح ، وأغلب ترجيحاته تتفق مع كلام علماء السلف ، كأبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح .

وزاد من أهمية الكتاب أنه سهل العبارة ، واضح المعاني ، بعيد عن التكلف والتعقيد ، وافٍ بالمقاصد الأصلية والثانوية في شرح النظم .

ولما كان بهذه المكانة وهذه القيمة ، اعتمد عليه علماء محققون من أهل الضبط والرسم ، أمثال : المحقق عبدالرحمن بن القاضي ، والحسن الزياتي ، وعبدالواحد بن عاشر ، وإبراهيم المارغني ، وعبدالرحمن بن إدريس المنجرة ، ورضوان المخللاتي ، وعلي محمد الضباع .

وكل هؤلاء من شيوخ القراءات والضبط والرسم ، ومن أهل هذا الفن . وسأشير إلى كل ما تقدم فيما يأتي لأقيد الكلام بدليله .

٢ - دراســـة مقارنـــة :

ومن تمام البحث أن تجرى موازنة بين شرح التنسي ، الذي اشتهر قديما وحديثا ، وقامت عليه الدراسات من بعده ، وبين أهم الشروح المطولة : كحلة الأعيان على عمدة البيان لحسن بن علي الرجراجي الشوشاوي ، والمختصرة : كشرح الضبط لأبي

(١) مقدمة المحكم : د . عزة ص : ٣٥ .

عبدالله المجاصي البكاء ، وسأركز على الأول منهما ، والقصد من ذلك إبراز قيمة شرح التنسي بطريقة علمية ، وذلك بمقارنته بأبرز الشروح ، لنتعرف على عمل كل منهما ، وما هو الجديد لديهما؟ وهل كان الإمام التنسي مجرد ناقل ، أم أن له مشاركة في تأصيل هذا الفن؟ ، وما هي قيمة كتابه؟ .

وأول ما يلاحظ أن المؤلِّفَين : الرجراجي والتنسي عاشا في النصف الثاني من القرن التاسع ، وكانت وفاة التنسي سنة ٨٩٩هـ ، ووفاة الرجراجي قيل : آخر القرن التاسع[١] ، وكان المغرب موطن الرجلين ، وعاشا في بيئة واحدة وزمان واحد ، فكل منهما شرح قسم الضبط ، فيشتركان في وحدة الموضوع ، وكلا الكتابين مخطوط .

ومنذ الإعداد لهذه الرسالة والاشتغال بها ، فقد كنت أعرض كلام التنسي على كلامه ، أو العكس ، كما ظهر ذلك في الحواشي .

* وأول ما يلفت النظر أن حلة الأعيان للرجراجي لم يكن محظوظا ، فلم يشتهر ، ولم يعتن العلماء به ، بل ولم يعرفوه ، على كثرة حرصي على متابعة ذلك في الشروح المتقدمة والمتأخرة ، لذلك لم نجد من أشار إليه ، أو لمح إليه بنقل أو غيره ، أو حتى لمحة خاطفة ، فقد ضرب عليه الصمت والسكوت ، ونسخه قليلة جداً[٢] .

والعجيب من أهل هذا الفن من شيوخ الضبط والرسم ، أمثال : عبدالرحمن بن القاضي ، وابن عاشر ، والمنجرة ، والزياتي ، والمارغني ، وغيرهم أنهم لم يشيروا إليه ، ولم يذكروه في مؤلفاتهم على كثرة النقل عن غيره .

بينما لقي شرح التنسي حظوة بالغة من لدن العلماء وأهل الضبط ، فأشادوا به ، واقتبسوا منه ، وعلقوا عليه ، واختصروه ، واستشهدوا بأقواله وآرائه في الكتب التي جاءت بعده ، وأصبحت له طريقة ومذهباً . وبلغت نسخه عددا ضخما في الشرق والغرب .

---

(١) انظر : ترجمته في نيل الابتهاج ص : ١١٠ ، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي ٢٤٤/١ .

(٢) نسختان فيما نعلم : نسخة في تونس ، وأخرى في المغرب .

وبلغ من عناية العلماء به أن عملت عليه حاشيتان : إحداهما : للمقرئ ، المحقق الحسن الزياتي ، والثانية : للمقرئ عبدالرحمن المنجرة الصغير ، وسيأتي الكلام عليهما .

* يختلف الكتابان في منهج البحث ، فالإمام التنسي خصص كتابه لشرح نظم الضبط للخراز على قراءة نافع ، ولم يزد على ذلك تبعا للناظم ، وإذا جاء عن الناظم ما يفيد أو يشير إلى قراءة أخرى لم يرتض ذلك منه ، كقول الناظم :

«هـــذا إذا أبقـيت عنـد اليـــاء والـــواو غنـــــــة لـــدى الأداء»

فنبه على ذلك التنسي ، وقال : «اشتراط الناظم إبقاء الغنة ، الظاهر أنه لا يحتاج إليه ؛ لأن كلامه على ضبط مقرأ نافع ، ولم يرد عن نافع قط الإدغام التام في الياء والواو ، وإنما يُروى عن حمزة من طريق خلف»(١) .

ولم يزد على كلام الناظم ، ولم يعتن بالتقسيم والتبويب ، ثم يشرع في الشرح من أول النظم إلى آخره بدون تمهيد وتقديم ، فشرحه متصل الحلقات .

بينما نجد الرجراجي في شرحه تجاوز شرح النظم إلى ذكر الضبط على القراءات السبع ، وبما خرج عن السبع ، وقدم لشرحه بعشرين فصلا في أمور مهمة ، تتعلق بضبط ونقط المصحف وتاريخه ، تكاد تكون جزءا مستقلا ، ثم يشرع في شرح كلام الناظم .

يبدأ في شرح البيت بحصر وتحديد نقاط البحث في شكل أسئلة يقدمها قبل الشرح ، ثم يجيب عليها ، وفي كل ذلك يعتني بذكر الباب وما يشتمل عليه من فصول أو مطالب ، ويستوعب كل ما يتعلق بالبيت مستقصيا في كل مسألة ما تحتاج إليه من بيان ، ثم يأتي إلى كلام الناظم .

ونلحظ دقة الرجراجي في تحديد عناصر البحث وحصرها في نقاط ، ثم الكلام عليها واحدة واحدة ، في حين نجد أن التنسي لا يهتم بذلك .

* كذلك نجد أن الرجراجي يتطرق لشرح بعض القضايا التي قد لا يكون لها

(١) الطراز للتنسي ورقة ٥٩ .

علاقة بموضوع الناظم[1] ، بخلاف التنسي فإنه مع الناظم لا يتقدم عليه ولا يتأخر ، والرجراجي أبعد عن كلام الناظم ، بل إن النظم وناظمه ضاعا في خضم التوسع والاستطراد والتطويل ، ولم يعودا بارزين .

* التزام الإمام التنسي وعنايته بأقوال علماء السلف ، وقد صرح بذلك ولم يخرج عما عند أئمة هذا الشأن إلا ما يرجع إلى التوجيه والتعليل ، وردوده على المتأخرين ومناقشته الشديدة لهم ، ورد اعتراضاتهم على الناظم .

في حين نجد أن الرجراجي لم يلتزم بذلك ، بل توسع وقاس الأشباه والنظائر على المنصوص ، وذكر الأوجه الكثيرة وركب هذه الأوجه حتى خرج عن حد الاعتدال ، حيث ذكر في ضبط ﴿ءامنتم﴾ ستين وجهاً ، وفي باب «ماء» تسعة وخمسين وجهاً[2] .

ولتوسعه في ذكر الأوجه القياسية والتعاليل والأبحاث عناه التنسي بقوله : «تطويلاً مملاً» ، ورد هذه الوجوه بقوله : «كلها هوس بُني على ظن فاسد» .

* ومما نلاحظه في شرح الرجراجي غزارة المادة التي حشدها في شرحه ، وهي تكاد تعم الشرح كله ، فهو يزخر بالقراءات وضبطها وعللها ، وبسط الخلاف فيها ، وعزو الأقوال إلى أصحابها ، ومن ثم اختلف حجم الكتابين .

بينما نجد أن الإمام التنسي يقتصر على شرح الأبيات ، ويزيد على ذلك بما يجلي المعنى ، ويوفي بالمقصود ، واقفا عند أبي عمرو وأبي داود .

* والصفة الغالبة التي نلمسها في شرح الرجراجي هي : الشمول والاستقصاء ،

---

(١) انظر : ورقة ٢٢ جره الحديث عن تبرع الناظم بشيء فذكر أدلته من القرآن والسنة ، فذكر : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ . . . ﴾ ، وذكر قول الرسول ﷺ حين سئل عن طهارة ماء البحر ، فقال : «الطهور ماؤه ، الحل ميتته» ، ثم قال : «وإنما المذموم أن يترجم المؤلف لشيء ثم لم يأت به» وأطال .

(٢) حلة الأعيان ورقة ٣٩ .

فقد استقصى جزئيات المباحث ، وتتبع القضايا ولو كانت بعيدة عن الموضوع ، فهو يكون بذلك أكثر إحاطة بالموضوع ، وأكثر تمكنا في الاستقراء ، فكان شرحه أوسع من كل شرح على ضبط الخراز ؛ لأنه استوعب فيه جميع مسائل الضبط ، في حين لم يعتن الإمام التنسي بذلك .

* ومن الأمور المهمة في الشرحين ، أن شرح الرجراجي لا يعول عليه فيما ذهب إليه من ترجيحات واختيارات ، وهي مخالفة لما ذهب إليه أئمة هذا الفن ، ولما عليه العمل في نقط المصاحف ، مثل وضع علامة الزائد على «أنا» و«لأهب» . في حين نجد أن التنسي لا يخرج في ترجيحاته عن علماء الضبط والرسم ، وعليها جرى عمل نقط المصاحف وضبطها ، فاستحق بذلك أن يكون عمدة نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح .

* لم أتمكن -حتى الآن- أن أحدد بدقة أيهما سبق صاحبه بالشرح ، لكن هناك ما يمكن أن يستأنس به في ذلك ، وإن لم تكن دلالة صريحة ، وهي مقابلة الردود القوية من التنسي على بعض أوجه الضبط عند الرجراجي ، وقد ذكر ذلك بضمير الغيبة بقوله : «وتوهم بعضهم» ، وأيضاً وصفه بالتطويل الممل . وأيضاً لو كان شرح التنسي أسبق لذكره الرجراجي ؛ لأن عادته أنه يصرح بالمصدر في مقام الرد أو النقل والاستفادة ، على عكس التنسي الذي أحجم عن الإشارة إلى بعض الشروح ، وقد خلا شرحه من تاريخ التأليف ، في حين ذكر الرجراجي أنه انتهى من تأليفه في ٢٤ من ذي الحجة سنة ٨٤٨هـ .

وبهذا يمكن الجزم بأنه المتقدم والسابق على شرح التنسي .

والحق الذي لا مرية فيه أن شرح الرجراجي شرح عظيم ، جمع هذا الفن فأوعى ، واستوعب مسائله ، والمادة العلمية التي تضمنها لا تتوفر في أي كتاب آخر ، فهو شرح فريد في منهجه وأسلوبه وعرضه ، لم يسبقه إليه أحد ، ومن ثم أجد صعوبة بالغة في الحكم بتفوق أحدهما على الآخر ، بحيث تجد عند كل منهما إضافات جديدة ، ويلاحظ أن الرجراجي شرح الرسم والضبط كليهما .

* هناك فرق ظاهر بين الكتابين من حيث المنهج العام ، وتنظيم المادة في كل منهما ، فإن كلا منهما اتبع ترتيبا مغايرا لما عند الآخر ، وترتيب التنسي كان هو الصواب والطبيعي ؛ لأنه ذكر زيادة الألف حتى فرغ منها ، ثم أتبعها بذكر زيادة الياء . أما الرجراجي فلم يكمل مواضع زيادة الألف ، ثم أتى إلى ذكر مواضع زيادة الياء ، ثم أكمل مواضع زيادة الألف ، وهي في البيت :

«وبعد واو الفرد ثم تفتؤا وبابه وفي الربوا وفي امرؤا»

وفيه مخالفة في الترتيب المنطقي ، حيث ذكرها بعد بيتين .

* من الملاحظات التي تسترعي الانتباه دقة التنسي في فهم مقصود الناظم ، في حين أن الرجراجي أبعد عن ذلك .

* حمل التنسي على الرجراجي ووصفه بالهوس ، وبأنه لا يعتمد على أهل هذا الشأن ، ورد عليه ردودا كثيرة وناقشه وخطأه ، كما تلاحظ في هوامش التحقيق ، وكل ذلك بطريق الكناية .

* شرح الإمام التنسي جاء مركزا وسطا بين الإيجاز والتطويل ، فلا تشعر بالملل إزاءه ، فهو من باب السهل الممتنع ، بينما تتيه في شرح الرجراجي ؛ لتوسعه وتطويله ، ويغلب عليه صفة العرض والحشد الواسع لأشتات هذا الفن . . . فضاق به ذرعاً الإمام التنسي ، وكان سببا في شرحه شرحا متوسطا .

* ومما يمتاز به شرح الإمام التنسي أنه يعرض عن الأقوال الضعيفة والآراء الواهية ، ويقف عند حد علماء السلف ، في حين نجد ركاما وحشدا من ذلك في شرح الرجراجي وغيره ، حيث ذكر في ضبط ﴿ءامنتم﴾ ستين وجهاً ، وسردها وجها وجها ، وقال في الأخير :

«فيكون جملة الجميع ستين وجها وكلها طريقة ورش»[1]

في حين ذكر التنسي خمسة أوجه منصوصة للقدماء ، ثم قال : «وللمتأخرين في

(١) حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي ورقة ١٦٥ .

المسهلة وجوه كثيرة مفرعة على التلفيق ، وعلى إبدال الثانية ، وعلى إشباع مد الثالثة ، ومخرج بعضها على نقط تحقيق الثانية ، ذكر بعضهم منها -وهو صاحب كشف الغمام- نحواً من خمسين وجها ، أضربنا عنها كلها ؛ لعدم تعرض القدماء لشيء منها ، ولبطلان بعضها ، وضعف بعضها ، واقتصرنا على ما نص عليه القدماء من أئمة هذا الشأن ، رضي الله عنهم . والله الموفق»[1] .

* اهتم الرجراجي باللغة ، فكان دأبه أن يشرح الكلمات شرحاً لغويا ، ثم يبيِّن المقصود منها في نظم الخراز ، وكذلك ظهرت بعض المسائل الأصولية كما تلحظ ذلك عند كلامه على قول الناظم : «القول في أحكام وضع الحركه» :

شرح معاني القول وإطلاقاته ، ثم تكلم على قوله «أحكام» وقسم الحكم إلى أربعة أقسام لغوي وشرعي ، وعادي وعقلي[2] .

ومن الشروح المختصرة : شرح الضبط لأبي عبدالله محمد بن شعيب المجاصي ، عالم لغوي أديب مقرئ ، جليس التنزيل ، ويسميه أهل مكة البكّاء[3] ، له شرح على ضبط الخراز فرغ منه سنة ٧٤٣هـ .

وبذلك يكون من أوائل الشروح المتقدمة ، وقد ورد النقل عنه في كتب الرسم والضبط ، ونقل عنه الرجراجي ورد عليه في بعض ما ذهب إليه ، وقال : «وإن كان شيخنا مقتدى به في هذا الشأن»[4] .

وأول ما نلحظه بين الشرحين أن شرح المجاصي متقدم وقريب من عهد الناظم ، وورد النقل عنه كثيرا في الكتب اللاحقة ، وأن شرحه مختصر جدا ، حيث اقتصر على شرح ألفاظ الناظم بما يرادفها ، ولم يتعرض لكلام أبي عمرو وأبي داود ، ولم يعر أي انتباه للخلاف .

---

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ص : ٢١٢ .

(٢) حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي ورقة ٢١ .

(٣) انظر : أزهار الرياض للمقري ٧٤/٥ ، ونيل الابتهاج لأحمد بابا ص : ١٤١ .

(٤) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٤٤ .

ومن آرائه التي خالف بها الشراح ، قوله : «أن تجعل التنوين في وسط الألف في الألفاظ : «لنسفعا» «ليكونا» «إذا» ، والمشهور على رأسه ، ذكره البلنسي في فريدته ، لأن الألف عوض من التنوين فجعلت الحركات في موضعها لو أثبتت . . . لأن الأصل في هذا كله النون[1]» .

وقد يكون هو المراد من الناظم لأنه قال في عبارة التنوين : «هما عليه» وقال في هذه : «في الألف» والشيوخ الثلاثة : أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق قال كل منهم : «تجعلان على الألف» ، وقد رد هذا الرجراجي[2] والتنسي[3] .

وأرى فيما ذهب إليه أبو عبدالله المجاصي توجيها حسنا بجعلها على الألف .

ومن آرائه الغريبة في قول الناظم : «ركبتهما» ، قال : «تجعل الأولى حركة والأخرى نونا مركبة عليها ، هكذا : ﴿عَلِيمَانْ حَكِيمَانْ﴾»[4] ، ورد هذا الرأي التنسي .

ونلاحظ في شرحه كثيرا ما يذكر بعض التوجيهات الحسنة فيما يذهب إليه ، ولم يلتفت للإعراب كما عند غيره من الشراح .

وكان الإمام التنسي يعنيه بقوله : «الاختصار المخل» وكان شديدا عليه في المناقشة والرد ، بخلاف الرجراجي فإنه كان يرد على المجاصي ، ويجلُّه ويحترمه ، وقد سبق القول أنه رد عليه كلامه ، وقال : «وإن كان شيخنا مقتدى به في هذا الشأن» وهناك أوجه من التشابه في الشروح الثلاثة تلمسها في مادة الكتاب وأسلوب العرض والمنهج .

---

(١) شرح الضبط للمجاصي ورقة ٦٧ .

(٢) حلة الأعيان ٤٤ .

(٣) الطراز للتنسي ص : ٤٤ .

(٤) شرح المجاصي على الضبط ورقة ٦٨ .

والحاصل من هذه الموازنة بين أهم شروح الضبط المختصرة والمتوسطة والمطولة ، أن للتنسي مشاركة فعلية في علم الضبط ، وتتمثل هذه المشاركة في كونه استعرض كتب وأقوال السابقين ، وتخيّر منها ما اعتمده أهل هذا الشأن وطرح ما عداه ، فجاء شرحه : «الطراز» صحيحا موثقا مختارا بعبارة موجزة وأسلوب رفيع .

٣ - أثر الإمام التنسي فيمن بعده :

ومما يجب أن نتعرف عليه ، هو مدى تأثير هذا الشرح فيمن جاء بعده ، وماذا كان موقف العلماء منه؟ هل تقبلوه وأقبلوا عليه ، واستفادوا منه؟ أم ردوه ، وأعرضوا عنه ، وناقشوه؟

كل ذلك سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث ، وليكن اعتمادي على من بدا أثره فيه بارزا ، ممن يعول عليهم في النقط والضبط من أئمة هذا الشأن ، ولسوف نرى العناية الكاملة بشرح الإمام التنسي والاهتمام البالغ به ، في حين لا نرى ذلك مع بقية الشروح .

* الحسن بن يوسف بن مهدي الزياتي العبد الوادي (ت/١٠٢٣هـ)[١] : مقرئ ، إمام في القراءات .

من عنايته أنه كتب حاشية على شرح الإمام التنسي[٢] .

ولقد حرصت على مقابلتها على شرح التنسي كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، كما

---

(١) أصله من عبدالواد أحد قبائل زناته المشهورة ، فنبغ في علوم العربية والقراءات ورسم القرآن وضبطه ، صاحب تآليف وحواش وشروح . توفي في ٢٤ رمضان ١٠٢٣هـ .

انظر ترجمته في : التقاط الدرر لمحمد بن الطيب القادري ٦٦/١ ، نشر المثاني له ١٩٨/١ ، النبوغ المغربي كنون ٢٦٤/١ ، هدية العارفين ٢٩١/١ .

(٢) توجد نسختان من هذه الحواشي في المكتبة الملكية رقم : ٦٥٥٩ ورقم : ٤٣٥٩ ، وقابلت بالأخيرة تحتوي على ٤٢ ورقة من الحجم الكبير .

وانظر : معجم المحدثين والمفسرين والقراء : عبدالعزيز بن عبدالله ص : ١٩ .

تلاحظ في هوامش التحقيق ، وتتبعت ما جاء فيها ، لأجد ما يستحق التنويه مما يستدرك على الإمام التنسي ؛ لكونه أغفله أو أسقطه أو رجح مرجوحا . . . أو غير ذلك ، فلم أجد ، وإن كل ما جاء فيها هو ما يتعلق بالإعراب وتوضيح كلام الشارح وتفسيره والاستشهاد له ، وعزو بعض الأقوال -وهي نادرة جداً- والأبيات الشعرية ، ولم أجد ما يستحق أن يذكر في مجال الضبط ، بل لقد جاء ما يفيد أن الإمام التنسي محقق بارع في شرحه فقال الحسن الزياتي المقرئ :

«وبهذا تفهم ما حققه التنسي هنا ، وتفهم أيضاً منشأ وهم من توهم» ، وكان هذا في حديثه عن ضبط الإدغام الناقص والخالص .

وأيضاً قوله : «وإذا تأملت كلام التنسي هنا وجدته يقرب من هذا أو هو نفسه»[1] ، وكان هذا في حديثه عن إطلاق لفظ التنوين على العلامة أو النون .

وأبعد من ذلك أنه كان يترك ما أخذه عن شيوخه ويأخذ برأي التنسي ، فقال : «قلت : الذي أخذنا به عن الشيخ القدومي عدم الحركة ، قائلا الخففة ذهبت بحركتها ، والذي أرى الآن ما قاله التنسي»[2] .

وقد يستفاد من تصريحه في خاتمته أنه لم يجد ما يؤخذ على التنسي ، وكان قصده في ذلك أن يعين على فهم كلامه ، فقال :

«كمل ما قيدناه على التنسي إعانة على فهم كلامه»[3] .

ومن الأمثلة على ما تقدم ، فإن الإمام التنسي له رأي في ضبط الإدغام الناقص حتى لا يلتبس بالإخفاء كما عند غيره . فقال :

«لو قيل هنا يستدل على كون الإدغام ناقصا بتشديدهما -الواو والياء- وجعل التنوين مركبا لكان له وجه»[4] .

---

(١) حواشي الزياتي على الطراز ورقة ٦ .

(٢) المرجع السابق ورقة ١٥ .

(٣) المرجع السابق ورقة ٤٢ .

(٤) الطراز للتنسي ص : ٥٨ .

فـقـال الحسن الزياتي : «بيـانه أن الـشـد ينحو لخلوص الإدغـام ، والتـركـيـب ينحو للإظهار حسبما سبق ، واجتماعهما يقتضي حالة متوسطة ، وهو الإدغام الناقص ، وهو المطلوب ، وإن شئت قلت : لأن نون التنوين لما بقي صوتها شابهت المظهر ، فركب التنوين ، ولما انعدم لفظها لعدم فرعها ، أشبهت ما أدغم إدغاما خالصا ، فشدد ما بعدها ، فهي مظهرة من حيث صوت الغنة ، مدغمة من جهة عدم قرع اللسان لها فجاء اللفظ[1] منبها على الأمرين بنحو هذا وجه التنسي»[2] .

ومن الأدلة على ما قلته ، أن بعض العلماء رأى أن هذه الحاشية لا تكفي ، فكتب حاشية أخرى على شرح التنسي ، وهو ما نخصه بالحديث التالي :

* عـبـد الرحـمن بن إدريس بن مـحـمـد بن أحـمـد المنجرة الإدريسي الحسني التلمساني (ت/١١٧٩هـ)[3] .

فكتب حواشـي علـى شرح التنسـي[4] ، فـقـال : بعـد حـمـد الله والصـلاة على النبي ﷺ : «هذه الحواشي كنت قيدتها على شـرح التنسي لذيل مورد الظمآن ، تأليف أبي عبدالله الخراز ، والله أسأل أن ينفع به الكاتب ، والمطالع»[5] .

ثم استأنف تعليقاته على الشرح من أوله إلى آخره .

لقد تتبعتها كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، وقابلت ذلك مع شرح التنسي كالعمل

---

(١) الصواب : الخط .

(٢) حواشي الزياتي على الطراز ورقة ٥ .

(٣) الشهير بالمنجرة الصغير ، لاحتراف والده النجارة ، وهو المنجرة الكبير ، وكلاهما إمام في القراءات ، والمنجرة الصغير ، هذا إمام مفسر مقرئ من كبار علماء المغرب ، صاحب تأليف .
انظر : معجم المحدثين والمفسرين : ابن عبدالله ص : ٢٢ ، معجم أعلام الجزائر : نويهض ٨٤ ، الفهارس للكتاني ٥٦٩ ، سلوة الأنفاس للكتاني ٢/٢٧٠ ، والمصادر العربية لتاريخ المغرب ١/٢٢٧ .

(٤) من نسخة في المكتبة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم : ١٥٣٢ د .

(٥) حواشي المنجرة ورقة ١ .

نفسه مع الحاشية الأولى ، كما تلمس ذلك في هوامش التحقيق ، ورغم كل ذلك فإني لم أجد ما يستحق الذكر في مسائل الضبط ، وكل ما فيها تنبيهات وتوجيهات وتعليلات ، فيما يتعلق بالإعراب ، وطريقة الشرح وتخريج بعض أبيات الشعر ، ونقل صاحبها شيئا قليلا من الحاشية الأولى مشيرا إليها .

وهي أقل حجما من حواشي الزياتي -السالفة الذكر- ولكنها أكثر تركيزا ودقة وتتبعا واستدراكا ، وهو قليل .

ومن أمثلة ذلك -سبق لنا الكلام في منهج التنسي- أنه حرص على التوفيق بين أبي عمرو وأبي داود فيما ظاهره الخلاف ما أمكن ، كما في المثال التالي : «أن الداني نص على الوجهين في نحو : ﴿يلوون﴾ إلحاق الواو الثانية ، أو ترك إلحاقها ؛ لدلالة الضمة عليها ، وقال أبو داود : بالوجهين ، ولكن في الثاني تجعل في موضعها مدّا فرأى بعضهم فيه ثلاثة أوجه»(١) .

فقال التنسي : «والذي عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني فليس فيه إلا وجهان»(٢) .

قال عبد الرحمن المنجرة معقبا على هذا الكلام : «الصواب إبقاء كلام الداني على حاله ؛ لأنه أصح نظرا ، إذ القول بجعل المد في محل الملحق هنا ملتبس بالإشباع»(٣) .

والشيء الذي يحمد لصاحب هذه الحواشي أنه نبه على القراءات وصححها ، فيما تساهل فيه التنسي ، فحكم عليه : «بالشذوذ ، أو بعدم الشهرة» ، كما سنبينه في المآخذ عليه ، وفي هوامش التحقيق .

وقد لفت نظري أن هذا الإمام في مقام الرد والمناقشة كان شديدا عليه ، وفي مقام الصواب يجله ويكبره ، ويقول : «هذا منه جيد» ، أو يقول : «ولا غبار على كلام

(١) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٢١٠ ، الطراز للتنسي ص : ٢٧٣ .

(٢) الطراز في شرح ضبط الخراز ص : ٢٧٣ .

(٣) حواشي المنجرة على شرح التنسي ورقة ١٢ .

التنسي» ، مما يدل على نزاهته وتحليه بالعدل والإنصاف ، وقد بيَّن أمورا ذات قيمة ، وستقابلك في هوامش التحقيق .

هذان الشيخان المحققان من شيوخ القراءات والضبط والرسم ، كلاهما عمل حواشي على شرح التنسي ، مما يدل على أهميته عندهم ، ووثوقهم به ، ومكانته بين الشروح على كثرتها ، في حين خلت من ذلك جميع الشروح التي وقفت عليها .

* ويظهر أثر الطراز ومصنفه في كتب الحافظ الحجة المحقق قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية ، الشهير بـ «ابن القاضي» ، ويقال له : عبدالرحمن ابن القاضي المتوفى سنة ١٠٨٢هـ .

أثنى عليه الكتاني ، فقال : «هو المعول عليه في أحكام القراءات ومعرفة توجيهها ، وحفظ مذاهب أئمتها ، فلا تجد أستاذا بالمغرب إلا وقد روى عنه ، أو عن تلاميذه ، وكان شيخاً حافظا ، وحجة محققا لافظا مجودا إماما»(١)

---

(١) من أبدع مصنفاته :

أ ـ قراءة ابن كثير ورسمها وضبطها وتوجيهها نظماً ونثرا ، المكتبة العامة رقم : ١٥٣٢ ، بالرباط ، ضمن مجموع ، وأخرى رقم : ١٣٠٣ .

ب ـ الإيضاح لما يَنبَهِمُ على الورى في قراءة عالم أم القرى ، نسختان في الخزانة العامة ، ونسختان في الملكية .

ج ـ علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة سيدنا عثمان رقم : ٢٥٩ ، بالمدينة النبوية وست نسخ في الملكية بالرباط .

د ـ الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد سيدنا عثمان رقم : ٢٨٥ ، بالمدينة النبوية ، وفي المكتبة الملكية : ١/٧٤ ، وفي الخزانة العامة : ٢٤٦٥ د ، ومنظومة في القراءات ، المكتبة الملكية : ٦٤٧٩ .

انظر قراءة ابن كثير لابن القاضي ورقة ١٦١ ، والفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع ، الزاوية الحمزية رقم : ٥ ـ ٥١٠ . انظر : فهرس الزاوية الحمزية ص : ١١٠ .

داني الزمان وجعبري العصر ، قدوة المقرئين ومرشد المنتهين[1] .

ومن مؤلفاته التي ظهر فيها أثر التنسي وشرحه بارزا «بيان الخلاف والتشهير ، والاستحسان ، وما أغفله مورد الظمآن . . .»[2] . وجعله قسمين الأول : نثراً ، والثاني : نظماً .

وهذه الزيادات والتحريرات التي جاء بها وأدرجها في النظم هي من شرح الإمام التنسي .

من ذلك ما قال : «العمل جرى بعدم ضبط المبدل مطلقا ، وبه قال في التحفة[3] ، وفي الطراز للتنسي خلافه وهو الأولى»[4] . وقال أيضاً :

«ونحو : «يحى الأرض» ياؤه حذف ... من غير إلحاق على الأصل ألف

فالضبط مبني على الوصل جرى ... كغيره من الحروف سطرا

وذاك بالإجماع عند القدماء ... متفق عند جميع العلماء

ونصه في عمدة البيان ... كذاك في الطراز خذ بياني»[5]

وهكذا تجد أن ابن القاضي قد استفاد في نثره ونظمه من شرح التنسي .

* وقد جاء التصريح بالاستفادة من شرح الطراز للإمام التنسي في نظم نجل عمر

---

(١) انظر ترجمته في نشر المثاني ١٨١/١ . ومعجم المؤلفين ١٢٣/٨ .

(٢) ومنه نسخ كثيرة انظرها في : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٣٨ وقد حققه الدكتور عبدالله بوشعيب البخاري .

(٣) الصواب : «في الدرة» ؛ لأن التحفة نظم في قراءة نافع ، والدرة الجلية في الضبط ، وكلاهما لـ «ميمون الفخار» . انظر : الدرة الجلية ورقة ١٦ .

(٤) بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ، انظر القسم الأول منه .

(٥) بيان الخلاف لابن القاضي ورقة ٧٦ .

البيوري المسمى : «البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن»[1] : في فصلين : الأول : فيما أغفله مورد الظمآن ، وذكر القيود والقواعد والحذف والإثبات ، والترجيح فيما جاء فيه الخلاف وختمه بقوله :

«هنا انتهى ما قد جرى به العمل ... فيما فيه في المورد الخلف حصل»

ثم بدأ في الفصل الثاني فقال :

وهاك في الضبط مسائل أتت ... والأموي في ذيله عنها سكت

ذكرها التنسي في الشرح على ... ضبط الإمام الأموي فحصلا

ونصها لم يأت بالتصريح ... في كتب الضبط على الصحيح[2]

وهذا لا يحتاج إلى بيان .

* ومن العلماء الذين اختصروا شرح التنسي : رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت/١٣١١هـ) ، من علماء القراءات والضبط والرسم ، وله تآليف في ذلك[3] . ولم أجد له تصريحا أو إشارة حول تسمية مختصره ، بل شرع في الاختصار مباشرة ، وجاء في آخره : «هذا آخر ما تيسر جمعه»[4] .

والملاحظ في هذا الاختصار أنه حذف الخلاف والأقوال والتوجيه والإعراب ، وأبقى على كلام التنسي بلفظه ومعناه ، ولم يتصرف بأدنى تصرف ، ولم يشر إلى الشارح إلا مرة واحدة في آخره ، وفيها تصحيف ، وكان هذا عند الحديث عن ترتيب النظم ، حيث أخّر بيت : «وبعد واو الفرد» ، عن موضعها المناسب ، وقال : «والصواب تقديم قوله : «وبعد واو الفرد» ، البيت عليهما ، كما شرح عليه التونسي[5] .

---

(١) منه نسخة ضمن مجموع في المكتبة الملكية بالرباط رقم : ٧٤ ، فيه ورقة بخط دقيق مغاير . وجاءت تسميته فيه : تحفة الصبيان في حكم خلف مورد الظمآن .

(٢) البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن : نجل عمر البيوري ورقة ٧٥ .

(٣) انظر : معجم المؤلفين ١٦٥/٤ .

(٤) المختصر الورقة الأخيرة .

(٥) المختصر ورقة ١٦١ ، والصواب : التنسي .

ولقد كنت حريصا أن أجد له رأيا أو توجيها أو ردا يستحق أن يذكر في هوامش التحقيق ، فلم أجد ، ومن أجل ذلك خلت هوامش التحقيق من ذكره ، وما ذاك إلا لأنني وجدت تطابقا في الألفاظ والمعاني والأسلوب . وقد يكون من باب وقع الحافر على الحافر . والله أعلم .

* ومن هؤلاء العلماء الذين بدا أثر التنسي في مصنفاتهم :

الشيخ محمد أبو زيد المتوفى سنة ١٣٢٣هـ ، في رسالة تسمى : «فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن»(١) .

وقد رتبها على حروف المعجم ، ذكر فيها الرسم والضبط ، وحذف بعض الأبيات(٢) .

والكلام الذي قيل مع المخللاتي ، يقال هنا ، ظهرت آراء الإمام التنسي واضحة جلية في الكتابين(٣) .

وأقول تأدبا : إن اختصار شرح التنسي من طرف المخللاتي وأبي زيد ، يدل عندهما على عظيم قيمته واعتباره مرجعا رئيسا لكل من تناول نظم الخراز .

* ومن العلماء البارزين الذين أسهموا في اختصار شرح التنسي :

العلامة المحقق إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت/١٣٤٩هـ)(٤) ، وسماه : «دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن» :

تناول فيه : شرح مورد الظمآن في رسم القرآن ، اختصره من فتح المنان

---

(١) طبعت بمصر سنة ١٣١٥هـ ، فهرس الخزانة التيمورية ، تفسير ص : ٢٩٨ رقم ٤٤٤ .

(٢) لم يذكر أبيات المد والممدود .

(٣) قارن بين الرسالة «فتح الرحمن» ص ٣٥ ، والطراز ورقة ١٢٧ ، ومختصر المخللاتي ورقة ١٥٧ ، وغيرها .

(٤) ترجمته في : تراجم المؤلفين التونسيين ٢٢٩/٤ .

لابـن عـاشـر ، وشـرح الضـبط اختـصـره من شـرح التنسي[1] كـمـا تقـدم .

وقد صرح العلامة المحقق المارغني بالتزام المتابعة للإمام التنسي في شرحه[2] وهذا يعفينا من تكلف الموازنة والمقارنة وضرب الأمثلة .

إلا أن شرحه تميزت فيه شـخصية المؤلف فأضاف وأفاد ، وبين ما جرى به العمل .

ومن ملازمة اتباعه تجد تشابها واضحاً في مادة الشرحين وأسلوب العرض ، وربما وجـدت عـبـارة في شـرح التنسي بعيـدة عن الصواب ، فـإذا هي مـوجـودة في دليل الحيران حاملة الخطأ نفسه ، ومثال ذلك :

قال التنسي : روي عن نافع شـذوذا إبقاء غنة النون عند اللام والراء[3] وقد تابعه على ذلك المارغني وذكر الكلام نفسه[4] .

هذه أهم الكتب التي بدا أثر التنسي فيـها واضحا جلياً ، واستـفاد العلمـاء منه ، وأقبلوا على دراسته والعناية به ، بخلاف الشروح الأخرى .

وهكذا نرى اسم الإمام التنسي يتردد كثيرا في كتب القوم مثل : «فتح المنان لابن عاشر» ، فقد نقل منه بعض التوجيهات[5] .

ولم تخل كتب المعاصرين من الاستـفادة منه ، والاستـشـهـاد بأقواله وآرائه أمثال : الشيخ علي محمد الضباع ، حيث ذكر في توجيه جعل علامة التنوين على الحرف الذي قبل الألف في نحو : ﴿عليما﴾ ، فقال : «ووجهه أن الحرف المحرك يستـدعي حركته لملازمتـها له ، فلزم تبعيـة علامـة التنوين لهـا ، إذْ لا يفـتـرقـان ، ورجح الحـرف المتـحـرك جـريا على الأصل ، وهو بناء الضـبط على

---

(١) انظر دليل الحيران ٣٣٣ .

(٢) المرجع السابق ص : ٥ .

(٣) الطراز للتنسي ص : ٦٠ .

(٤) دليل الحـيـران للمـارغني ص ٣٣٣ ، وهي واردة من طريق النشـر لابن الجـزري ، وهو وجـه صحيح ٢٧/٢ .

(٥) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ . . . وغيرها .

الوصل ، والتمسك بالأصل ما أمكن أولى»[1] . وإذا رجعنا إلى الطراز فنجد الكلام نفسه[2] ، وتكرر ذلك ، وتلحظ ذلك أيضاً عند الشيخ أبي زيتحار ، كان الطراز مرجعه وأفاد منه كثيراً [3] ، ولا يحتاج الأمر إلى بيان .

مـلاحظـات على الطـراز :

إن ما بينته من قيمة الكتاب ، وما ذكرته من محاسنه لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات التي عنت لي ، فالجواد يكبو ، والحسام ينبو ، وكما قال الشاعر :

«وَمَن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها كَفى المرءَ نُبلا أن تُعدَّ معايبُه»

منها :

١- لم يشر المؤلف إلى مصادره التي استقى منها مادة كتابه ، ولم يصرح إلا باعتماده على ما عند أبي عمرو وأبي داود ، وإن كان فيه غناء عن غيرهما ، وقد التزم بهما ووفى بما وعد ، ولكني أقصد شراح ضبط الخراز لم يصرح ولم يشر إلى واحد منهم ، لا باسم الشرح ، ولا باسم مؤلفه ، مما أوجب صعوبة كبيرة في معرفة المتقدم والمتأخر ، وتخريج كلامه ، وكان يشير إليهم بضمير الغيبة ، كقوله : «زعم بعضهم» «توهم بعضهم» ونحو ذلك ، ولكن -ولله الحمد والمنّة- وفقت في الوقوف على مفسر الضمير في الغالب ، وقد يكون معذورا في ذلك ؛ لأن الردود كانت متجهة إلى الأقوال الضعيفة ، لا إلى أصحابها ، ولكنه لا يعذر في نظري في السكوت عن ذكر مصنفاتهم .

---

(١) سمير الطالبين للشيخ الضباع ص : ١٢٦ .

(٢) الطراز للتنسي ص : ٣٨ .

(٣) قارن بين السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار ص : ٣٣ ، والطراز للتنسي ورقة ١٨٩ .

٢- تساهله في القراءات إلى حدّ القول بالشذوذ ، أو بعدم الشهرة ، وصحح بعض الوجوه الضعيفة ، ويبدو لي أنه غير دقيق في القراءات وذلك من تعبيراته ، حيث عبّر عن الرواية بالطريق ، وبالرواية عن القراءة ، ويقول : « روي عن نافع وقالون ، وورش » ، وقد يكون من النساخ ، فمن القراءات التي تساهل فيها مايلي :

أ- جعل الإخفاء عند الخاء والغين شاذة[١] ، وهي قراءة عشرية متواترة ، قرأ بها أبو جعفر المدني[٢] .

ب- جعل الغنة عند الراء واللام شاذة[٣] . وقال ابن الجزري : «وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء ، وصحت من طريق كتابنا نصا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص ، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى ابن وردان وروح وغيرهم»[٤] .

جـ- ومن القراءات التي تساهل فيها قراءة التسهيل في نحو : ﴿ءالله﴾ فقال : «ولجميع القراء فيه قراءتان : البدل حرف مدّ وهو المشهور ، والتسهيل بين بين ، وهو الشاذ»[٥] ، ويكون بذلك اقتصر على ما جاء في نظم ابن بري في الدرر اللوامع ، ولكن تعقبه الشارح المارغني وقال : «الوجهان جيّدان صحيحان مقروء بهما ، نص عليهما غير واحد كالداني والشاطبي ، والإبدال مقدم في الأداء[٦] .

---

(١) الطراز للتنسي ص : ٦٦ .

(٢) النشر لابن الجزري ٢/٢٧ .

(٣) الطراز للتنسي ص : ٦٠ .

(٤) النشر لابن الجزري ٢/٢٤ .

(٥) الطراز للتنسي ص : ٢٢٣ .

(٦) النجوم الطوالع للمارغني ص ٧٨ ، الحرز للشاطبي ص ١٨ .

د- وقال في صلة ميم الجمع : «لم تثبت إلا من طريق الحلواني عن قالون ، وهي غير مشهورة»[1] ، ويكون بذلك التزم بما جاء في الدرر اللوامع لابن بري ، حيث اقتصر على طريق الإسكان ، والطريق الثاني الضم مطلقا ، والطريق الثالث التخيير في الوجهين ، وصرح به الشاطبي بقوله : «وقالون بتخييره جلا» .

وقال المارغني : «والقراءة بالوجهين لقالون مع تقديم السكون في الأداء ؛ لكونه الأشهر عنه»[2] .

هـ- ومن الأوجه الضعيفة التي صححها الإمام التنسي : الجمع بين ألف الإدخال والمدّ . فقال : «وأجاز المتأخرون الجمع بينهما ؛ بناء على أن المد مشبع وهو صحيح»[3] .

ومذهب الجمهورعدم الإشباع إلا بمقدار ألف تامة ، وحكى أبو بكر ابن مهران الإجماع . وقال الجزري : « وهذا هو الأولى بالقياس والأداء » [4] ، والله أعلم .

و- ومما يلاحظ عليه أنه يحتاج في بعض الأحيان إلى ضرب أمثلة ، كما في نحو : «مائة» ، فيأتي بأمثلة من غير الرسم العثماني ، وبما ليس في القرآن ، فذكر أن زيادة الألف في «مائة» للفرق بينها ، وبين «ميّة» اسم امرأة .

والحقيقة أن موضوع الكتاب خاص بالرسّم العثماني ، فهذا منه غير مقبول عند علماء هذا الشأن ، لذلك رده كثير من الشراح .

---

(١) الطراز للتنسي ص : ١٣٢ .

(٢) النجوم الطوالع للمارغني ص ٣٥ ، وانظر : النشر ٢٧٣/١ .

(٣) وتبعه على ذلك ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير ورقة ٧٠ ، الطراز للتنسي ص : ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) النشر لابن الجزري ٣٥٣/١ ، غيث النفع للصفاقسي ص ٧٨ .

وقال الصولي : «إنه قول مرذول»[1] ، وافترض التنسي هذا الاعتراض وأجاب بتكلف[2] .

ز- ومما يؤخذ عليه أيضاً أنه لم يعتن بالتقسيم والأبواب والفصول ، أوصل الكلام بعضه ببعض ، دون أن يميز الشرح بالعناوين ، كما فعل الرجراجي في حلة الأعيان ، مما يسهل الرجوع إلى بعض المباحث .

على أن تلك الملاحظات تتلاشى تجاه المحاسن التي انطوى عليها ، وهي لا تحط من قيمته ، ولا تنقص منه ، وقد يكون له فيها وجهة نظر ، وحسبه أن نال إعجاب نساخ المصاحف ، وجعلوه عمدتهم في استنساخ المصاحف وضبطها وتصحيحها . والله أعلم .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، ، ،

○ ○ ○ ○ ○

(١) أدب الكتاب للصولي ٢٤٦ .

(٢) الطراز للتنسي ص : ٣٤٦ .

وصف النسخ
المخطوطة للشرح

حرصت على جمع كل نسخ الكتاب المخطوطة ، فتمكنت من إحصاء أكثر من خمسين نسخة ، في المكتبات العامة والخاصة في العالم[1] ، لم ينص عليها بروكلمان ولا غيره ممن لهم عناية بذلك ، وخاصة تلك التي توجد ضمن المجاميع فإنه لا ينتبه لها ، وخاصة إذا كانت ناقصة الورقة الأولى .

إزاء هذا العدد الضخم لمخطوطات الكتاب ، سلكت طريقة علمية وفرت لي بعض الجهد ، وأغنتني عن جمع كل المخطوطات ، فصورت من كل مكتبة ما رأيته مهما ، ودرست ووصفت بعضها الآخر في نفس المكتبة التي توجد فيها المخطوطة ، وكان هذا خلال رحلتي العلمية إلى كل من مصر ، وتونس ، والمغرب ، وعدت منها بمجموعة كبيرة من الشروح والمصادر الأولى في فن الضبط والرسم ، واكتفيت بالإشارة إلى البعض منها .

فيكون عملي هذا أن جعلت نسخا أصلية اعتمدتها في المقابلة ، ونسخا ثانوية صورتها ، ورجعت إليها للمراجعة والتوثيق والتأكيد ، ونسخا قمت بوصفها ودراستها في نفس المكتبة التي توجد فيها ، ونسخا لم أستفد منها ، لعدم التمكن من الحصول على بعضها ؛ لكونها ملكا لأصحابها ، أو لغناء ما حصلت عليه عن بعضها ، أو لانتفاء الحاجة إليها ، ومن بين هذا العدد الضخم لم نتمكن من الحصول على نسخة المؤلف ، وتأتي نسخة الخزانة الحسنية بالرباط

---

(١) وجدت ١٩ نسخة في الحسنية بالرباط ، ونسختين في الجزائر ، ونسخة في الخزانة العامة بالرباط ، وفي خزانة القرويين ، وفي مكتبة ابن عباس بالطائف ، انظر أيضا الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٥٧ .

في الدرجة الأولى ؛ لأنها من أقدم النسخ ، تليها النسخة الهندية في الأهمية ، حيث إن لها صلة بنسخة المؤلف من قريب أو بعيد ، ثم نسخة الحرم ، ثم نسخ المغرب ، ثم نسخ تونس ، ثم نسخ سيدنا عثمان ، ثم نسخ الأزهر ، حسبما ظهر لي . والله أعلم .

ولقد اخترت نسخة الخزانة الحسنية رقم : ٥/٧٤ ، وجعلتها أصلا في التحقيق ، لما وجدت فيها من مميزات لم تتوافر في غيرها ، فهي أقدم النسخ ، ولم تدانها أي نسخة أخرى ؛ لأنها مصححة ومقروءة من قبل علماء الفن .

ورمزت لها بالرمز «أ» .

وجعلت نسخة الهند في المرتبة الثانية ، حيث إن لها صلة بنسخة المؤلف ، حيث جاء في أولها : «يقول العبد الفقير . . . لطف الله به» ، وهذا كلام المؤلف بخلاف النسخ الأخرى ، ولو بأضعف الملابسة إلى جانب كونها بخط مقروء واضح ، وأشرت إليها بالرمز «هـ» .

وأضفت نسخة الحرم للاستئناس بها ورقمها : ١٩/٢١١ ، وأشرت إليها بالرمز «ح» .

فاكتفيت بالثلاثة عن الباقي ، لعدم الحاجة إليها ، وفيها غناء عن غيرها . وكلما عثرت على نسخة من «الطراز» -حتى وأنا في المرحلة الأخيرة من البحث- أجدها أقل أهمية مما اخترت . والحمد لله على التوفيق .

والأمر الجدير بالذكر أن المحقق الحسن الزياتي من علماء الرسم والضبط وله مؤلفات في ذلك ، كتب حواشي على شرح التنسي ، واطلع على جل النسخ ، وكان في حواشيه يشير إلى الاختلاف بين النسخ ، وبالغ في ذلك ، حتى ولو لم يترتب عليه تغيير في المعنى ، ويثبت نص النسخ الصحيحة ويصوبه ، وينبه على التصحيف .

ولقد عرضت حواشيه على شرح التنسي ، ووجدت أنه كلما أشار إلى الصواب والصحيح في النسخ ، وقابلته على النسخ المختارة أجده متطابقا معها[1] ، ولم أجد التصحيف والخطأ الذي أشار إليه .

(١) انظر ورقة ٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، وقارن بما في الطراز على سبيل المثال .

وحتى لو كان التصحيف في نسخته ، وأشار إليه فإني لا أجده في النسخ المختارة[1] ، وهذا يؤكد اعتمادي على النسخ الثلاث ، ويعفيني من جمع النسخ الكثيرة ، ويغنيني عن الباقي وإثقال الحواشي بالخلافات ، وتراكم الفروق التي هي من النساخ .

فأكون بهذا العمل قد صورت نسخة من الطراز من الخزانة العامة بالرباط رقم : ١٥٣٢د ، وأخرى من الخزانة الحسنية رقم : ٥/٧٤ ، وصورت نسخة من المكتبة الوطنية بتونس رقم ٣٨٦٣ ، وصورت أربع نسخ من المكتبة الأزهرية رقم : ٢٨٤ ، ورقم : ٢٨٣ ، ورقم : ١٦١ ، ورقم : ١٥٤ ، ونسخ سيدنا عثمان بالمدينة رقم : ٢٨٨ ، ورقم : ٢٤٥ ، ورقم : ٦٦٢ ، وصورت نسخة الحرم النبوي رقم : ٨/١٠٧ ، وصورت النسخة الهندية رقم : ١٤٦٥ .

ففي هذا غناء عن غيرها ، وخاصة أنها تشترك في بعض الأوصاف .

فحاصل مجموع النسخ التي راجعتها : «ثلاث عشرة» نسخة ، اخترت منها ثلاثة -كما ذكرت- وفيما يلي وصف كامل للنسخ المعتمدة ، مع وصف موجز للباقي منها .

١- من نسخ «الطراز» نسخة محفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط رقم : ٥/٧٤ ضمن مجموع من ص ٧٧ إلى ص ٢٠٣ في ٢٦ سطرا ، و١٥ كلمة بالتقريب ، وهي التي جعلتها أصلا في التحقيق ، كما تقدم .

جاء في أولها : «قال الشيخ الفقيه الإمام العالم المتفنن الحافظ الجليل ، الصدر الأعرف المحقق الأوحد ، المدرس المفيد ، المرشد الخطير الشهير ، الأفضل الأكمل ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي رحمه الله تعالى» .

بخط مغربي قريب من المتوسط ، ويصعب أحياناً قراءته .

---

(١) انظر ورقة ٢٠ .

وهذه النسخة كاملة جيدة ، حيث إنها مقروءة من لدن علماء الرسم والضبط ، فأضاف القارئ ما سها عنه الناسخ ، ووضع عليه علامة : «صح» على عادة النساخ المتقنين ، وعليها بعض البيانات والتعليقات فوق السطور ، وعلى الهوامش ، كالتفسير مثل : قال التنسي : «والنظم الذي أراد ، هو ما نظمه أولا» فكتب القارئ فوق «أولا» : أي قبل هذا النظم الذي هو موجود الآن ، مما يدل على صحتها وسلامتها من الأخطاء ، وبعض الكلمات مشكولة بالضبط ، وبعض الكلمات فيها ساقطة ، وهو نادر ، وعليها بعض التعليقات ، وفاته نقص سطر ونصف في ورقة ١٨٨ . قال محمد المنوني : «خال من تاريخ النسخ واسم الناسخ ، وقع الفراغ من تأليفه في ١٣ شوال ٩٩٨هـ» ، وهذا مشكل ؛ لأن مؤلفها التنسي توفي سنة ٨٩٩هـ .

وهنا لا مناص من أحد أمرين : إما أن التاريخ المذكور هو تاريخ النسخ ، ولم يذكر الناسخ اسمه ، أو هو فعلا تاريخ التأليف ، ويكون وقع فيه تصحيف ، لأنه فعلا في آخر الورقة كما ذكر المنوني ، ولكنني أرجح أنه تاريخ النسخ ، لأن التنسي ذكر قبل ، فقال : «قد كمل بعون الله وانتهى» ولم يذكر تاريخ التأليف ، و«كمل» الثانية من كلام الناسخ ، ويكون آخر كلام التنسي : «وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين» كما في سائر النسخ ، ويستبعد أن يكرر التنسي قوله : «كمل» . وعلى كلا الأمرين ، فإنها أقدم النسخ وأجودها ، ضمت كلاما صحيحا مصححا ، إلا ما وقع في مقول القول ، فإن به بياضا في ص ٢٢ اشتركت فيه جميع النسخ .

٢- ونسخة من «الطراز» ، محفوظة في مكتبة رضا برامفور في الهند ، ومنها صورة فيلمية في الجامعة الإسلامية رقم : ١٤٦٥ .

أولها : بعد البسملة والصلاة على النبي ﷺ «يقول العبد الفقير إلى الله تعالى : محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي لطف الله به» .

وخطها واضح مستحسن في ٩٢ ورقة من ورقة ٢٥٥ إلى ٣٤٧ أ .

سطورها ١٩ ، كلماتها ١٠ تقريبا . نسخة جيدة ، بها بعض ما سقط على الهوامش ، عليه كلمة «صح» .

سقط سطر في ورقة ٣٢١ ب ، وورقة ٢٩٥ وفيها بعض التقديم والتأخير . وفي الأوراق الأخيرة طمس بعض الكلمات .

وفيها السقط الذي وقع في جميع النسخ ، وهو مقول القول ، وتُرك بياضا في النسخ الأخرى ، وأما في هذه فقد كتب في محله ما يلي في ورقة ٢٨٩ : فإنه يقول : اتفقت النسخ على عدم المنقول هنا انظر ما سببه ، وما بين المعقوفين هو بياض في النسخ الأخرى .

وهي ناقصة من الأخير انتهت إلى قوله : «وقد تحرينا فيه الصواب جهد الاستطاعة» ، والباقي ما يساوي ستة سطور من الخاتمة .

وهي خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، وهذه النسخة جيدة ، ولقد نسختها كلها ، ثم لما حصلت على النسخة الحسنية ، وهي أقدم النسخ أثناء رحلتي العلمية ، أعدت ما كتبته من النسخة الهندية على النسخة الحسنية ، ورمزت للنسخة الهندية بالرمز «هـ» .

٣- ونسخة من «الطراز» محفوظة في مكتبة الحرم النبوي الشريف تحت رقم : ٨/١٠٧ ضمن مجموع .

أوله : «قال الشيخ الفقيه العالم المتفنن ، المدرس الحافظ الأعرف أبو عبدالله محمد ابن عبدالله بن عبدالجليل التنسي رحمه الله ورضي عنه» .

بخط مغربي لا بأس به من ورقة ١٢٦ أ إلى ١٦٤ أ .

عدد سطورها : ٣٢ ، وكلماتها بين ١٥ و١٨ كلمة .

فيها بعض السقط ، لكنه مستدرك في الهوامش ، وعليه علامة «صح» مما يدل على أن الناسخ راجع ما كتبه وصححه ، وفاته بعض الشيء ، حيث سقط سطر في

ورقة ١٤٤ ، وورقة ١٥٠ب ، وورقة ١٥٣ب ، وورقة١٥٧ب ، وبعض الكلمات وبعض التقديم والتأخير .

وهي نسخة كاملة فيما عدا ذلك والنزر اليسير مما هو جار على الأقلام .

وجاء في آخرها : «كمل هذا الشرح . . . على يد كاتبه . . . عبيد ربه أبي العباس ابن محمد بن محمد بن أحمد بن جامع الولتمي الزروالي» .

ووافق الفراغ من هذا الكتاب في ضحى يوم الخميس الحادي والعشرين من صفر عام ثلاثة ومائتين وألف .

وأشرت إلى هذه النسخة بالرمز «ح» .

وفيما يلي وصف موجز لبقية النسخ التي راجعتها :-

٤- نسخة من «الطراز» ، محفوظة في مجموعة سيدنا عثمان ضمن مجموع رقم : ٢٨٨ (خ) ، بالمدينة المنورة في الرتبة السابعة .

بخط مغربي دقيق ، تحتوي على ٢٩ ورقة ، و٣٧ سطرا ، و١٨ كلمة تقريبا . وميز كلام الناظم بخط كبير ، وفيها تعليقات في الهوامش ، وتشطيب مثل ورقة ٢٧ ، وفي ورقة ٢ سقط كبير ، استدركه الناسخ في الهوامش ، ولم تسعه هوامش الورقة فبقي ناقصا أيضا مقدار شرح بيتين ، وفيها أيضا سقط في ورقة ١٠ ، وهو مقول القول تشترك فيه جميع النسخ .

ولم يجر الخط على نسق واحد ، فتغير في ورقة ٢٨ ، ٢٩ والأوراق الأولى ، والخط رديء ودقيق .

فرغ الناسخ منها عند صلاة العصر من يوم الاثنين وسط شهر عرفة عام ١١١٧هـ ، وقال : «نسختها من نسخة جيدة ببلاد البرانص من جوار مدينة تازا بجامع السيد الفقيه الأستاذ المحقق أبي الناصر بن أحمد الفقوس ، ثم الكاتب ، يقرأ عنده ، وهو محمد بن إحسان بن عاصم بن عامر البرنوصي ، ثم الطائفي ، ثم السقروذ ، ثم الصنهاجي ، جيران السيد أحمد زروق .

٥- وفي ضمن هذا الكلام ما نستفيد منه نسخة ثانية من «الطراز» للتنسي .

٦- نسخة من «الطراز» ، محفوظة في مجموعة سيدنا عثمان ضمن مجموع رقم : ٢٤٥ (خ) ، بالمدينة المنورة في الترتيب الأول .

تحتوي على ٦٥ ورقة و٢٢ سطرا و١٤ كلمة . بخط جميل مغربي ، والأبيات بالمداد الأحمر متآكلة الأطراف من الزاوية العليا ، وبلغ ذلك إلى المتن في ٨ أوراق وبعدها لم يصل إليه ، وفيها تعليقات كما في ورقة ١١ ، ٢٨ ، ٣٢ ، وفيها بعض السقط استدركه الناسخ في الهوامش مثل ورقة ٣٢ ، ٥٠ . وهي ناقصة من الأخير بمقدار ١٥ سطرا ، ووجدت فيها نقصا بمقدار شرح ١٢ بيتا ، وهو نقص كبير .

٧- نسخة منها محفوظة في مجموعة سيدنا عثمان ضمن مجموع رقم : ٦٦٢ (خ) بالمدينة المنورة ، ترتيبها الثاني ، في ٣٩ ورقة ونصفا ، و١٣ سطرا ، و١٧ كلمة تقريبا ، بخط مغربي كتبت عام ١٠٠٥هـ ، على يد علي بن محمد بن عياد الزوري .

٨- ومنها المحفوظة في الأزهرية رقم : (١٦١) ١٦١٩٩ - ٩٥ ورقة ، و٢١ سطرا ، و١٠ كلمات غالبا ، وعليها تعليقات لبعض العلماء ، كتبها حسن بن علي بن أحمد الفيومي في ٤/١١ /١٣١٦هـ بخط مقروء .

هذه النسخة متأخرة كما يلاحظ من الورق والخط والتاريخ .

٩- ومنها المحفوظة في الأزهرية أيضاً برقم : (١٥٤) ١٦١٩٢ ضمن مجموع من ورقة ٢٩٦ إلى ٣٨٢ ، ٢٦ سطرا ، و١٠ كلمات غالبا ، فيها نقص في الأخير ، خالية من اسم الناسخ والتاريخ .

١٠- ومنها المحفوظة في الأزهرية رقم : (٢٨٣) ٢٢٢٩٠ في ٩٣ ورقة في ٢٣ سطرا ، و١٠ كلمات غالبا ، كتبت في ١٢٥٤/٦/٧هـ ، واسم الناسخ لا يقرأ وهي من كتب المرحوم باشا ، وأفاد أخوه أن التعليقات بالهوامش بخطه ، والراجح عندي أن رقم : (١٥٤) من الأزهرية منقولة من هذه . والله أعلم .

١١- ومنها المحفوظة بالأزهرية رقم : (٢٨٤) ٢٢٢٩١ في ٣٢ ورقة مختلفة الأسطر

والكلمات بخط مغربي لا بأس به ، وهي مليئة بالأخطاء ، وفيها بياض في أوراق مختلفة ونقص في الخاتمة مقدار خمسة أسطر ، وعليها تعليقات في الهوامش خالية من اسم الناسخ والتاريخ . وقد سبق ذكر هذه النسخة في توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

١٢- ومنها المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم : ١٥٣٢د ضمن مجموع من ورقة ٤٤ إلى ١١٧ سطورها ٢٥ ، وكلماتها ١٤ تقريبا ، كتبها محمد بن محمد الحابس الهواري في ١١١١/٧/٢٩هـ ، وفيها مسح وبياض ، وسقط في بعض الأوراق مستدرك في الهامش .

١٣- ونسخة من «الطراز» في المكتبة الوطنية بتونس رقم : ٣٨٦٣ في ٦٥ ورقة مختلفة الأسطر ، بخط الناسخ عثمان بن أحمد الحداد في ذي الحجة من عام ١٢٩٩هـ ، فيها أخطاء كثيرة ، وبياض في ورقة ٣١ ، وتصويبات بالهوامش .

○ ○ ○ ○ ○

نماذج من مخطوطات

الطراز

في شرح ضبط الخراز

الورقة الأولى من نسخة (أ)

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

الورقة الأولى من نسخة (هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قول العبد
الفقير الى الله تعالى محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي الف الله به
الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد الا له. والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا
محمد المبعوث بختم الرسالة صلوة وسلاما يحصانه. وبعد فاني رايت من تكلم على ضبط الاستاذ ابي عبد الله الشريشي
الشهير بالخراز وجدتهم بين مختصر اختصارا مخلا ومسهل تطويلا
مملا فشاقت نفسي الى ان اضع عليه شرحا متوسطا يكون انشط
لقارئه واوقب لفهم طالبه. فشرعت فيه مستعينا بالله تعالى
واحييته بالطراز في شرح ضبط الخراز نسال الله ان يجعله خالصا
لوجهه الكريم وان ينفع به النفع العميم انه رحمان رحيم قال

هذا ما تظمه رسم الخط ... وحاز انواعه يا نجب

لفظة هذا مركبة من هاء التنبيه وذا التي للاشارة فاما لفظة
التنبيه فعناها يتنبه واحضر ذهنك وشانها ان ينبه بها القريب

او من في حكمه قيل وانما لم يجتمع مع لام البعد في نحو ذلك وقيل
لم يجتمعا كراهة كثرة الزوايد واما اذا فيشار بها الى القريب او من في حكمه
واشار بها الناظم الى آخر بيت من نظم الرسم الذي هو قوله صل على
نبينا البيت ويحتمل ان يكون اشار به الى آخر لفظ من هذا البيت وهو
قوله اول ويحتمل ان يعود على فصل الخ كله من قوله قد انتهى الى
قوله اقل وذا تلافي الوضع عند اكثر البصريين افرادي والالف
زايدة مثل انا عند الكوفيين خلافا لمن قال هي والفه اصل منقلبة في ما عنه
السيرافي وجماعة وهو اظهر على الاول قيل محذوف العين وقيل
محذوف اللام وهو اظهر وعليه قيل ما كن العين وقيل تحذفهما
وهو اظهر وعينه واو ولامه ياء حملا على باب غزى بكثرة وقيل
عكسه وهو باب حيي به الخ فيه وهو باب قوة وقد تمام معناه
انقضاء وفراغ وهو اما مصدر تم او اسم مصدر اتمام تم وهو الخبر
عن المبتدا الذي هو هذا وقوله نظم النظم عند النحاة وهو الكلام الموزون
الذي قصد وزنه فاربط مقفى وقافية وهو في الاصل مصدر نظم
والمراد به هنا اسم المفعول كضرب الامير حيث يراد به الدرهم واصله
التاليف ماخوذ من نظم العقد وهو تاليف جواهره على وجه
يستحسن وكانه يقول هذا تمت القصيدة المنظومة في رسم الخط
والنظم الذي اراد هو ما نظمه اولا وجعل هذا الضبط من صولابه
فعيب عليه اذ لم يعرف به الا المتتبع ولا اما المتاول ولا اما المنصف

الورقة الأخيرة من نسخة (هـ)

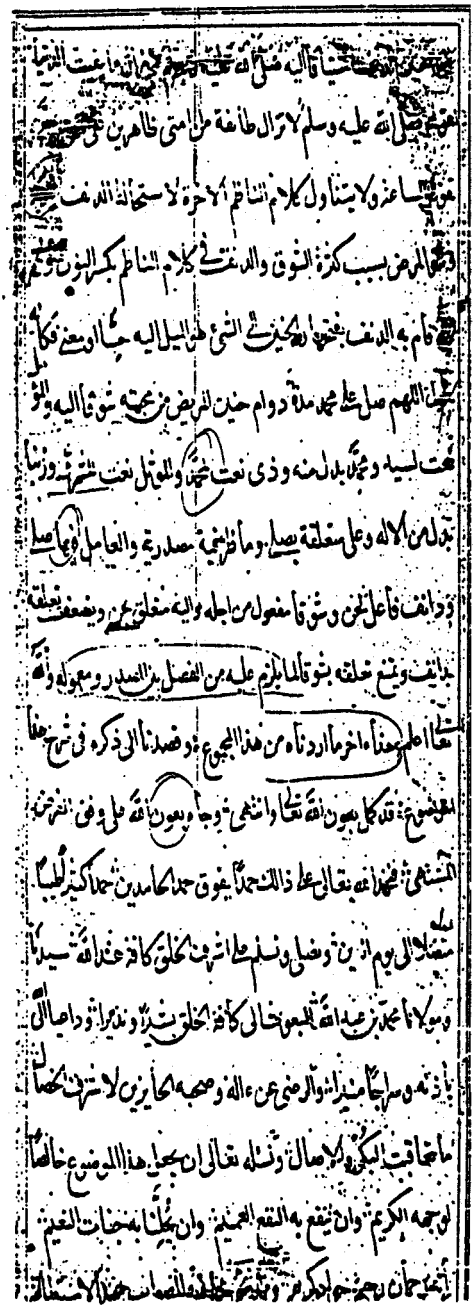

تسبب تصوير المخطوطات

النهاية

الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

الرقم : ٢٠ تاريخ التصوير :

العنوان : الطراز في شرح ضبط الخراز

المؤلف : الحسين الله محمد بن علي (ت: ٥٨٩٩)

الأجزاء : الفن : قراءات

الأوراق : ٩٢ (٥٥×٢٤٦) الأسطر : المقاس

المصدر : مكتبة رضا رامبور - الهند

الورقة الأولى من نسخة (ح)

الورقة الأخيرة من نسخة (ح)